DENGÊ KURDISTAN
صوت كردستان
مجلة سياسية فكرية ثقافية
العدد ٨٣ حزيران ٢٠١٨

مقاومة العصر مقاومة من أجل الإنسانية

حل العصرانية الديمقراطية في الشرق الأوسط

لماذا علم المرأة؟

الشهيد باهوز آمد

الشهيدة آكين ولات

الشهيدة آفشين عفرين

الشهيد باهوز آمد

الشهيد جوهر باكور

الشهيدة جم روجهلات

الشهيدة بريتان قنديل

الشهيد بلبل جيا

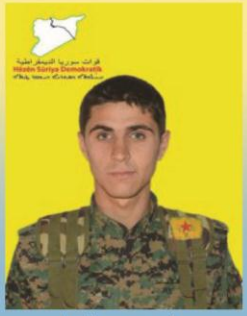

الشهيد حمزة جيا

الشهيد دلسوز عفري

الشهيدة روهيف عفرين

الشهيد عادل سنان

الشهيد مظلوم آكري

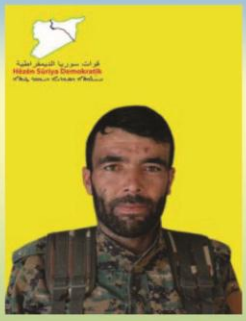

الشهيد فداكار عفرين

الشهيد عكيد فراشين

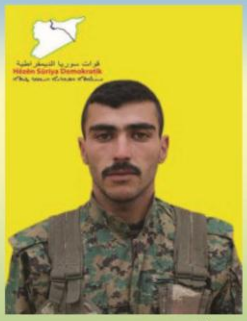

الشهيد عزت

DENGÊ KURDISTAN
صوت كردستان
مجلة سياسية فكرية ثقافية
العدد ٨٣ حزيران ٢٠١٨

في هذا العدد

الافتتاحية	٢
حل العصرانية الديمقراطي في الشرق الأوسط	٣
مقاومة العصر مقاومة من أجل الإنسانية	١١
اسباب الازمة في الشرق الاوسط	١٨
تاريخ حركة الحرية الكردستانية	٢٣
الازمة السورية والحل الديمقراطي	٣٠
النظريّة بين الشعاراتيّة ومرونةِ التطبيقِ	٣٨
لماذا علم المرأة؟	٤٥
الفدرالية الديمقراطية حل للأزمة وضمان لوحدة سورية	٥٠
كرد إيران...تطلعات للحرية في ظل ولاية الفقيه	٦١
اللغـــــة الكـــرديـــة	٧٠
الأبطال يولدون مرتين	٧٣
نحو فجر جديد	٧٧

نتلقى آرائكم ومقترحاتكم على العنوان:

dengekurdistan72@gmail.com

كما يمكنكم متابعة أعداد المحلة على الموقع الالكتروني:

www.dengekurdistan.net

الافتتاحية

كرّس نظام الدولتيّة القوميّة حالة استعباد باقي الشعوب، وعمل على توصيف قضاياها بتسميات مشوّهة ليفرغها من محتواها ويُسقط شرعيتها، ويخشى الحوار حول هذه القضايا لأنّه ينتهي لصالح حقوق المكوّنات، فيما تتكفل المؤسسات الأمنيّة بمنعها، وتبرّر ممارسة العنف بالأمن القوميّ ووحدة التراب الوطنيّ، وهذا إقرارٌ غير مباشر بهشاشة النظام الأمنيّ، وبنفس الوقت تأكيد حالة رفض غير مبرّر للآخرين، وليكونَ الإنسانُ والحياة المجتمعيّة هما الضحية، وتصبح المكوّناتِ على الطرف النقيض، فتخلق حالة احتقان لأسبابٍ عرقيّة أو مذهبيّة دينيّة. وفي ظلّ هذا النظام تكثُر المؤسسات الأمنيّة والشرطيّة، وتصبح مصدر قلق للمواطن بدل أمنه.

المشاهد الأولى في الأزمة السوريّة تؤكّد حالة الاحتقان، بسبب تدهور الحالة المعيشية والفساد، وكانت كلّ الشعارات التي رُفعت وقتها تنبئ عن تراكم خلافيّ حتى في صفوف كتلة الأكثريّة العدديّة نفسها، التي كانت حقوقها مضمونة ومؤطرة قانونيّاً وكانت لغتها وثقافتها هي السائدة. وأما الحديث عن مظلوميّة الكتل الأقل عدداً فكان بهدف استدراجها إلى أتون الأزمة، التي انكشفت عن تيارٍ آخر شموليّ أكثر تعقيداً، إذ أنّه جمع بين التعصّب القوميّ والتطرّف الدينيّ، ولتغيبٍ كلّ تعابير التنوع والتعدّديّة من خطاب الطرفين، ويصبح من المستغرب جداً استغراقهما بالحديث باسم الشعب السوريّ مع تجاهل ملايين السوريين الذين عبروا الحدود وباتوا لاجئين في العراء، وآخرين من دونهم ركبوا البحر وغايتهم اللجوء إلى البر الأوروبيّ، فيما الحرب تطحن بقية السوريين في الوطن، وقد انقلبت الأحياء في المدن والقرى في الريف إلى جبهات ويُعبّر عنها بمواقع استراتيجيّة. خلال سنوات الأزمة التي مرّت لم يستطع طرفا الصراع الاتفاق على تعاريف واضحة للوطن والدولة والنظام، وتحديد معنى المعارضة الوطنيّة، ولتضيع البلاد في دوامة الصراع شعارها «الإسقاط» إما النظام أو المؤامرة، ودون معرفة حدود لنهاية هذا الصراع.

وفق كلّ هذه المعطيات لم يكن طرح مشروع الفيدراليّة حالة ابتداع أو فكرة مستحدثة، بل هي مشروع وحدة ومناعة للوطن، وحلٍّ شاملٍ للأزمة السوريّة، واستند لعبرة التاريخ وقراءة دقيقة للحاضر واستشرف آفاق المستقبل.

وإذ تختلفُ أسماءُ التقسيم الفيدراليّ ضمن الدولةِ الواحدةِ ما بين الإقليم والكانتون والولاية والإمارة، إلا أنّها قطعاً لا تنتقص من وحدة وسيادة الدولة، ولاَ من وطنيّة الأفراد أو شعورهم بالانتماءِ إلى وطنٍ واحدٍ، وما يلفت الانتباه هو التجربة الأوروبيّة إذ اجتمعت إرادةُ مجموعةِ الدول على التوافق على نظام سياسيّ يجعل منها قطباً له ثقله في رسم السياسةِ العالميّةِ واستتبع ذلك تشكيلُ برلمانٍ مشتركٍ وتوحيدُ العملة.

نماذج كلَ الدول الفيدراليّة عبر التاريخ وفي يومنا الراهن ضمنت وحدة تلك الدول، فمن المستهجن اتهام طرح النظام الفيدراليّ في شمال سوريا بأنّه يؤدّي إلى التقسيم، رغم أنَّ الحرب القائمة اليوم في أسبابها واستمراريتها هي نتيجةٌ لأحاديّةِ الرؤيةِ والفكرِ ومركزيّةِ السلطةِ، وهذا ما خلق البيئة المناسبة لطفيليي الفساد وتسيّدهم مفاصل الدولةَ ووسّع الهوة الاقتصاديّة بين الناس لتكون النتيجة مجتمعاً متعدد الطبقات، قائمٍ على استخدام القوة صلاحيةً بيدِ السلطة.

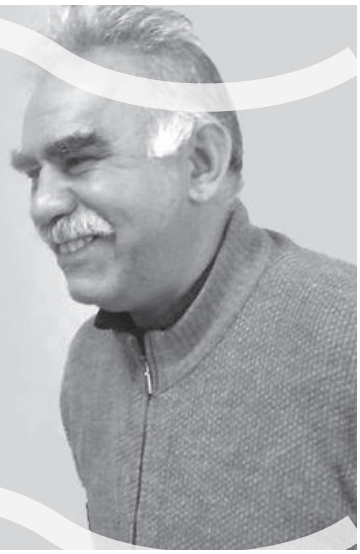

حل العصرانية الديمقراطية في الشرق الأوسط

« عبدالله أوجلان

c) **المجتمع الأخلاقي والسياسي تجاه الدولتية القومية:**

لَم تَكتَفِ الحداثةُ الرأسماليةُ بتقييدِ مجتمعاتِ الشرقِ الأوسطِ بِصَفَدِ الدولةِ القومية، بل وقَصَفَتها بالذُّوَيلاتِ القوميةِ التي تزيد في تأثيرِها على القنبلةِ الذّرّيّةِ المُلقاةِ على هيروشيما بعشراتِ الأضعاف. إذ بالمستطاعِ القول أنّ القِيَمَ الثقافيةَ المشتركةَ الناشئةَ منذ آلافِ السنين، قد تَمَزَّقَت إرباً إرباً بقصفِ الدولةِ القوميةِ في غضونِ القرنَينِ الأخيرَين. أي أنه مُهِّدَ السبيلُ أمام تَبَعثُرٍ وتَجَزُّؤٍ لا يملكُ أيُّ سلاحٍ ماديّ القدرةَ على تحقيقِه. ذلك أنَّ مجتمعاتِ الشرقِ الأوسطِ لَم تُجَرَّدْ من هوياتِها، ولَم تُعَرَّ من كُلِّيّاتِيّاتِها، ولَم تُمَزَّقْ أو تَغتَرِبْ عن بعضِها وعن وجودِها في أيةِ مرحلةٍ من تاريخِها – سواءً كأنظمةِ المدنيةِ الدولتية، أم كأنظمةٍ كومونالياةٍ مُعاشةٍ على التضادِّ معها – مثلما هي الحالُ تحت ظلِّ هيمنةِ الحداثةِ الرأسمالية. فالإمبراطوريةُ البريطانيةُ تَمَكَّنَت من تأمينِ سيرورةِ هيمنتِها، بتطبيقِ هذا النظامِ الأفتكِ تأثيراً (القنبلة الذّرّيّة الحقيقية)، ليس في الشرقِ الأوسطِ فحسب، بل وفي كافةِ أرجاءِ المعمورة.

إحدى أكثرِ الممارساتِ مأساويةً هي تلك التي طُبِّقَت تجاه مَلِكِ فرنسا لويس السادس عشر. يجب ألا أُفهَمَ خطأً؛ فأنا لا أُقَيِّمُ الثورةَ الفرنسيةَ بأنها مؤامرةٌ من مؤامراتِ الإمبراطوريةِ البريطانية. ولكن، لا يُمكنُ إنكار كونِ بريطانيا ذاك العهدِ جَرَّبَت شتى أنواعِ الألاعيبِ في سبيلِ إحباطِ آمالِ مَلَكِيّةِ فرنسا في الهيمنة، وكونِ تلك الألاعيبِ قد أدت دوراً هاماً في قطعِ رأسِ المَلِك. الأمرُ يتعدى وجودَ العديدِ من المُعطياتِ بِحَوزةِ اليد. فابتداءُ تاريخِ الدولةِ القوميةِ رسمياً مع قطعِ رأسِ المَلِكِ في مرحلَةِ إرهابِ اليعاقبةِ عامَ ١٧٩٢، إنما هو أهمُّ برهانٍ على هذا الدور. ومع الدولتيةِ القوميةِ التي ابتُدِئَ بها رسمياً في ١٧٩٢، ذهبَت كلُّ آمالِ فرنسا في الهيمنةِ أدراجَ الرياحِ موضوعياً. فبريطانيا هي التي استفادت من الإرهاب. وانطلاقةُ نابليون وحروبُه لَم تقتصرِ على خرابِ أوروبا فحسب، بل وشَلَّت تأثيرَ كافةِ القوى المُخَوَّلةِ للتمردِ على هيمنةِ بريطانيا. ونابليون بالذات صارَ ضحيةَ حروبِ الدولةِ القوميةِ تلك. تَحيا فرنسا جمهوريتَها الخامسةَ في يومِنا الراهن. لكنّ الأسبابَ الحقيقيةَ وراءَ خُسرانِها قوتَها طوالَ العهودِ الجمهوريةِ المختلفةِ وتَخَلُّفِها عن بريطانيا، تَعُودُ إلى الدورِ الذي تلعبُه الطبقةُ الوسطى والدولتيةُ القوميةُ البيروقراطيةُ الممهورَةُ بالطابعِ الهولنديّ والبريطانيّ. الواقعُ عينُه يَسري على إسبانيا والنمسا – المجر وروسيا، بل وحتى على الإمبراطورياتِ العثمانيةِ والصينيةِ والهنديةِ واليابانيةِ أيضاً.

الغريبُ في الأمرِ هو بدءُ لَعِبِ نفسِ الألاعيبِ مُجَدَّداً، وبأشكالٍ أكثر فظاعةً ومأساويةً تجاه الدولةِ القومية

ذاتِها، في الربعِ الأخيرِ من القرنِ العشرينِ ومطلعِ القرنِ الحادي والعشرين؛ عندما باتت الدولُ القوميةُ عائقاً على دربِ الهيمنةِ العالميةِ للحداثةِ الرأسماليةِ (بزعامةِ أمريكا – إنكلترا) في الشرقِ الأوسطِ خاصةً، مثلما الحالُ في عمومِ العالَمِ. فالنهايةُ التراجيديةُ لِصَدّام حسين، الذي صُيّرَ رمزاً عصرياً لـ لويس السادسِ عشر، وكأنه بُعِثَ مُجَدَّداً في الدولةِ القوميةِ العراقيةِ ضمن الشرقِ الأوسط؛ إنما غَدَت نسخةً رائعةً من الألعوبةِ نفسِها.

إنْ لَم يُحَلَّلْ ويُستَوعَبْ بعمقٍ غائرٍ الدورُ التاريخيُّ – الاجتماعيُّ للدولتيةِ القوميةِ في ثقافةِ الشرقِ الأوسط، فمن المحالِ التمكُّنُ من إيجادِ حلٍّ لأيةِ قضيةٍ اجتماعية. أما تقييمُ ممارساتِ الدولتيةِ القوميةِ خلالَ القرنَين الأخيرَين، بأنها مجردُ مؤامراتٍ «فَرِّقْ – تَسُد» للإمبراطوريةِ البريطانيةِ التي تُمَثِّلُ قوةَ هيمنةِ الحداثةِ الرأسمالية؛ فمفادُه التبسيطَ المُفرطَ للحوادثِ والظواهر. لذا، من الضروريّ تَوَخّي الحرصَ والحساسيةَ لعدمِ الوقوعِ في هذا الخطأ. ما من شكٍّ في أنّ الدولةَ القوميةَ شكلُ دولةٍ مناسبٌ جداً لحبكِ المؤامرات. لكنَّ الأهمَّ هو القدرةُ على تحديدِ قيمتِها بمنوالٍ شاملٍ على صعيدِ الحقيقة. فمضمونُ الدولةِ القوميةِ مليءٌ بالعناصرِ الأكثرِ سِرّيّةً وإبهاماً وميتافيزيقيةً، رغمَ جميعِ الدعاياتِ الوضعيةِ في الاتجاهِ المعاكِس. إذ لَم يُسَلَّطْ النورُ على دورِها في التاريخ. بينما تأثيرُها على المجتمعِ مُعتِمٌ أكثر. إنها شكلُ الدولةِ المشحونُ بأكثرِ الخصائصِ الثيوقراطية، رغمَ كلِّ مزاعِمِها في مناهَضةِ الثيولوجيا. يتسمُ تنويرُ مظهرِ الدولةِ القوميةِ في الشرقِ الأوسطِ من عدةِ مناحي بأهميةٍ بالغة. فكلما سُلِّطَ الضوءُ عليها، كُلما تَحَدَّدَت المهامُّ الأخلاقيةُ والسياسية:

١- الدولةُ القوميةُ هي الوجودُ الأضعف والأكثر سلبيةً على صعيدِ الحقيقةِ الاجتماعية، رغمَ كلِّ مزاعِمِها العلمية. ودورُها الأساسيُّ هو توحيدُ جميعِ الرموزِ الذهنيةِ ذاتِ الغنى الوفيرِ جداً للطبيعةِ الاجتماعية، وذلك باسمِ النمطية. فاللغةُ الواحدة، التاريخُ الأوحد، العَلَمُ الأوحَد، الأمةُ الواحدة، نمطُ السياسةِ الأوحد، نمطُ الحياةِ الأوحد، ونمطُ الأيديولوجيا الأوحد؛ كلُّ ذلك يَسيرُ

بالتداخُلِ مع تنميطِ الطبيعةِ الاجتماعية. وعند تبسيطِ وتنميطِ البنى الاجتماعيةِ المُعَقَّدةِ والمتباينة، فإنّ الحقيقةَ تتنحى عن مكانِها لثنائيةٍ من نوعِ الأبيض – الأسود، والتي تَغدو قِيَمُها واهنةً وسلبية. وبناءً على هذه البنيةِ الثنائيةِ الساذجةِ تتنامى وجهةُ النظرِ العالميةِ المسماةِ بالرأيِ الأكثر تَزَمُّتاً وشوفينيةً وتَعَصُّبيةً وفاشية. وهذه الممارساتُ التنميطيةُ للسلطةِ الدولتيةِ القومية، إنما تتأتى من نزوعِ الرأسماليةِ نحو الربحِ الأعظميّ. ذلك أنه محالٌ على قانونِ الربحِ الأعظميِّ أنْ يستمرَّ بفعاليتِه ووظيفتِه، ما دامَت مجموعاتِ الحياةِ المختلفةِ للغايةِ ضمن المجتمعِ تَصُونُ حريتَها وكرامتَها. ولا يُمكِنُ التوجهُ صوبَ تَقَطُّبٍ ثنائيِّ الطبقةِ في المجتمع (البورجوازية – البروليتاريا)، إلا بصهرِ كافةِ ميادينِ الحياةِ المستندةِ إلى مختلفِ المصالحِ تحت ظلِّ الحاكميةِ القوميةِ النمطية. ويُعَمَّمُ سياقُ الربحِ الرأسماليِّ ويتطورُ مع هذا النمطِ من التمايزِ الطبقيّ. هكذا يُضَحّى بخبراتِ الثقافةِ الماديةِ والمعنويةِ المتراكمةِ على مدارِ التاريخِ فداءً للتنميطِ الثنائيِّ الطبقة. أي أنّ هذه الحقيقةَ عمليةٌ أُضحيةٍ يندرجُ في نطاقِها كلُّ ما هو قائمٌ من مختلفِ اللغاتِ والأفكارِ والعقائدِ والعقلياتِ والبنى الأخلاقيةِ والسياسية. يُطَبَّقُ أسلوبان في ذلك: الإبادةُ الجسديةُ والثقافية، والصهر. فحينما تَعجزُ عمليةُ الصهرِ عن نيلِ النتائجِ المأمولة، تَدخُلُ الإباداتُ الجسديةُ والثقافيةُ حيزَ التنفيذ. وعادةً ما يُطَبَّقُ الأسلوبان بشكلٍ متداخل. وهكذا يَسري ويَنشطُ السياقُ المسمى بتصييرِ الحقيقةِ نَمَطيةً ضعيفةً وسلبية.

هذه هي حقيقةُ المجتمعِ الثنائيِّ الطبقة، والتي عَمِلَت الماركسيةُ بمنوالٍ خاطئٍ على عكسِها إيجابياً. فقيمةُ الحقيقةِ للطبقةِ المسماةِ بالبروليتاريا، واهنةٌ وسلبيةٌ

للغاية. لقد أُضعِفَت الحقيقةُ الاجتماعيةُ للفردِ المُستَعبَدِ عموماً لدرجةٍ يمكنُ القولُ بانعدامِها. فنظراً لأنه صُهِرَ في بوتقةِ طبقةِ الأسياد، واختُزِلَ إلى مستوى كونِه مُلحقاً بها؛ فالحقيقةُ التي كان يتمتعُ بها عندما كان حراً، باتت منقولةً إلى الأسياد. وعدمُ إدراكِ الماركسيةِ ذلك، إنما هو نقصانٌ فادح. والأمرُ الذي يتبدى فيه ماركس تلميذاً سيئاً لهيغل، يَظهرُ أمامنا بالأكثر في موضوعِ هذه الحقيقة. فهيغل يتميزُ بمهارةِ تحديدِ الحقيقةِ بمستوى أرفع بكثير نسبةً إلى ماركس. ومأثوراتُه مُنصَبَّةٌ أساساً على إظهارِ الحقيقة. بينما تشخيصُ كارل ماركس للعبدِ على أنه عنصرٌ حاملٌ للحقيقة، فقد جعلَ القِسمَ الآخرَ المشحونَ بحقائقَ هامةٍ من تعاليمِه بلا جدوى. لا تُكَدِّسُ الرأسماليةُ القوةَ الماديةَ فحسب على أساسِ الربح، بل وتَنهبُ الحقيقةَ الاجتماعيةَ (قوة المجتمعِ الذهنية) أيضاً معها. حيث تُمَرِّرُها من المِصفاةِ بما يتواءمُ ومصالحَها، وتَجعَلُها حِكراً على طبقةِ الأسيادِ ومُلكاً لها. كما وتُعَزِّزُ شأنَها على صعيدِ الحقيقةِ أيضاً بشكلٍ مذهل. أما الحَدَثُ أو الظاهرةُ المسماةُ بالدولةِ القومية، فما هي من حيث الجوهرِ سوى سياقُ تحويلِ ونقلِ هذه الحقيقة.

إذن، والحالُ هذه، فطبقةٌ واحدةٌ، لا اثنتَين، هي الساريةُ كحقيقة. وإذا لَم يُقَيَّمْ الوجودُ الفيزيائيُّ للطبقةِ العاملة، بل وحتى تنظيمُها الضيقُ من نمطِ الحزبِ والنقابةِ كجزءٍ مندرجٍ داخلَ كُلّيّاتيةِ التنظيمِ الاجتماعيِّ الديمقراطيّ؛ فإنه لَن يكتسبَ قيمةَ حقيقةٍ اجتماعيةٍ وطيدةٍ فيما عدا قِطَعِ الأجرِ الزهيدة. وتاريخُ الاشتراكيةِ المشيدةِ تعليميٌّ وناجعٌ لأقصى درجةٍ بشأنِ كسبِ الحقيقةِ وفُقدانِها أيضاً. وباختصار، بقدرِ ما تُنَمَّطُ الدولةُ القومية، فإنّ الحقائقَ الأحاديةَ النمطِ تُحَدَّدُ بالمِثلِ باسمِ الطبقةِ الأوليغارشيةِ الاحتكارية. وكونُ مضمونِ هذه التحديداتِ يتسمُ بالمُفارَقةِ والتَصَوُّر، لا يعني أنها ليست حقائقاً. هذا وينبغي الإدراكَ جيداً أنّ الميتافيزيقيا أيضاً شكلٌ من أشكالِ تحديدِ الحقيقة. كما وتَحمِلُ الميثولوجياتُ أيضاً قيمةَ الحقيقة. والعجزُ عن العثورِ على مُقابِلِها في الطبيعة، لا يُثبِتُ عدمَ حملِها لقيمةِ الحقيقة. من الضرورةِ بمكان عدمَ النسيانِ أنّه للحقيقةِ علاقتُها مع نشوءِ ذهنيةِ الإنسانِ في كلِّ زمان. ومن المحالِ القيام بنشاطاتٍ علميةٍ وفنيةٍ وفلسفيةٍ جادة، ما لَم يُستَوعَبْ أنّ ذهنيةَ الإنسانِ هي الشكلُ الأرقى للحقيقةِ مِن بينِ ما هو معروف. وكونُ ذهنيةِ الإنسانِ مَشروطةً بالظروفِ الاجتماعية، إنما يَجعلُ علاقةَ الحقيقةِ مع المجتمعِ أيضاً ضرورةً حتميةً في الوقتِ نفسِه، دون أدنى ريب. هذا ولَم تُصَيِّرْ الحقيقةُ المرتبطةُ بالتحكمِ ضعيفةً وسلبيةً في أيّ شكلٍ من أشكالِ الدولةِ والمجتمع، بقدرِ ما هي الحالُ في الدولةِ القومية.

القوميةُ تعني الدينَ في الإسلام. أي أنّ الإلهَ والقومَ متطابقان. وتَحَوُّلُ القوم إلى أمةٍ لا يُغَيِّرُ النتيجَة

٢- العناصرُ الثيوقراطيةُ والثيولوجيةُ للدولةِ القومية، تقتضي التوقفَ عندها بأهميةٍ أعلى. فهيغل لَم يَكُن يَصُوغُ تقييماً رمزياً خالصاً، لدى تعريفِه الدولةَ القوميةَ بالإلهِ الهابطِ على وجهِ الأرض. بل كان يُفَسِّرُ الدولةَ القوميةَ على أنها تَحَقُّقٌ وتنفيذٌ للأفكارِ المُراكَمةِ باسمِ الإله على مرِّ جميعِ العصور. ومجردُ دراسةِ مجموعِ الأفكارِ المؤديةِ إلى الثورةِ الفرنسية، كافيةٌ لفهمِ ذلك. ولدى قولِ الوضعيين بأنّ الحاكميةَ انتُزِعَت من الإلهِ وسُلِّمَت إلى الأمةِ مع حلولِ الدولةِ القومية، فهم غيرُ مدركين لمدى الألوهيةِ التي يُزاولونها. ذلك أنه لا عِلمَ لهم بماهيةِ الحاكميةِ بالضبط، أو أنّ التصريحَ السديدَ بذلك لا يتوافقُ ومصالحَهم. فالحاكميةُ بالذات باعتبارِها إجماليَّ السلطاتِ الهرميةِ والدولتيةِ المتطورةِ على مدارِ التاريخ، هي السيطرةُ الاحتكاريةُ المُطَبَّقةُ على المجتمعِ باسمِ الإله (السيد)، واستغلالُ فوائضِ الإنتاجِ والقيمةِ المتحققةِ بناءً على ذلك. أما كونُ الحاكميةِ ذاتِ المصدرِ الألوهيِّ عبارة عن أناسٍ جعلوا أنفسَهم أسياداً (أي أرباباً)، فهي حقيقةٌ جليةٌ بما لا يقتضي حتى التحليل. أما القولُ: «لقد خَرَجَ الإلهُ من كونِه منبعَ الحاكمية، وباتت الأمةُ مصدرَها مع الثورةِ الفرنسية»، فهو أشنعُ زيفٍ باسمِ علمِ الاجتماع. والوضعيةُ Pozitivizm مبتكرةُ هكذا نوعٍ من الزيف. بقدرِ ما كانت حاكميةُ وتَحَكُّمُ العصورِ الأولى والوسطى تنبعُ من الإله، فحاكميةُ الدولةِ القوميةِ للحداثةِ الرأسماليةِ أيضاً تقتاتُ من المنبعِ نفسِه بأضعافٍ مضاعفة. ما

ينبغي التركيزُ عليه هنا هو أواصرُ مصطلحَي القوم والقوموية (الأمة – الوطنياتية) مع الألوهية. فكما هو معلوم، فالقوميةُ تعني الدينَ في الإسلام. أي أنّ الإلهَ والقومَ متطابقان. وتَحَوُّلُ القوم إلى أمةٍ لا يُغَيّرُ النتيجة. بل ثمةَ تلاعُبٌ لغويٌّ هنا، لا غير. فالقومُ أو الأمة، سواءً ذُكِرَا في الكتبِ المقدسةِ أم في تعاليم الليبراليةِ الرأسمالية، يُعَبّران عن الجماعةِ أو المجتمعِ المُمتَثِلَ لأوامرِ الإله (السيد، الرب، الحاكم، الآمِر الناهي). أي أنّ الرأسماليين بمصطلحَي الدُّنيَوِيّةِ والعلمانيةِ لا يصبحون خارجين على الدينِ أو الإلهِ أو الحاكمِ أو ناكرين إياهم. بل يَغدون مُطَوّرين ديانةً مُتَكَيّفةً مع مصالحِهم تحت اسمِ القوميةِ أو الوطنياتيةِ أو باسمِ مذهبٍ دينيّ جديد. بل وحتى إنّ القوميةَ التي تَحُومُ على تُخُومِ الفاشية، تتميزُ عن غيرِها باحتلالِ موضعِ الدينِ الأكثر تَزَمُّتاً مما شُوهِدَ في سياقِ التاريخ. ليس مهماً أنْ يَتَّخَذَ أو لَم يَتّخِذْ الدينُ الأشكالَ القديمةِ كالمسيحيةِ أو الإسلاميةِ أو البوذيةِ أو الموسوية. فكلُّ فكرةٍ أو عقيدةٍ تَحُفُّ المجتمعَ بمستوى العِبادة، يُمكِنُ التعبيرُ عنها كدينٍ بكلِّ يُسر. كما أنّ وجودَ الإلهِ أو عدمَه ليس مُعَيّناً في هذا الموضوع. فالجوهرُ الأساسيُّ يتجسدُ في القدرةِ على تقييدِ منسوبي مجتمعٍ ما بعالَمِ الشعورِ والعقيدةِ والفكر، وبأشكالِ ومراسيمِ وطقوسِ السلوكياتِ المسماة بالعبادةِ بشكلٍ مشتركٍ وكثيفٍ للغاية إلى درجةِ التقديس. ساطعٌ تماماً أنّ الأمةَ والوطنياتيةَ ضمن إطارِ الدولةِ القوميةِ قد أُنشِئَتا بموجبِ هذه التعاريفِ وبمنوالٍ مُفرطٍ ومتطرفٍ للغاية. بناءً عليه، فهذه مصطلحاتٌ وتعاليمٌ جليةٌ لدرجةٍ لا تقتضي الجَدَلَ على طابعِها الدينيّ.

الأمرُ الذي يجبُ مراعاته بعنايةٍ في إلهياتِ الأمةِ والوطنياتية، هو لجوءُ الوضعيةِ المُتَقَنّعةِ بقناعِ العلميةِ إلى عكسِ ذاتِها وكأنها ليست ديناً أو ميتافيزيقيا. بل وحتى إنها لا تتوانى عن المبادرةِ إلى التجريدِ الدينيِّ باسمِ «العلموية» فيما يتعلقُ بالوطنياتيةِ والدولةِ القومية، بعدَ أنْ تَعَلَّمَت كيف تَكُونُ على تضادٍّ مع الدينِ والميتافيزيقيا كقاعدةٍ أوليةٍ لديها. من هنا، فحقائقيةُ ودِينَويةُ الدولةِ القوميةِ مرتبطان ببعضهما بعضاً بوثوق. أما هدفُهما المشترك، فهو صهرُ أشكالِ الحياةِ المتنوعةِ والمتباينةِ للواقعِ الاجتماعيّ، والقضاءُ عليها، وتشويهُها، وجعلُها بلا تاريخ؛ ثم إضعافُ تعابيرِ الحقيقةِ الغنيةِ بناءً على ذلك، وعرضُ نظامِها المهيمنِ على أنه الحقيقةُ الشرعيةُ الوحيدة.

٣- نتائجُ العقليةِ والبنى الدولتيةِ القوميةِ المفروضةِ على حياةِ الشرقِ الأوسطِ الثقافية، لا تزالُ موضوعاً غيرَ مَبحوثٍ فيه بعدُ بنحوٍ كلياتيّ ووفقَ منظورِ الفترةِ التاريخية. فحتى أصحابُ هذه العقليةِ والبنى، نادراً جداً ما يُدرِكون ما يُطَبّقون. ألا وهو السلطةُ والمصلحةُ الماديةُ المحصورتان بمكانٍ محدودٍ ضيقٍ والمُؤَطّرتان بفترةٍ قصيرة. وفي حقيقةِ الأمر، فمُطَبّقوا الدولةِ القوميةِ أيديولوجيةً وبنيةً، يتحركون بالمنطقِ القائل: «ما ننتَزِعُه من هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ مَكسَبٌ لنا». وكلُّ مواقفِهم الاستراتيجيةِ والتكتيكيةِ محدودةٌ بهذه الرؤية. فالنظامُ المهيمنُ لا يُتيحُ الفرصةَ لأيِّ تطورٍ آخَر. ونظراً لأنهم يَجهَلون حقيقتَه وثيولوجيتَه، اللتَين سعينا لسردِ جوهرهما، فهم دوغمائيون وطنيون قطعيون من جهة، ولا يتخلصون من العيشِ دوماً كرَيبيّين تشكيكيين من جهةٍ أخرى. وإذ ما عَمِلنا على تجسيدِ الأمرِ أكثر، فالدُّوَيلاتُ القوميةُ التي تُناهِزُ العشرين دولة، والمفروضةُ على الأنظمةِ القَبَلِيةِ والدينيةِ العربيةِ التي تُعتَبَرُ من أقدمِ الحقائقِ الاجتماعيةِ الشرقِ أوسطية؛ لا تَقتَصِرُ على تقسيمِ الحياةِ الثقافيةِ المشتركةِ وحسب، بل وتُلَقّحُ جوهرَها الوجوديَّ أيضاً باغترابٍ ذي أبعادٍ

لا نظيرَ لها. فالهويةُ العربيةُ الجديدةُ البارزةُ للوسطِ ليست أكفأ من هويةِ العصورِ القديمةِ والوسطى التي طالَما تتَعَرَّضُ للنقد. ذلك أنّ العربَ المُتَجَزّئين على خلفيةِ الدولةِ القومية، هم العربُ الأكثر وهناً وانحرافاً وانقطاعاً عن الحقائقِ التاريخيةِ – الاجتماعية. فمهما تظاهروا أو تَشَبَّثوا بالدولتيةِ القوميةِ الجَزميةِ والقطعية، فقُواهم تَخُورُ أكثر فأكثر، ولا يتعززُ شأنُهم كما يَظُنّون. علماً أنّ العروبةَ أيضاً هي دافعُ الوهنِ والبُعدِ عن الحقائق، لا عِلّةُ القوةِ والثبات.

إنّ القوميةَ التي لا تتغذى على الحقيقة، لن تَكُونَ عامِلَ قوةٍ وثَبات. وقد شُوهِدَ هذا الوضعُ في ممارسةِ هتلر بأكثر الأشكالِ لفتاً للأنباه. بينما الحدودُ المُناطةُ بالقدسيةِ من وجهةِ نظرِ الدولةِ القومية، هي محضُ ابتكارٍ مُصطَنع حُدِّدَ بموجبِ مصالحِ الهيمنةِ العالمية. ومصطلحا الوطَنِ والقوم اللذَين تَحتويهما، لا يُمكِنُهما النَّفاذ خارجَ إطارِ المصالحِ عينِها، بصفتِهما رمزَي الثيولوجيا الجديدة. وفي حالِ خروجِهما، فمن العصيبِ جداً خَلاصُهما من غضبِ الإلهِ المهيمن. وفي الحقيقة، فجميعُ الحدودِ والأوطانِ والأقوامِ والطبقاتِ الوسطى والبيروقراطيات، التي تَنُورُ مساعي إنشائِها في المنطقةِ في غضونِ القرنَين الأخيرَين، قد باتت ضامرةً وهامشيةً مع ألوهيةِ الدولةِ القومية. فهي تَعتَقِدُ أنّ الواقعَ الذي تَحياه واقعٌ أزليٌّ وأبديٌّ سرمديّ. بَيْدَ أنّ شخصاً منفتحَ الذهنِ قليلاً على الحقيقة، يَعلَمُ أنّ كافةَ هذه الحقائقِ مجردُ ابتكاراتٍ وهميةٍ تَرمي إلى شرعنةِ المصالحِ المهيمنةِ خلالَ القرنَين الأخيرَين. وإنشاءُ الدولتَين القوميتَين التركيةِ والإيرانيةِ هو منتوجُ المصالحِ المهيمنةِ نفسِها. إذ تَتطلعان إلى تذليلِ وتجاوُزِ أزماتِهما في الشرعنةِ بالأيديولوجياتِ الدِّينَوِيةِ والقوميةِ المتطرفة، بالرغمِ من أنهما مشحونتان بطابعِ الغزوِ للحداثةِ الرأسماليةَ. وتتداخلُ القوميةُ العلمانيةُ والدينيةُ في جميعِها، سعياً لتحصينِ الدولةِ القوميةِ بدرعٍ أيديولوجيّ منيع. بينما الثقافاتُ والأثنياتُ والأديانُ والمذاهبُ التاريخيةُ التي تُترَكُ في حالةِ الأقلية، تَغدو وجهاً لوجهٍ أمامَ قضيةِ الوجودِ أو العدم في مواجهةِ الدولةِ القومية.

كُلّيّاتيةُ الثقافةِ الشرقِ أوسطيةِ على تناقضٍ جذريّ مع تجزيئيةِ الدولةِ القوميةِ للحداثةِ الرأسماليةِ. فالحداثةُ تلعبُ دورَ القفصِ الحديديّ المفروضِ على وقائعِ الحياةِ المشتركة. وكونُ العنفِ حديثَ الساعةِ الدائم، إنما يُؤَيِّدُ مصداقيةَ هذه الحقيقة.

قوةُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الحلِّ والتحليلِ أكثرُ شفافيةً بكثيرٍ بالمقارنةِ مع الدولةِ القومية. فالوقائعُ الاجتماعيةُ التي تَتركُها القوى المهيمنةُ القديمةُ والحديثةُ للسَّباتِ والتنويمِ من خلالِ مساعيها المتواصلةِ في فرضِ نسيانِ تواريخِها عليها، إنما هي قادرةٌ على التعبيرِ عن حقيقةِ وجودِها ضمن إطارِ تاريخانياتِها الذاتيةِ عبرَ مواقفِ العصرانيةِ الديمقراطية. والتحليلُ بصددِ القوى المهيمنة، إنما يَجِدُ جوابَه كتاريخٍ وكحقيقةٍ بشأنِ المضادين لها. فالوقائعُ الاجتماعيةُ ليست بلا حقيقة، مثلما لَم تَكُ بلا تاريخٍ في أيةِ مرحلةٍ كانت. يُشَكِّلُ المجتمعُ الأخلاقيُّ والسياسيُّ أطروحةَ العصرانيةِ الديمقراطيةِ المضادةَ في وجهِ هيمنةِ الدولةِ القوميةِ المفروضةِ على الثقافةِ الاجتماعيةِ المشحونةِ بالكُلّيّاتيّةِ التاريخيةِ للشرقِ الأوسط.

a- تتطورُ الدولةُ القوميةِ إنكاراً للمجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ. فتُقِيمُ قواعدَ القوةِ المسماةِ بالقانونِ الوطنيِّ مقامَ الأخلاق. فالقانونُ الذي يُعَبِّرُ عن ترتيباتِ وإجراءاتِ القوة، يَشهَدُ أقصى درجاتِ تطورِه ضمن إطارِ الدولةِ القومية. بينما تُصَيِّرُ الدولةُ القوميةُ الحُكمَ البيروقراطيَّ الصارمَ سائداً بدلَ المجتمعِ السياسيّ. إذ يُظهِرُ إنكارُ المجتمعِ السياسيِّ نفسَه عَينِيّاً في عدمِ فاعليةِ النظامِ الديمقراطيّ. ومهما يَكُنُ البرلمانُ والانتخاباتُ موضوعَ حديث، إلا أنّ ما يَسري هو الدستورُ غيرُ المُدَوَّنِ لِبُنيةِ حُكمِ الأوليغارشيةِ البيروقراطية. فسلطةُ الدولةِ القوميةِ المتغلغلةِ حتى الأوعيَةِ الشعريةِ الدقيقةِ للمجتمع، تَبسطُ نفسَها تحت القناعِ القانونيِّ على أنها حُكمٌ عامّ. بينما الانتخاباتُ والبرلمانُ لا يُعَبّران عن معانيَ بارزةٍ أكثر من أدائِهما دورَ الطلاءِ لِصَقلِ شرعيةِ هذا الحُكم. ويُجعَلُ المجتمعُ والشعبُ والأمةُ مُرادِفاتٍ مطابقةً للدولةِ القومية. لذا، ما مِن سبيلٍ آخَر للحلِّ، سوى الدفاعِ عن المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ في وجهِ هذا الواقعِ المهيمن، الذي صَيَّرَته الحداثةُ الرأسماليةُ عالَمياً.

الطبيعاتُ الاجتماعيةُ أخلاقيةٌ وسياسيةٌ من حيث الجوهر. ومن المحال التفكير بمجتمعٍ أو فردٍ بلا أخلاقٍ أو سياسة. قد يُرغَمُ المجتمعُ على التَّعَرّي من الأخلاقِ والسياسة. وقد تُصَيَّرُ المهارةُ الأخلاقيةُ والسياسيةُ مشلولةً وواهنةً لدرجةِ العجزِ عن أداءِ دورِها. ولكن، لا يُمكنُ إفناءَها بتاتاً. فالإفناءُ أو القضاءُ عليها غيرُ ممكنٍ إلا بالخروجِ من كينونةِ المجتمع. الأخلاقُ والسياسةُ أداتا الحقيقةِ الاجتماعيةِ القويتان والمنيعتان. وكيفما يُفضي الافتقارُ إلى الأخلاقِ والسياسةِ إلى اللاحقيقة، ففي الميادين التي تتواجدُ فيها الممارسةُ الأخلاقيةُ والسياسيةُ الوطيدة، تَكُونُ أنماطُ تعبيرِ الحقيقةِ عن ذاتِها قويةً وشفافة. أما عرضُ الأخلاقِ والسياسةِ كبُنيةٍ فوقية، فهو أحدُ ضلالاتِ الماركسيين الهامة. إذ ما مِن مُكَوّنٍ أو فردٍ غيرِ أخلاقيّ أو سياسيّ في المجتمع. أي أنّ كلَّ مُكَوّنٍ وفردٍ في المجتمعِ هو أخلاقيٌّ وسياسيٌّ في آنٍ معاً. والديمقراطيةُ تتناسبُ مع المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ. الديمقراطيةُ هي الحالةُ الفعّالةُ للمجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ. والحقائقُ الاجتماعيةُ تُظهِرُ ذاتَها بنسبةٍ قصوى في هيئةِ المجتمعِ الديمقراطيّ. أما التعبيرُ عن الحقائقِ في هيئةِ العلمِ والفلسفةِ والفنّ، فيَبلغُ أفضلَ أحوالِه مع المجتمعِ الديمقراطيّ. تُوَضِّحُ هذه التشخيصاتُ دوافعَ بلوغِ الحقيقةِ أقصى أشكالِ تعابيرِها في المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ.

تُبَرهِنُ عناصرُ المقاومةِ التي لا تَبرحُ منيعةً في المجتمعِ الشرقِ أوسطيِّ على أنّ العنصرَين الأخلاقيَّ والسياسيَّ ليسا ضعيفَين كما يُظَنّ. إذ لا يستطيعُ الأفرادُ والمجموعاتُ الأخلاقيةُ واللاسياسيةُ إبداءَ المقاومة، لأنها مُعتادةٌ فقط على الخنوع. إنّ المقاوماتِ ذاتَ الأبعادِ الوطنيةِ والمذهبيةِ والعشائريةِ والقَبَلِيّةِ والعائلية، ومقاومةَ الرُّحَّلِ والناسِ المرغَمين على العيشِ في أطرافِ المدن؛ وبقدرِ ما تُعتَبَرُ رفضاً للدولةِ القومية، فهي في الوقتِ نفسِه دعوةٌ إلى إنشاءِ المجتمعِ الديمقراطيّ. أي أنّ هذه التطوراتِ والأحداثَ الجاريةَ ضمن أبعادِ ثقافةِ الشرقِ الأوسط، تُشَكِّلُ غنى الطاقةِ الكامنةِ للعصرانيةِ الديمقراطية، وليست مؤشراً على التخلفِ والفوضويةِ ورجعيةِ العصورِ الوسطى، كما تَصِفُها الاستشراقية. وغضُّ النظرِ عن غِنى الظواهرِ الاجتماعيةِ يُوَلِّدُ في النتيجةِ إضعافَ قوةِ المعنى والحقيقةِ لدى المجتمع. أي، وبقدرِ ما يُنَمَّطُ الغنى الثقافيّ، فإنه يُعَرّى ويُجَرَّدُ بالمِثلِ من معانيه ومن التعبيرِ عنه كحقيقة. أما حُكمُ الدولةِ القوميةِ في إنتاجِ مواطنين متجانسين ومن نمطٍ واحد، فهو على صعيدِ المعنى يتعدى كونَه عدةَ قوالبِ دوغمائيةٍ محفوظةٍ عن ظهرِ قلب ومفتقرةٍ لطاقتِها الكامنة، ليَغدوَ فرديةً ذهنُها معطوب، وجوفاءَ من حيث الحقيقة، وتَنظرُ إلى المراسيمِ الرسميةِ على أنها أشكالُ العبادةِ الجديدة.

أما القيمُ الأخلاقيةُ والسياسيةُ التي باتت فعالةً ووظيفيةً مع المجتمعِ الديمقراطيّ، فتُنتِجُ الحقيقةَ من خضمّ طاقةٍ كامنةٍ ذاتِ معاني وفيرة. أما المجتمعُ المقتاتُ على الحقيقةِ باستمرار، فيَحيا في توازنٍ أمثل بين الفرد والجماعة.

تُبَرهِنُ عناصرُ المقاومةِ التي لا تَبرحُ منيعةً في المجتمعِ الشرقِ أوسطيِّ على أنّ العنصرَين الأخلاقيَّ والسياسيَّ ليسا ضعيفَين كما يُظَنّ. إذ لا يستطيعُ الأفرادُ والمجموعاتُ الأخلاقيةُ واللاسياسيةُ إبداءَ المقاومة، لأنها مُعتادةٌ فقط على الخنوع

b- مقابلَ الثيولوجيا الوضعيةِ للدولةِ القومية، يَتَّخِذُ المجتمعُ الأخلاقيُّ والسياسيُّ الفلسفةَ أساساً من حيث معناها كعلمٍ وحِكمة. فالعلمانيةُ والدُّنيَويةُ لا تختلفان كثيراً على صعيدِ المبدأ عن الدوغمائياتِ الدينية. فبالتَّستُّرِ بقناعِ الدولةِ القوميةِ لا يتمُّ الخلاصُ من الدِّينَوية، بل يجري تَغييرُ الشكلِ فحسب. ودوغمائياتُ الدولةِ القوميةِ التي تُنتِجُها العلمويةُ الوضعيةُ سريعاً، أكثرَ صرامةً وتَزَمُّتاً من الدوغمائياتِ الدينيةِ للعصورِ الوسطى. وحقيقةُ الحربِ والاستغلالِ الناجمةُ عن الدولةِ القومية، تُبَرهِنُ هذا الأمرَ بمُنتهى العلانية. ينبغي العِلمَ على أحسنِ وجهٍ أنّ الثيولوجيا أُنشِئَت أساساً كأداةِ شرعنةٍ أيديولوجيةٍ للمدنيةِ الطبقيةِ – الدولتية، بما فيها الحداثةُ الرأسماليةُ أيضاً. وهي تتنامى كمُضادٍّ (أطروحة مضادة) لعناصرِ العلمِ – الحكمةِ القائمةِ في

المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ. فبينما تُمَهّدُ القِيَمُ الأخلاقيةُ والسياسيةُ السبيلَ أمامَ العلمِ والحكمة، فالعلمُ والحكمةُ بدورِهما يُغَذّيان المجتمعَ الأخلاقيَّ والسياسيَّ على الدوام. أما التعبيرُ الاجتماعيُّ الذي يَفرضُ حضورَه من الخارجِ في هيئةِ ثيو Theo (الإله) ولوجيا Logy (العقل)، فما هو سوى دولةُ المَلِكِ – الإله. ويُعزى العجزُ عن التعبيرِ عن ذلك بوضوحٍ وشفافية إلى تَغَذّي السوسيولوجيا الغربيةِ على المضمونِ الطبقيِّ – الدولتيِّ عينِه. ومع الخطوةِ الوضعية، تنتقلُ بالثيولوجيا إلى أخطرِ المراحل. فمَن ذا الذي يستطيعُ إنكارَ كونِ تصييرِ الإلهِ دُنيَوِيّاً قد أسفرَ عن استغلالٍ وسَكبِ دموعٍ وإراقةِ دماءٍ أكثرَ بألفِ مرة منه عندما كان سماوياً! خاصةً وأنّ تجربةَ إلهِ الدولةِ القوميةِ الباهرةَ في غضونِ القرنَين الأخيرَين منتصبةٌ أمام الأعين. ما هي صفاتُ هذا الإله؟ إنها الحدود، الأقوام، الأعلام، الأناشيد الوطنية، الطبقاتُ الوسطى، البيروقراطيات، والمواطِنون الذين يُكَرّرُون ذاتَهم. وما الذي فعلَه إلهُ الدولةِ القوميةِ تحت ظلّ هذه الصفات؟ لقد حَقّقَ الحروبَ وعملياتِ الاستغلالِ بما لا نِدَّ له في التاريخ، وأسّسَ نظامَ الدولةِ القوميةِ في العالَم بصفتِه ديميورغاً (إله العمار). وبذلك أثبَتَ أنه إلهٌ يتسمُ بأرقى الخصائصِ الوثنية.

لا يَشعرُ المجتمعُ الأخلاقيُّ والسياسيُّ بحاجةٍ إلى هكذا إلهياتٍ من أجلِ العيش، إذ يَعتَبِرُ الحكمةَ أثمنَ من الثيولوجيا. والحكمةُ والمعرفيةُ تنحدران من العلمية، لا من الثيولوجيا. إنها نوعٌ من السوسيولوجيا. ولَطالَما تواجدَت عُروقُ الحكمةِ في مجتمعِ الشرقِ الأوسط، على الرغمِ من كلِّ الإرغاماتِ الثيولوجية. لذا، من الضرورةِ بمكان تقييم الحكمةِ كَكُلّيّاتيةٍ متكاملةٍ مع الفلسفةِ والسوسيولوجيا، وبأنها حالتُهما المتداخلةُ مع الحياة. فبينما كانت الحكمةُ شكلاً أساسياً حتى عهدِ سقراط، فقد مَيَّعَت المدارسُ المتطورةُ لاحقاً هذه التقاليدَ وأفسَدَتها، مما نَشَأَ الانقطاعُ بين التعاليم والحياة. وهذا ما صارَ بدورِه ضربةً مُلحَقةً بالمجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ. فدُفِعَ بالحكمةِ كفلسفة إلى خدمةِ الدولة. وإلى جانبِ طُغيانِ جانبِ الحكمةِ على تقاليدِ الأنبياءِ باستمرار، فإبداؤُها الانفتاحَ التدريجيَّ على الثيولوجيا أيضاً، جَلَبَ معه التفسُّخَ والانحلال. فبقدرِ ما يَنحَرِفُ الرُّسُلُ والواعظون والرهبانُ نحو الثيولوجيا، فإنهم ينقطعون عن الحكمةِ ويَبتعدون عن المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيِّ بالمِثل. هذا وثمة صراعٌ مريرٌ ضمن ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ بين عناصرِ هذه الثنائية. إذ يَعكِسُ هذا الصراعُ في جوهرِه التوترَ بين عالَمِ المدنيةِ الدولتيةِ وعالَمِ الحضارةِ الديمقراطية.

ومقابلَ إرغاماتِ المَلِكِ والاستبداديّ المُقحَمةِ في مصطلحِ الإله، فإنّ الدفاعَ عن الهويةِ الاجتماعيةِ البارزةِ بنحوٍ أفضل مع التصوف، يُعَدُّ الشأنَ الأصلَ للحكمة. وبذلك يتمُّ الدفاعُ عن المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسيّ، والبحثُ عن الكرامةِ والحكمةِ في المجتمع. هذا ويتحلى هكذا نمطٌ من تفسيرِ تاريخِ الشرقِ الأوسطِ بالأهمية. وتحديثُه سيَجعلُ العصرانيةَ الديمقراطيةَ أكثرَ وضوحاً للفهم.

c- المجتمعُ الأخلاقيُّ والسياسيُّ لا يعني إنكارَ المجتمعِ الوطنيّ. فتغييرُ المجتمعاتِ لأشكالِها باستمرار، إنما هو بحُكمِ طبيعتِها. وتنوُّعُ الأشكالِ دليلُ غِنى الحياة. ما تتمُّ مناهَضَتُه، هو انغلاقُ الأشكالِ الاجتماعيةِ على ذاتِها وصَرامَتُها. وما التَّزَمُّتُ أساساً سوى إصرارٌ على انغلاقِ الشكلِ وصرامتِه. بينما حَوافُّ أشكالِ الحريةِ مرتبطةٌ بانفتاحِها ومرونتِها. فبقدرِ ما تَكُونُ حَوافُّ الهوياتِ الاجتماعيةِ منفتحةً ومرنة، فإنها تكتسبُ التنوع، وبالتالي تَحيا حرةً بالمِثل. في حين أنّ مفهومَ الهويةِ في الدولةِ القوميةِ واحديٌّ ومنغلقُ الحافةِ وصارم. وتنبعُ الفاشيةُ من مفهومِ الهويةِ هذا. وهكذا إدراكٌ للهوياتِ الاجتماعيةِ يُعاشُ داخلَ المجتمعِ الوطنيِّ وخارجَه ضمن حالةِ حربٍ دائمة. إذ لا مَهربَ من حروبٍ كهذه، عندما تَتَواجَهُ الهوياتُ الاجتماعيةُ المنفتحةُ والمرنةُ الحوافِّ مع إرغاماتِ الهويةِ ذات

الطبيعةِ الزائفةِ والمنغلقةِ والصارمة. والحروبُ الدينيةُ والوطنيةُ على السواء، تُعَبّرُ عن صراعِ الهوياتِ ذاك (الانغلاقُ والصرامةُ خاصيتان أساسيتان في هوياتِ كِلتَيهما). والمعاناةُ من الحروبِ ذاتِ الهويةِ الدينيةِ والوطنيةِ الكثيفةِ والطاحنةِ في الشرقِ الأوسطِ خلالَ القرنَين الأخيرَين، إنما على صلةٍ بمفهومِ الهويةِ الذي أرادت الحداثةُ الرأسماليةُ فرضَه. فهوياتُ الدولةِ القوميةِ المارّةِ من مِصفاةِ هيمنتِها، ما هي مضموناً سوى بمنزلةِ امتداداتٍ وعُملاء للهويةِ المركزية. والهويةُ المركزيةُ بدورِها تَعمَلُ دوماً كمَقَرٍّ مركزيّ، وتَهتَمُّ بشؤونِ مستَعمَراتِها ووكالاتِها عن كثب، وتُعيدُ فَرزَها من جديد إنْ اقتضى الأمر.

ومثلما الحالُ في عمومِ المعمورة، فهوياتُ الدولةِ القوميةِ للقرنَين الأخيرَين قد أُبلِيَت في الشرقِ الأوسطِ الراهن، وباتت عائقاً على دربِ الرأسماليةِ الساعيةِ لتكثيفِ العَولَمة. وتَكمُنُ مقاوَمةُ الدولةِ القوميةِ المتزَمّتةُ في أساسِ البنيةِ البنيوية. هذا هو التناقضُ الرئيسيُّ الذي يَشهَدُه النظامُ في داخلِه. ولكنه عاجزٌ عن إيجادِ الحلّ. فبينما تزدادُ التناقضاتُ القائمةُ بين الدولتيةِ القوميةِ والرأسماليةِ العالمية، بدءاً بأفغانستان وحتى المغرب، ومن قفقاسيا وحتى المحيطِ الهنديّ؛ فهي من الجانبِ الآخَرِ تَفتحُ الطريقَ أمامَ الحروبِ المُعاشةِ مِراراً. تَعلَمُ الرأسماليةُ عِلمَ اليقينِ استحالةَ قضائِها كلياً على الدولةِ القوميةِ التي هي مَدينةٌ لها بنسبةٍ هامةٍ من الفضلِ في تَوَسُّعِها. في حين تُواجِهُ مقاوَمةَ هذه الدولِ باستمرار، عندما تَوَدُّ إطراءَ الإصلاحِ عليها. فالشرائحُ التي باتت بَدِينةً بإفراطٍ بليغٍ بفضلِ الدولةِ القومية، تُقاوِمُ تجاه رأسماليةٍ أكثرَ عقلانية. ونتيجةُ ذلك هي المزيدُ من الأزماتِ والحروب.

ان الازمـات والحـروب المعاشة ليست معنية بالحداثة الراسمالية للقرنين الاخيرين فقط، بل هي ازمـات بنيوية وحروب متعلقة بالمدنية الطبقيةوالدولتية المعمرة خمسة الاف سنة

ومثلما ينبثقُ «مشروعُ الشرقِ الأوسطِ الكبير» الأمريكيُّ الأخيرُ من هذه الحقيقة، فبإمكاننا النظر إلى هذه الحقيقةِ لإدراكِ دوافعِ العجزِ عن تنفيذِه أيضاً. ذلك أنّ الانسدادَ السائدَ في المنطقةِ أعمقُ من أزمةِ النظامِ في الحربَين العالميتَين الأولى والثانية. ولأنّ الأمرَ كذلك، فهو لا يُحَلُّ بأيّ شكلٍ من الأشكال. كما أنّ مصطلحَ الأزمةِ البنيويةِ أيضاً يَستَقي معناه من ماهيةِ الحقيقةِ هذه.

إذن، والحالُ هذه، فالشرقُ الأوسطُ لا يَحُوزُ على احتمالِ إيجادِ حلٍّ قَيِّمٍ لأيةِ قضية، دونَ تَخَطّي هويةِ الدولةِ القوميةِ المنغلقةِ والصارمة، سواءً انعكستَ من التطورِ الكُلّيّاتيِّ للثقافةِ التاريخيةِ – الاجتماعية، أم من التناقضاتِ الداخليةِ للحداثةِ الرأسمالية. فجميعُ الجهودِ المبذولةِ لإعادةِ إنشاءِ الدولةِ القوميةِ في العراقِ وأفغانستان تذهَبُ هباءً. وعلى الرغم من أنّ الدعمَ المحدودَ الذي قَدَّمَته أمريكا ضمن إطارِ مشروعِ مارشال بَعدَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ كان كافياً لأجلِ إعادةِ إنشاءِ أوروبا المنهارةِ في الحرب، إلا أنّ إعادةَ الإنشاءِ لا تتحققُ البتة في بلدٍ صغيرٍ كالعراق، رغمَ تقديمِ دعمٍ أكبر بأضعافٍ مضاعفة. في الواقع، ما يجري في العراق، إنما يَعكِسُ كافةَ حقائقِ المنطقة. إذ يُنَبّئُ بإفلاسِ وأزمةِ الحداثةِ الرأسماليةِ بشأنِ ركائزِها الثلاثِ أيضاً. وفي المحصلة، لا يُمكِنُ للشرقِ الأوسطِ إلا أنْ يُنتِجَ الأزماتِ والحروب، بهذا الكَمّ مما يَمتَلِكُه من دولٍ قوميةٍ وصناعويةٍ ورأسمالية.

ولكن، ينبغي التبيان ثانيةً أنّ الأزماتِ والحروبَ المُعاشة، ليست معنيةً بالحداثةِ الرأسماليةِ للقرنَين الأخيرَين فقط، بل هي أزماتٌ بنيويةٌ وحروبٌ متعلقةٌ بالمدنيةِ الطبقيةِ والدولتيةِ المُعَمّرةِ خمسةَ آلافِ سنة أيضاً في الوقتِ نفسِه. والحلولُ المُحتَمَلةُ مُلزَمةٌ باتّخاذِ هذا الواقعِ أساساً.

مقاومة العصر مقاومة من أجل الإنسانية

في البداية نستذكر ونحيي شهداء عفرين الذين سطروا أروع ملاحم البطولة والفداء في المقاومة التي أبدوها، ونجدد العهد والولاء لشهداء الحرية. خاض الشعب ومقاتلو الحرية حرب العصر في عفرين وأثرت هذه الحرب بشكل كبير على الشعب الكردي وأكسبته الروح الوطنية المقاومة، وقوّت لديه روح اليقظة وكشفت له المخاطر المحدقة به، وأثرت بشكل كبير على الساحة الدولية أيضاً، حيث اكتسبت كل القوى الاشتراكية والديمقراطية روح المقاومة من المقاومة التي أبداها شعبنا ومقاتلو الحرية في عفرين، وساهمت في أن تدرك تلك القوى كيفية تنظيم أنفسها وخوض النضال وإبداء المقاومة على نهج المقاومة التي أبديت وتبدى في عفرين. أي كيفية تطوير الحرب الثورية للشعب، وكيفية إحراز النتائج المرجوة من تلك الحرب الثورية. لهذا السبب فإن الحرب التي خيضت في عفرين لها مكانة خاصة في تاريخ كردستان. نعم اندلعت الكثير من الحروب وعانت كردستان العديد من الحروب على مر التاريخ، إلا أن الحرب التي اندلعت في عفرين هي الأولى من نوعها في تاريخ الحركات الكردية ولا مثيل لها في تاريخ كردستان.

أراد العدو احتلال عفرين خلال فترة قصيرة جداً لا تتجاوز الأسبوع، إلا أن شعب عفرين وقوى الحرية المتواجدة هناك تصدوا لاحتلال وإبادة الدولة التركية الفاشية ومرتزقتها بروح المقاومة والحرية، وأعلنوا للجميع بأنه ليس من السهولة فرض الاستسلام على الذين ضحوا بأنفسهم من أجل الحرية. لأن عفرين أحيت الحرية وكانت تعيشها، فجميع المكونات التي كانت تقطن عفرين وليس الكرد فقط كانوا يعيشون حالة انسجام متين، على أسس الأمة الديمقراطية، والأخوة، وأحيوا الحرية والديمقراطية معاً، لم يريدوا أن يتم سلب تلك الحرية منهم، لهذا السبب أبدوا مقاومة عظيمة وضحوا بكل شيء وقاوموا من أجلها، بالإضافة إلى هذا كانوا مرتبطين إلى أبعد الحدود بجغرافيتهم، وطنهم، قيمهم وشهدائهم، لهذا السبب كانوا أوفياء لقيمهم، وشهدائهم وقائدهم وقواتهم المدافعة وأرضهم، ولوطنيتهم. لحبهم لعفرين أبدوا مقاومة تاريخية وسموها بمقاومة العصر، وبالفعل كانت كذلك، لهذا السبب تحولت إلى مثال

وأنموذج يقتدي به الجميع، فالجميع استنبط العديد من النتائج من مقاومة العصر التي أبديت في عفرين. أهل عفرين ما زلوا مستمرين بتلك المقاومة ويعلنون بأنهم لن يتخلوا عن عفرين ولن يتخلوا عن الحرية والأخوة أبداً، ولن يقبلوا أبداً بالظلم والعبودية، وسيتصدون لها ويقاومونها حتى النهاية، بهذا الشكل أعلنوا إصرارهم وتمسكهم بقرارهم، هذا الإصرار يستند إلى قرار وروح قوية ولا يمكن لأي أحد أن يحطم تلك الروح وذلك الإصرار. ونحن على ثقة تامة بأن شعبنا وقواته المدافعة في عفرين سوف يستمرون بتلك المقاومة ولن يثنيهم أي شيء عن إبداء تلك المقاومة حتى تحرير منطقتهم.

شعبنا في عفرين وفي الأجزاء الأخرى من كردستان وحتى القوى الاشتراكية والديمقراطية في العالم باتوا يدركون بشكل أوضح بأنه تم استهداف عفرين بحملة واسعة، وأن العديد من الدول شاركت في هذه الحملة، هذه الحملة لا تقوم بها الدولة التركية المحتلة الفاشية ومرتزقتها فقط بهذه المساعدة والدعم استطاعت أن تقوم بحملتها الاحتلالية والإبادة في عفرين. حتى ولو استطاعت احتلال عفرين من الناحية العسكرية إلا أنها لم تحرز أية نتيجة لأن النضال مازال مستمراً ضد احتلال وإبادة الدولة التركية الفاشية حتى الآن. فمقاومة شعبنا في عفرين ليست فقط ضد الدولة التركية المحتلة ومرتزقتها إنما هي مقاومة ونضال عظيم ضد كل الدول والقوى التي أعدت وشاركت في تلك الحملة. فكل من حلف الناتو وروسيا قدما الدعم بشكل مباشر للدولة التركية الفاشية المحتلة، فمن من خلال تقديم الأسلحة ومن من خلال غض النظر عن ممارسات الدولة التركية الاحتلالية، بذاك الدعم والمساعدة شنت الدولة التركية المحتلة تلك الحرب. أي لم يكن بمقدورها لولا تلك المساعدة وذلك الدعم خوض تلك الحرب كما أنها لا تملك تلك القوة. فمن دون تلك المساعدات والدعم لما كان بمقدور الدولة التركية خطو أية خطوة والدخول في حرب كهذه. حيث صرح العديد من المسؤولين الأتراك بأنه لولا الدعم الروسي ولولا تلك المساعدات والدعم لما كان بمقدورنا خطو خطوة واحدة نحو عفرين. فهذه حقيقة. لهذا السبب تعتبر الحرب التي خاضها شعبنا في عفرين حرباً تاريخية في تاريخ كردستان. حيث يمكننا القول بأن شعبنا في عفرين قدم شيئاً لا مثيل له في التاريخ، تصدى وأبدى مقاومة باسلة ضد أكبر قوة وأوسع حملة احتلال وإبادة في التاريخ، ومنعها من تحقيق والوصول إلى هدفها الأساسي، لهذا السبب فإن الحرب التي خاضوها كانت حرباً من أجل عموم كردستان والإنسانية جمعاء ومن أجل جميع القوى الاشتراكية الديمقراطية. لهذا السبب تعتبر مقاومة العصر.

كما هو معلوم فإن الدولة التركية المحتلة من خلال حماية وتدريب مرتزقتها المتمثلين بالنصرة والمجاميع المسلحة الأخرى بإشراف ضباطها وعناصر الميت والاستخبارات تقوم بتقوية تلك المجاميع المسلحة، أي أن تلك المجاميع ليست بتلك القوة إنما الدولة التركية هي من تقوم بتقويتها، وإنهما معاً تقومان بتسيير هذه الحرب، فأحد أهداف الدولة التركية المحتلة من هذه الحرب بالإضافة إلى أهدافها الأخرى هو حماية وصون داعش والنصرة من الزوال، لأن نهاية تلك المجاميع الإرهابية والمرتزقة تعني نهاية أردوغان وبخجلي، لأن سياساتها في سوريا والشرق الأوسط تستند إلى تلك المجاميع الإرهابية والمرتزقة، فبالقضاء عليها لا يمكنهم آنذاك ممارسة السياسة، بل على العكس تماماً سيساهم في هزيمتهم في سوريا والشرق الأوسط وحتى تنحيهم عن السلطة وحكم البلاد. فللحد من هذه المخاطر أو بعبارة أخرى من أجل صون حكمهم وسلطتهم استهدفوا عفرين وهاجموها، كي توقف قوات سوريا الديمقراطية حملتها ضد داعش ويتمكنوا من تنظيم داعش وتلك المجاميع المسلحة المرتزقة وتقويتهم من جديد.

مع استمرار هجمات الدولة التركية الفاشية على عفرين بهدف احتلالها أوقفت قوات سوريا الديمقراطية حملتها التي كانت قد بدأتها في منطقة دير الزور، وهذا دفع تنظيم داعش الإرهابي للاستفادة من توقف الحملة، واستعادة قوته بعض الشيء وبدأ ببعض الهجمات أيضاً. وبعد استمرار مقاومة العصر لمدة شهرين تقريباً ودخولها مرحلة جديدة اتخذت قوات سوريا الديمقراطية قرار استكمال حملتها ضد داعش، ومع استئناف الحملة وبهدف ضرب والقضاء على داعش بشكل كامل في كل من سوريا والعراق لهذا السبب توجهت قوات التحالف والقوات العراقية وقوات سوريا الديمقراطية للقيام بحملة مشتركة ضد داعش للقضاء عليه. فبقدر أهمية هذا الاتفاق من الناحية العسكرية فإنه يحوز على أهمية بالقدر نفسه من الناحية السياسية أيضاً، فهذا الاتفاق ليس باتفاق عسكري فحسب إنما هو في الوقت نفسه اتفاق سياسي أيضاً، أي من خلال هذا الاتفاق يتوسع الاتفاق المعقود بين الكرد والعرب في الشمال السوري، ليتحول إلى اتفاق الكرد والعرب في كلا الدولتين، وتعتبر هذه الخطوة خطوة جيدة لأن اتفاق الشعبين مع بعضهم

يعني اتفاق منطقة الشرق الأوسط لأنهم يشكلون غالبية شعوب المنطقة، فتطور الاتفاق الكردي العربي في كل من العراق وسوريا يساهم في نجاح وانتصار الكرد والعرب معاً، لأن أكثر الشعوب التي تضررت خلال الحرب العالمية الأولى والثانية كان الشعبان الكردي والعربي بسبب التجزئة والتقسيم الذي فرض عليهم. على الرغم من عدم قبولهم لهذه التجزئة المفروضة عليهم في أي وقت، وعلى الرغم من عدم وصول نضالهم ضد هذا التقسيم المفروض إلى نتيجة وباء بالفشل على الدوام إلا أنهم لم يستسلموا أبداً، ففي يومنا الراهن يخوضون النضال بأسلوب وشكل آخر، وبهذا الشكل من النضال يمكنهم أن يحققوا ما لم يستطيعوا تحقيقه عبر النضال السابق، لهذا السبب يحوز هذا الاتفاق على أهمية بالغة، فهذا الاتفاق اتفاق بين الشعبين الكردي والعربي أكثر من كونه اتفاقاً عسكرياً، ويطور أخوة الشعب الكردي والعربي، ويقضي على التناقضات التي اختلقها العدو فيما بينهم، ويساهم في تقرب الكرد والعرب أكثر من أي وقت مضى في كل من العراق وسوريا من بعضهم، فهذا التقارب يساهم في تجاوز وحل قضية الشرق الأوسط، ويحقق الحرية والديمقراطية والأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، فمن دون مثل هذه الاتفاقات لا يمكن تجاوز وحل قضايا منطقة الشرق الأوسط، ولن تتوقف الحروب في منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن تحقيق الحرية والديمقراطية والتغيير في منطقة الشرق الأوسط، ولا خلق نظام ديمقراطي في المنطقة. فالشعبان الكردي والعربي في يومنا الراهن يشكلان اللبنة الأساسية لهذا النظام، لهذا السبب يحوز الاتفاق على أهمية بالغة.

لا يمكن حل الأزمة السورية من خلال الاستناد إلى القوى الخارجية، لأنه بما أن الأزمة السورية متعلقة بالداخل السوري فحلها أيضاً ينبغي أن يكون نابعاً من الداخل السوري، حلها يكمن بين القوى السورية. لأن القوى الخارجية جميعها تعمل من أجل حماية ومنفعة مصالحها، فكل قوة تعمل من أجل منفعتها ومصالحها الخاصة، ومصلحة تلك القوى أو منفعتها تقتضي ألا يعم السلم والأمان وألا تحل الأزمة السورية، فتلك القوى تهدف على الدوام إلى اختلاق الحروب والصراعات والتناقضات فيما بين المجتمع الواحد، فهي تسعى إلى رفع وزيادة وتيرة الصراع والحرب وتعميقها أكثر في المنطقة، لأن هذا يخدم مصالحها. في بعض الفترات تعلن تلك القوى بأنه ينبغي إيجاد حل سلمي وخلق سلام في المنطقة، وعلى أساسها يعقدون بعضاً من الاجتماعات ويدلون ببعض التصريحات ضمن هذا الإطار بهدف خلق الأمل لدى الشعب بهدف خداع الشعب بها. لأن كل الشعوب والقوى الديمقراطية لا تريد استمرار هذه الحرب إنما تريد انتهاءها في أقرب فترة. لأن كل قوة من تلك القوى أو كل دولة من الدول الخارجية تتخذ مصالحها أساساً لها، وعلى أساسها تسعى لتوسع مصالحها ومنفعتها أكثر ضد القوى والدول الأخرى في المنطقة، وقلب التوازنات الموجودة لصالحها في المنطقة، وهذا يساهم في بروز تناقضات وتعقد وتوسع الحرب أكثر. لهذا السبب ينبغي على الدولة السورية وكل القوى السورية أن ترى هذه الحقيقة، وأن تتقرب على أساسها، وألا تعقد آمالها على القوى الخارجية، لأن القوى الخارجية لا يمكنها أن تحقق شيئاً ينفع القوى الداخلية. فمقارنة بداية الأزمة بالحالة التي وصلت لها في يومنا الراهن أوضح مثال على ذلك. لا تمت الأزمة السورية الآن بأية صلة لما كانت عليه في البداية، حيث كانت تهدف إلى تحقيق تغييرات ودمقرطة النظام الموجود ولم تستند إلى القتل والدمار والخراب والنهب والسلب. كانت تعبر عن ثورة ديمقراطية لا تستند إلى العنف والشدة والقتل. إلا أنه بمداخلة القوى الخارجية -لأنها لم تكن تخدم مصالحها- غيروا مسار الثورة بهدف إضعاف القوى الديمقراطية، وخلق سوريا تخدم مصالحها، وفرض وضمان مصالحهم في سوريا، وهذا ساهم في تعقد الأزمة والقضية السورية. ينبغي رؤية هذا الوضع من قبل جميع القوى المعارضة السورية والدولة السورية بشكل جيد. أي أن حل الأزمة السورية لا يمكن من خلال الاجتماعات التي تتم خارج الوطن سوريا، كما لا يمكن أن تنحل من خلال الاستناد وتأمل الحل من القوى الخارجية، من الواجب عليهم أن يجتمعوا معاً ويناقشوا الوضع معاً وأن يعقدوا اتفاقات فيما بينهم ويضعوا حلولاً تناسبهم هم. فبهذا الشكل لا يمكن لتلك القوى الخارجية أن تستمر بهذه الحرب بهذا الشكل، ولا يمكنها تدمير الوطن بهذا الشكل، أي أن السبيل

الوحيد لخلق السلام والأخوة في سوريا كامن في اتفاق القوى السورية فيما بينها.

الحرب التي تدور في منطقة الشرق الأوسط هي حرب عالمية ثالثة، اندلعت هذه الحرب في العديد من المناطق، إلا أن مركز هذه الحرب يدور في كل من سوريا والعراق أي يمكن اعتبار كل من سوريا والعراق مركزاً لهذه الحرب. ومن الواضح أن مركز هذه الحرب سوف يتوسع أكثر ليشمل دولاً أخرى من المنطقة. فمن خلال عقد الاجتماعات والتصاريح التي يدلون بها يتضح أنهم يسعون لاستهداف إيران وتحويل إيران لمركز لهذه الحرب، من هذا يتضح بأن هذه الحرب لن تنتهي بهذه السهولة بل على العكس تماماً.

مداخلة القوى الخارجية جاءت لعدم إيجاد الدولة السورية حلاً للقضايا التي كانت تعاني منها، فهذه القضايا تحولت لفرصة استخدمتها القوى والدول الخارجية لتحقيق مداخلتها خدمة لمصالحها، فمداخلة هذه القوى بدلاً من أن تجد حلاً لهذه القضايا جاءت بالعكس تماماً حيث دفعت إلى تعقيد تلك القضايا أكثر في سوريا. لو أدركت الدولة السورية الحرب العالمية الثالثة التي تعاش في المنطقة بشكل جيد وأن سوريا سوف تتحول إلى مركز لهذه الحرب؛ منذ البداية، وقامت باتخاذ التدابير اللازمة لما تطورت أو وصلت هذه الحرب إلى ماهي عليه الآن في سوريا، كانت ستحد من تطور الوضع ومنعه من الوصول إلى هذه السوية، ولما كان بمقدور تلك لقوى مداخلة سوريا. على العكس تماماً كان بمقدور الدولة السورية تحقيق نظام ديمقراطي يستطيع فيه الجميع التعبير عن ذاتهم، بلغتهم وإرادتهم وهويتهم وقيمهم، لو اتخذت من هذا أساساً لها كان بمقدورها الحد وإعاقة مداخلة القوى الخارجية، وحينها لما تحولت سوريا إلى مركز للحرب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط. ولكنها لم تستطع إدراك وفهم وقراءة الحرب المندلعة ولم تدرك أو تفهم بأن هذه الحرب سوف تدخل سوريا؛ إنما أرادت الاستمرار بشكل وأسلوب النظام السابق، إلا أن الواقع والشيء الذي كان يفرض ذاته هو أن يتم إجراء تغييرات جدية في شكل وأسلوب النظام الموجود، تفادياً للمخاطر التي كانت تحدق بسوريا في تلك الفترة. هذا بدوره ساهم في تقوية القوى المعارضة، وهذا ما دفع بقوى المعارضة للجوء إلى القوى الخارجية والتي حرَّفت مسار المعارضة وأخضعتها لخدمة مصالحها، ودخلت في مساعي لمعرفة كيفية استخدام القوى المعارضة في سوريا لخدمة مصالحها في المنطقة، ونجم عن ذلك تفاقم الأزمة السورية وتعمق الحرب وازدياد الدمار وتهجير الشعب من سوريا.

لذا من الواجب على النظام عقد اتفاقات وحوارات مع المعارضة السورية الداخلية، ومناقشة القضايا فيما بينهم، وفي البداية حل القضايا مع الشعب الكردي، وأن يجتمع مع قوى الشمال السوري من كرد، عرب، سريان اشور ويتناقش معهم للوصول إلى حل للقضايا والمشكلة الموجودة، وأن يحرر نفسه من التفكير القائل بأن له القدرة على الاستمرار بإدارة وحكم سوريا كما في السابق وخصوصاً بعد «التقدم» الذي أحرزه على الساحة، أي أنه بعد كل هذا الدمار والخراب الذي لحق بسوريا لا يمكن إدارة سوريا كما السابق ولا أحد يقبل بها. من الواجب رسم وتحديد شكل جديد لسوريا، وأن يهدف إلى دمقرطة سوريا، سوريا تعترف بحقوق جميع الشعوب والأديان فيها، وأن يعترف بالإدارات الذاتية والمحلية لكل منطقة، وعلى هذا الأساس تشكيل دستور جديد لسوريا وسن القوانين والدساتير على أساسه، دستور ديمقراطي يضمن حقوق الجميع، كي يتمكن من ضمان وحدة سوريا، والحد من تدميرها، والحد من التجزئة والدمار والخراب، وتكون له القدرة على صون وحدتها الجغرافية، فبنظام ديمقراطي فقط يمكن لسوريا صون وحماية وحدتها، وبه يستطيع إخراج جميع القوى الخارجية من سوريا، والتصدي لمداخلة القوى الخارجية، فمن دون إحلال نظام ديمقراطي لا يمكن الحد من التخريبات التي تحدثها القوى الخارجية في سوريا بل على العكس تماماً سوف تعمق الحروب والصراعات والتناقضات وبدورها سوف تقضي كلياً على رابط الأخوة الذي بات ضعيفاً والذي بدوره سيساهم في تجزئة سوريا، أي على سوريا عدم الإصرار على اتباع سياساتها السابقة.

يساهم تقرب الدول والقوى الخارجية بشكل برغمائي من الأزمة السورية في تعقيد الأزمة السورية، ولكن أكثر هذه الدول مساهمة في تعقيد الأزمة السورية هي دولة الاحتلال التركي الفاشي، فهي من تقوم بمساعدة ودعم كل الفصائل والمرتزقة والمجاميع المسلحة كداعش والنصرة وغيرها من المجاميع المسلحة، وهذا بات معلوماً من قبل الجميع، تقدم تركيا الدعم لها من كل النواحي؛ العسكرية والتنظيمية واللوجستية وتزجها في حربها في سوريا. لا يمكن القول بأن الدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرها لا تقدم الدعم ولا تحاول الاستفادة من تلك المجاميع المرتزقة الإرهابية بشكل يخدم مصالحها. إلا أن للدولة لتركية الفاشية دور رئيسي وبارز في الخراب والدمار الذي تتم معايشته

في سوريا. لأن للدولة التركية المحتلة الفاشية أهداف في منطقة الشرق الأوسط، ولها أهداف حول سوريا والعراق، وتصرح عنها علناً، كما تدعي بأن هذه الجغرافيا كانت ملكاً للإمبراطورية العثمانية، وأنهم يملكون وثائق ملكية هذه الجغرافيا، وهم أصحاب هذه الجغرافيا، وينعتون الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرها من الدول بأنها دول احتلالية ليس لها الحق في التصرف في هذه الجغرافيا. لو تمت الملاحظة فإن كل هؤلاء المرتزقة كانوا على وشك الانتهاء إلا أن الدولة التركية المحتلة وبمساعدة روسيا قامت بجمع كل تلك المجاميع في مناطق محددة كجرابلس والباب وعفرين وإدلب، بهدف تشكيل قوة عسكرية تضم كل هذه المجاميع المرتزقة، ويشكل هذا خطراً وتهديداً كبيراً بالنسبة للدولة السورية، فهي تسعى بالاستناد إلى هذه القوة التي تسعى لتشكيلها لاستهداف مناطق سورية أخرى وحتى استهداف النظام السوري. بالإضافة إلى هذا هناك نحو ثلاثة ملايين لاجئ سوري ضمن حدود الدولة التركية المحتلة تعمل الدولة التركية على تنظيم هؤلاء اللاجئين بشكل يخدم مصلحتها وتراهم قوة كبيرة لصالحها، وتستخدم اللاجئين من سوريا كورقة ضغط ضد الولايات المتحدة وأوروبا وعلى أساسها تتلقى من تلك الدول تنازلات أو تعقد معها صفقات تجارية. هذا من الناحية السياسية والدبلوماسية، أما من الناحية العسكرية فتقوم بتحضير قوة عسكرية بالاستناد على تلك المجاميع المسلحة للتحكم بالحرب في سوريا، أي أنه من خلال استغلال هؤلاء المهجرين وتنظيم وتقوية الفصائل والمجاميع المرتزقة كالنصرة وداعش تسعى الدولة التركية الفاشية المحتلة لتكون صاحبة الكلمة الأساس في سوريا وليست الدول الأخرى. هذا يشكل خطراً كبيراً؛ لمَ لا ترى الدولة السورية هذه المخاطر والتهديدات؟ بالإضافة إلى هذا من أجل فرض هيمنتها وحاكميتها على منطقة الشرق الأوسط تسعى لإضعاف دور إيران في سوريا والمنطقة.

في فترة الحرب الباردة كانت دول الحداثة الرأسمالية وحلف الناتو، وبما أن الدولة التركية كانت عضوة في حلف الناتو، تسير كافة سياساتها في المنطقة عن طريق حلف الناتو، لهذا السبب كانت تقدم الدعم للدولة التركية الفاشية المحتلة، واستناداً إلى هذا الدعم كانت الدولة التركية تقوم ببعض الخطوات في المنطقة وعلى وجه الخصوص ضد الكرد، فالدولة التركية من خلال تلقي الدعم من نظام الحداثة الرأسمالية وتنظيمها العسكري المتمثل بحلف الناتو كانت تتبع سياسة الإبادة بحق الكرد، وفرض سلطتها وهيمنتها على منطقة الشرق الأوسط. إلا أنه وبعد انتهاء الحرب الباردة لم يعد للدولة التركية دورها كما السابق في المنطقة، فالآن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو يسعيان إلى تشكيل قوة عربية في منطقة الشرق الأوسط، كون المنطقة منطقة عربية ولا يمكن أن يكون للدولة التركية هيمنة في المنطقة، أي أنها تريد خلق توازن ضد الدولة التركية في المنطقة من دول المنطقة، وبما أن بعضاً من هذه الدول لعربية على تناقض مع إيران كالسعودية؛ فهي من ناحية تريد تنظيم العرب ضد إيران، ومن ناحية أخرى تريد خلق توازن من الدول العربية ضد الدولة التركية، وهذا يثير قلق وغضب أردوغان، لأنه يريد أن تكون له قوة رديفة أو بديلة أو توازنات أخرى في منطقة الشرق الأوسط. فدورها في السابق كان يعود لها بالنفع من كلا الناحيتين ممارسة سياسة الإبادة ضد الشعب الكردي وفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، ولكن الآن أي في يومنا الراهن تتقلص تلك الإمكانات والدعم الذي كانت تتلقاه في السابق، وهذا يساهم في ضعف الدولة التركية المحتلة ودورها في المنطقة، لهذا السبب يبدي كل من أردوغان والدولة التركية عدم ارتياحهم من هذه الخطوة، وظهر هذا جلياً في العديد من تصريحات أردوغان عندما كان يخير الولايات المتحدة الأمريكية بينها وبين قوات سوريا الديمقراطية والكرد وبعض الدول الأخرى. الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى خلق توازن ضد الدولة التركية لأنها ترى في الدولة التركية خطورة عليها، ومن ناحية أخرى تسعى إلى تشكيل قوة ضد التوسع الإيراني، كي تتمكن من فرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط بشكل أفضل وتقوية مصالحها في المنطقة أكثر، ولهذا السبب تريد المجيء بالقوة العربية التي تسعى لتشكيلها إلى سوريا أيضاً، لأن مصالحها تتطلب هذا أي لتقوية مكانتها وموقعها، أي مكانة التحالف، أكثر في سوريا، وإكسابها المشروعية، وبهذا الشكل تسعى إلى تليين ردود أفعال الدول

الدولة التركية في هذه المرحلة تسعى إلى تحقيق ما لم تحققه في فترة الحرب العالمية الثانية أي أنهم قبلوا ببعض الاتفاقات في تلك الفترة مجبرين، ولكن الآن يعتقدون بأنهم يستطيعون تحقيق كل ما يريدونه ضمن هذه الحرب الطاحنة التي تتم معايشتها في المنطقة

والشعب العربي ضدها، لأنه بمشاركة القوى العربية في الحرب السورية يمكنها من خلال هذه الخطوة التأثير على الدول العربية الأخرى أيضاً وكسبها إلى جانبها، إلى جانب التخفيف من أعباء حملتها العسكرية في المنطقة هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فتريد من خلال هذه الخطوة توجيه رسالة إلى الدولة التركية المحتلة ألا وهي أن هذه المنطقة هي منطقة عربية ولا يمكنك فرض الميثاق الملي وتحقيق الأحلام العثمانية في المنطقة بهذه السهولة.

لأن الدولة التركية في هذه المرحلة تسعى إلى تحقيق ما لم تحققه في فترة الحرب العالمية الثانية أي أنهم قبلوا ببعض الاتفاقات في تلك الفترة مجبرين، ولكن الآن يعتقدون بأنهم يستطيعون تحقيق كل ما يريدونه ضمن هذه الحرب الطاحنة التي تتم معايشتها في المنطقة.

بكل تأكيد في هذه الحرب تتناقض العديد من الدول مع بعضها، ولإضعاف هذه الدول لبعضها في هذه الحرب تقوم بعض منها بتقوية علاقاتها مع الدولة التركية المحتلة وتقوم بتقديم بعض التنازلات لها، استناداً إلى هذا تسعى تركيا إلى الاستفادة من هذا الوضع المتشكل، وفرض الميثاق الملي في المنطقة، أي أنها ترى بأن لها الحق في السيطرة واحتلال جغرافيا تمتد من عفرين وصولاً إلى كركوك والموصل وفق الميثاق الملي، والظروف مواتية للقيام بهذا.

ففي الآونة الأخيرة قامت الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا بتوجيه ضربات جوية لبعض مواقع النظام، فهذه الخطوة ذات معنى، فبقدر ما كانت هذه الضربات رسالة إلى النظام السوري كانت في الوقت نفسه رسالة إلى العديد من الدول الأخرى كروسيا وإيران وتركيا ألا وهي أنه لا يمكنكم التحرك ضمن سوريا بغض النظر عن وجود قوى التحالف الدولي، فهذه الضربة كانت من أجل تقوية مكانة التحالف في سوريا، أي أن تلك الضربات كانت للحد من التوغل التركي والروسي في سوريا.

أحد أهداف الدولة التركية المحتلة الفاشية هو احتلال عفرين واستثمارها كنوع من الدعاية لمخاطبة القومية التركية الفاشية لصون قاعدتهم الشعبية كونها كانت في حالة انهيار وتفسخ وتشتت، وهذا كان يشكل خطراً يهدد سلطتهم، ولحماية سلطتهم كان من الواجب حماية القاعدة الشعبية وهذا يمر من خلال احتلال عفرين واستثمارها لهذا الغرض، فهم كانوا يعتقدون أنهم بهذا الشكل قادرون على إحراز وتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، وتحويلها إلى أساس يمكن الاستناد إليه في مرحلة الانتخابات من خلال مخاطبة الشوفينية والفاشية والديكتاتورية والقومية التركية. فهذا كان أحد أهداف الدولة التركية المحتلة إلى جانب حماية داعش والمجاميع المرتزقة الأخرى، وبهذا الشكل يمكنهم صون سلطتهم. وعلى الرغم من احتلالهم لعفرين وسعيهم لتغيير ديموغرافية تلك المنطقة وتحويلها إلى مدينة تركية إلا أن تلك الأهداف التي كانوا يعقدون حساباتهم عليها لم تتحقق، فباحتلالهم لعفرين يدعون بأنهم حققوا انتصاراً إلا أنهم في حقيقة الأمر دخلوا في مستنقع لا يعرفون كيفية الخروج منه. فمن خلال حملات استطلاع الرأي التي يقوم بها الباحثون الأتراك في تركيا حول تأثير عملية احتلال عفرين وتغيير ديمغرافيتها على ازدياد أصوات أردوغان في الانتخابات التركية، نرى بأنها أثرت سلباً على المجتمع التركي، وساهمت في ضعف القاعدة الشعبية التي أرادوا الاستناد إليها، وهذه العملية ساهمت في خلق مخاطر وتهديدات جديدة، أي تحولت إلى عبء ثقيل على كاهلهم. كما أنهم خسروا الكرد الموالين لهم أي حتى الكرد الموالين لهم رأوا بأن كلاً من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يعاديان الشعب الكردي ككل، أي أنهم لا يعادون حزب العمال الكردستاني أو الكرد الذين يتخذون الحرية أساساً لهم فقط، إنما يعادون الشعب الكردي ككل، يعادون كل شيء موجود باسم الكرد وكردستان، ولا ينحصر هذا في جزء واحد من كردستان إنما في كافة أجزاء كردستان، فالشعب الكردي بات يرى ممارسات الدولة التركية المحتلة الفاشية التي فاقت ممارسات هتلر، فبقدر المصاعب التي يعانيها الشعب الكردي ويعيشها فإنه في الوقت نفسه يكسب معرفة ويستخرج دروساً من تلك المصاعب والمحن التي يمر بها، فبهذه الممارسات لم يعد بإمكان الدولة التركية خداع الشعب الكردي كون الشعب الكردي تعلم واستخرج الدروس من المحن التي مرت عليه، لهذا السبب يتخلون عن العدالة والتنمية وخسروا تأييد الكرد لهم. فالسياسة التي تتبعها الدولة التركية إلى جانب معاداتها للشعب الكردي هي في الوقت نفسه تعادي الطائفة العلوية أيضاً، والإيزيدية والمسيحية وضد الأكاديميين والمثقفين والفنانين والكتاب والديمقراطيين والاشتراكيين، تعادي كل من لا يخدم مصالحها، لأنها تستند إلى شعار الحزب الواحد، العلم الواحد، اللون الواحد، المجلس الواحد أي تتخذ من الفاشية أساساً لها، وتخوّن كل من لا يقبل بما تريده وتسعى إليه هي. فهذه الممارسات والسياسات تولّد ضمن المجتمع

ردود فعل كبيرة. فهذه السياسة التي يتبعها أردوغان وبخجلي تدفع بالدولة التركية إلى الهاوية، فهم أنفسهم باتوا يرون هذه الحقيقة لهذا السبب توجهوا إلى إجراء الانتخابات، فهم يدعونها بالانتخابات المبكرة إلا أنها في الحقيقة حملة لصون سلطتهم التي توشك على الانهيار، فهي تعتبر ضربة ضد المعارضة. هم أنفسهم يعترفون بأنها كانت ضربة حيث يقولون لو تم إجراء الانتخابات في موعدها السابق لكانت تركيا ستمر بظروف صعبة جداً وتعايش مخاطر كبيرة، ولما كان بمقدورنا النهوض بها، لهذا السبب أي من أجل الحد من معايشة تركيا المخاطر والتهديدات ومن أجل صون سلطتنا وهيمنتنا في تركيا علينا أن نتوجه إلى الانتخابات المبكرة. فهذه تعتبر ضربة ضد الشعب التركي ضد القوى الديمقراطية وهذا واضح وضوح الشمس، بهذا الشكل يسعون إلى كسب وتحقيق النتائج والأهداف التي يسعون إليها.

حقيقةً أردوغان يستند على الدوام على الضربات والانقلابات، عن طريق تلك الضربات ومحاولات الانقلاب يصون سلطته ويمسك بيده السلطة والحكم، فمن دون ذلك لا يمكنه الاستمرار بالسلطة والحكم لمدة يوم واحد. وهذه كانت فرصتهم الأخيرة، حيث صرح عنها بخجلي بنفسه حين قال إن هذه الانتخابات تعتبر قضية موت وحياة بالنسبة لتركيا. يربطون مصير الدولة التركية بمصيرهم، ويخدعون ويرهبون الشعب التركي بهذا؛ على الشعب التركي إن لم يكن يريد التجزئة والتقسيم والتشتيت، عليه أن يدلي بصوته لأردوغان-بخجلي، وأن نبقى في سدة الحكم والسلطة، ينبغي على الشعب التركي أن يخدم هذا. أي أنهم بهذا الشكل يفرضون على الشعب أن يكون متمسكاً بهم.

يلاحظ أنه ولد أو تشكل اتفاقان؛ أحدهما الاتفاق الذي يتبناه أردوغان-بخجلي، الذي يتخذ من الفاشية والشوفينية والدولة القومية أساساً له، يعادي الديمقراطية والمعارضة الديمقراطية والشعوب والأديان، والاتفاق الآخر هو الاتفاق المتشكل بين أربعة أحزاب والذي يترأسه قلجدار أوغلو، والذي يدعون بأنه اتفاق الديمقراطية واتفاق الشعوب. بهذا تم تشكيل قطبين وهذه هي سياسة الدولة التركية الفاشية المحتلة، يسعون إلى إبقاء حزب الشعوب الديمقراطية خارج الاتفاقات المبرمة، ومنع حزب الشعوب الديمقراطية من تخطي عتبة الانتخابات، ومنعه من دخول البرلمان، أي أنهم بهذا الشكل يسعون إلى إعاقة حزب الشعوب الديمقراطية وإعاقة السياسة الديمقراطية، وسد الطريق أمام المثقفين والكتاب والديمقراطيين والاشتراكيين والعلويين لأن حزب الشعوب الديمقراطية هو القوة المحركة ضمن السياسة الديمقراطية، لهذا السبب يسعون إلى إعاقته وإبقائه خارج نطاق الاتفاقات المبرمة، وبهذا الشكل يحاولون القضاء على السياسة الديمقراطية في تركيا من ناحية ومن ناحية أخرى القضاء على مكاسب الكرد ومكاسب القوى الديمقراطية وإسكاتها بالكامل وفرض النظام الذي يسعون إليه كأمر واقع في تركيا، لأنهم يهدفون إلى إبادة الشعب الكردي. ربما عقدوا بعض الاتفاقات وشكلوا الأقطاب وأبقوا حزب الشعوب الديمقراطية خارج الاتفاقات والأقطاب، لإفقاد حزب الشعوب الديمقراطية تأثيره على المجتمع، إلا أن القوى التي تناضل ضد الفاشية وتسعى إلى تحقيق الحرية والديمقراطية ترى بأن القوة التي تمثل الديمقراطية والحرية الحقيقية هي حزب الشعوب الديمقراطية، لهذا السبب يلتفون حول حزب الشعوب الديمقراطية، وعلى أساسه يتطور اتفاق قوى الديمقراطية الحقيقية في عموم تركيا، وهذا يحوز على أهمية بالغة، لهذا السبب ينبغي تقوية هذا الاتفاق وهذا ما يطلب من كلا الشعبين أي الشعب الكردي والشعب التركي، أي من الواجب على كل القوى والشخصيات الاجتماعية التي تعادي الفاشية والشوفينية أن تتوحد تحت هذا السقف، حينها يمكنهم تحطيم مخطط الدولة المعادية لقوى ديمقراطية الشعب وإفقادها تأثيرها، وبهذا الشكل يمكنهم كشف حقيقتهم للشعب، فهذا له القدرة على إحراز التغيير في تركيا، وهو الذي سوف يقضي على الفاشية والشوفينية، لهذا السبب تعتبر هذه الانتخابات فرصة كبيرة وتاريخية من أجل القوى الديمقراطية. عليهم أن يتوحدوا معاً ويعملوا ويناضلوا كجسم متماسك ضد الفاشية التركية، بهذا الشكل يمكنهم القضاء على الفاشية. هذه الانتخابات فرصة لتحقيق الوحدة الوطنية والوحدة الديمقراطية في الوقت نفسه، لأن الفاشية تهدف إلى القضاء على كليهما، ولإفشال هذا المسعى ينبغي خلق وحدة وطنية ديمقراطية.

على حزب الشعوب الديمقراطية الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية بشكل جيد، وألا يتقرب وفق مفهوم ضيق أي ينبغي أن يتقرب حزب الشعوب الديمقراطية بشكل يحضن كل من يعادي نظام الفاشية، أي أن يكون هدفه الأساسي القضاء على الفاشية وأن يناضل ويعمل كل شخص على هذا الأساس. بهذا الشكل فقط يمكن القضاء على الفاشية وتحرير الإنسانية منها.

أسباب الأزمة في الشرق الأوسط

٣- المرأة والعائلة

« رستم جودي

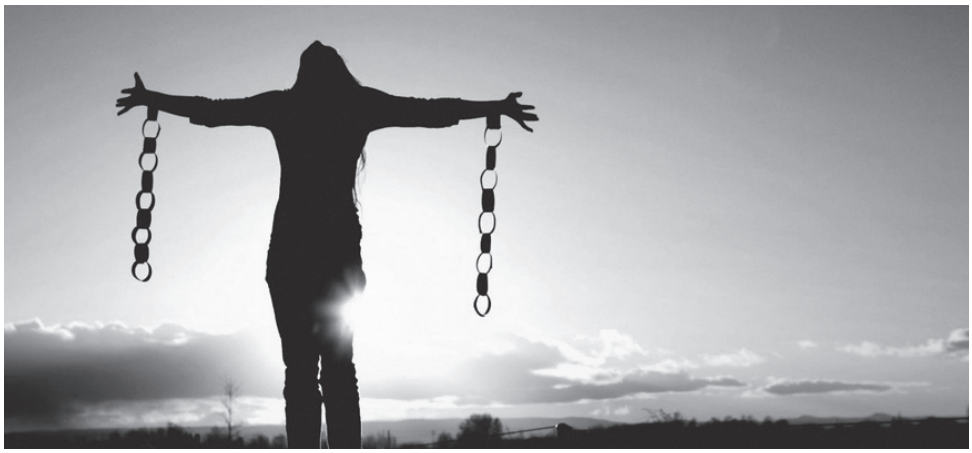

النقطة الثالثة التي سوف نتطرق إليها في هذا القسم هي قضية المرأة والعائلة في الشرق الأوسط. بالطبع تشكل هذه القضية عائقاً أمام التقدم والتطور في معظم دول العالم، إلا أنها تشكل المركز والسبب الرئيسي للأزمة في الشرق الأوسط. فعلاقة المرأة والعائلة تعتبر السبب الأساسي للأزمة في المنطقة لعدة أسباب وهذا يدفعنا إلى القول بأن منطقة الشرق الأوسط هي مركز كل القضايا التي تتم معايشتها. لأن أساس نظريتنا الاجتماعية في حل أية قضية يدفعنا للرجوع إلى المركز الأساسي للمشكلة أو القضية، ولأنها تعتبر منطقة الشرق الأوسط مهد كل الحضارات فهي في الوقت نفسه مهد ومركز كل شيء. واستناداً إلى نظريتنا الاجتماعية نتخذ منطقة الشرق الأوسط أساساً وسبباً ومصدراً لجميع القضايا التي نعيشها اليوم لأنها مخبأة فيها. فبقدر تحليلنا لتاريخنا القديم، أي تاريخ منطقة الشرق الأوسط القديم، بذاك القدر يمكن أن نجد الحل للقضايا التي نعايشها في يومنا الراهن. كذلك سنتمكن من تحديد الأخطاء ومعرفة أسبابها والوصول إلى طرق وأساليب لتجاوزها. مثلاً لكل منا رأي حول الدولة؛ بعضنا يقول بأن الدولة ضرورة وتعبر عن التطور أي أن الدولة تعبير عن التطور والتقدم، ولكن عند الرجوع إلى تاريخ منطقة الشرق الأوسط نرى بأن الدولة تأسست وتشكلت بالاستناد إلى اللا حقوقية والسلب والنهب والخداع والسيطرة والتحكم بفائض الإنتاج. عندما يتوضح لنا هذا بالعودة إلى تحليل وقراءة تاريخ المنطقة حينها بإمكاننا أن نثبت عكس تلك الحجج التي تكسب الدولة الشرعية في يومنا الراهن. ولكن عندما لا يكون لنا علم عن كيفية نشوء الدولة حينها سننظر للدولة بشكل مطلق كشيء ضروري ونخضع لها وحتى أننا سنناضل من أجلها وندافع عنها. وهذا بالتالي سوف يساهم في تحريف نضالنا عن نهجه الحقيقي، لهذا السبب يقول القائد آبو «إن السير في الطريق نفسه لعدة مرات لن يوصل إلى قرية أخرى» فمن أجل التوجه إلى قرية أخرى ينبغي السير في طريق آخر.

لهذا السبب إن كنا نريد أن ننشئ أو نصل إلى مجتمع أخلاقي سياسي لا ينبغي أن نسلك الطريق

الذي سلكته الدولة، لأننا لو اتبعنا أو سلكنا الطريق الذي سلكته السطلة لفرض نظامها وهيمنتها حينها لا يمكننا الوصول إلى مجتمع أخلاقي سياسي إنما سنصل إلى السلطة وسيذهب نضالنا سدى. أي أنه لن يخدم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، لهذا السبب علينا العودة إلى تاريخ منطقة الشرق الأوسط لفهم قضية المرأة والعائلة، والتي تعتبر أساس كل القضايا التي تعاش أو تفرض ذاتها في المنطقة.

بلا شك اتخذت قضية المرأة والعائلة في كل مراحل التطور الاجتماعي وفي كل بقعة من بقاع العالم أشكالاً محددة، ولكن في الشرق الأوسط نراها أكثر أصالة ويمكننا الوصول إلى العديد من النتائج وتقديمها كأطروحات في علم التاريخ والمجتمعات. ففي يومنا الراهن بات الجميع مقتنعين بأن المرأة كانت تقدس ولها مكانتها واعتبارها في مراحل معينة من التطور الاجتماعي. وعلى الرغم من عدم تأييد بعض المجموعات الدينية لها إلا أن العلوم الاجتماعية والاشتراكيين والبرجوازيين يقبلون الحقيقة التي تقول بأنه كان هناك مرحلة في التاريخ كان يتم فيها احترام وتقديس المرأة، ولكن من ناحية التحليل وإثبات أسباب ذلك فإننا نواجه بعضاً من المشاكل. على سبيل المثال: النظرية القائمة بشكل عام تتطرق إلى قداسة المرأة أو تسمية بعض مراحل التاريخ بمرحلة أو عصر حكم المرأة بالشكل التالي؛ إذا تقبلنا تلك القداسة أو الاحترام أو الحكم فلماذا كانت تلك القداسة موجودة؟ يردون على هذا السؤال بالشكل التالي: في تلك الفترة لم تكن العلاقات الاجتماعية تسير على النحو الذي هي عليه الآن فقد كان الأبناء ينسبون إلى الأم وليس إلى الأب «أي أن فلان ابن فلانة «امرأة» بهذا الشكل فقط كان بالإمكان تحديد نسل أو سلالة الإنسان أي بنسبته للمرأة، وهذا كان يساهم في إكساب المرأة المكانة والاعتبار، ولكن هذه النظرية نظرية أحادية الجانب يمكن أن يكون لها دور إلى حد ما، ولكن هذا لوحده لا يكفي فهناك جوانب أخرى أيضاً.

كالمجتمعات التي لم تدخل بعد الحضارة الطبقية وبالأخص عندما اكتشفت أمريكا الشمالية والجنوبية عام ١٤٩٧ فأسلوب الحياة المتبع في القبيلة والعشيرة لم يكن صحيحاً حيث لم يكن هناك تقاسم طبيعي للعمل إنما كانت السلطة هي التي تفرض ذاتها، وكل الأشياء التي قيلت عن المرأة وارتكبت بحقها كانت من أجل صون وحماية تلك السطلة، وإظهارها كشيء طبيعي ومقدس.

ليتم فهم الأمر بشكل أفضل سوف نتطرق إلى بعض الأمثلة مثل: كيف يتقرب السلطويون والحكام العرب من الكرد في يومنا الراهن؟ إنهم يغضون النظر عن البحوث التي أجراها العالم الأمريكي في التاريخ مورغن حول تاريخ المجتمعات والعلاقات الاجتماعية بين مختلف الشخصيات الاجتماعية. لماذا؟ لأن تحليلات مورغن تلغي أو تفضح تلك الادعاءات التي تقول بأن السلطة وسلطوية الرجل تطورت بشكل طبيعي وتثبت عكسها. لهذا السبب نرى بأن العلوم الاجتماعية في يومنا الراهن لا تتوقف عند هذه النقطة بالشكل المطلوب. حيث نرى بأن المجتمعات الرسمية أي المتسلطة تغض النظر عن كل التحليلات التي تتم حول طبيعية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وحتى حول عدم طبيعية النظام الموجود الآن، وتقوم، أي المجتمعات المتسلطة، بتطوير صيغ خاصة بها بخصوص المساواة بين الرجل والمرأة والعدالة والحرية وغيرها من المواضيع الاجتماعية. كما تفعل الرأسمالية في يومنا الراهن والتي تدعي أنها تحقق المساواة بين الرجل والمرأة وتدافع عنها وتحمي حقوق المرأة بطريقتها، أي أنها لا تنظر إليها كتابع أو ملكية خاصة للرجل إنما تبرزها كموضوع منفصل عن الرجل وشريكة في عملية الإنشاء الاجتماعي الذي تسعى إليه الرأسمالية. كل هذه الأمور توضح لنا بأن ادعاءات نظام السلطة الذكورية بأنه نظام إلهي وطبيعي وحدد له هذا الدور بسبب تكامل خصائصه الفيزيائية والعقلية، هي مجرد ادعاءات لا صحة لها.

العلم الرسمي والنظام المهيمن بشكل عام والـــذي يـعـرف عن ذاتـه بهيمنة الرجل لا يتقبل فكرة أن المرأة كـانـت ذات فاعلية فـي المجتمعات عبر التاريخ، لأن تقبل هذه الحقيقة سـوف يظهر لا مشروعية النظام الـذكـوري فـي يومنا الراهن

قدم إنجلز نقده الذاتي في هذا الموضوع عندما كتب كتبه «أصل العائلة، الملكية الخاصة، الدولة» حيث قال: عندما أردت كتابة هذه الكتب راجعت بعض المسودات التي كتبناها أنا وماركس، حينها صادفت بعض التحليلات التي قمنا بها، وهي أن أول تقسيم أو تخصيص للعمل بدأ في الفترة التي كانت المجتمعات فيها تدير أمورها بعيدة عن السلطة، وبدون هيمنة الرجل أيضاً. وذلك من خلال الاستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها من التحليلات

والبحوث التي أجريت ضمن العشائر والقبائل القديمة. إلا أن العلم الرسمي لا يعير أي اهتمام لتلك الأبحاث ويغض النظر عنها. لأنها تزيل أو تحطم ذريعة السلطة وسلطوية الرجل.

لهذا نرى في يومنا الراهن أن العلم الرسمي والنظام المهيمن بشكل عام والذي يعرف عن ذاته بهيمنة الرجل لا يتقبل فكرة أن المرأة كانت ذات فاعلية في المجتمعات عبر التاريخ، لأن تقبل هذه الحقيقة سوف يظهر لا مشروعية النظام الذكوري في يومنا الراهن. أي لصون مكانة الرجل يتم غض النظر عن تلك الحقب التاريخية التي كانت المرأة فيها ذات فاعلية، ويتم قبول الأشياء الأخرى التي تقال عن المرأة مثل؛ إن المرأة قاصر، وخلقت من ضلع الرجل. هذا الأمر بدأ من أيام السومريين وصولاً إلى يومنا الراهن مروراً بالأديان.

ففي منطقة الشرق الأوسط إن لم يتم حل قضية المرأة لا يمكن حل القضايا الأخرى، لماذا؟ لأن نصف المجتمع مشلول في شخصية المرأة، وهذا يؤثر على النصف الآخر من المجتمع لأن أي نظام عندما يكون طرف أو جانب منه عبداً لا يمكن للطرف الآخر أن يكون حراً أو متحرراً، لأن الرجل و المرأة هما جانبا النظام الاجتماعي المراد إنشاؤه، لهذا السبب فإن أي نظام يستند إلى عبودية المرأة لا يمكن أن يكون نظاماً متحرراً ومنادياً بالحرية. هذه الأمثلة هي لتوضيح أن هناك نضالاً من أجل السلطة، أي قبل أن يتم استعباد الفلاحين والعاملين فرضت العبودية على المرأة، ولكي تبقى هذه العبودية مفروضة على المرأة وتستمر سلطوية الرجل تم ابتداع العديد من الحجج منها أن المرأة ليست الأساس وخلقت من الرجل ولأجل الرجل، وأنها سبب كل الفواجع، وتم اتهام المرأة بأنها سبب كل المآسي التي يعيشها العالم في يومنا الراهن. لماذا؟ كي لا تتمكن من مقاومة ما يفرض عليها ولا تطالب بحقوقها. ومن خلال هذه الاتهامات فُرض الضغط على المرأة، فمثل هذه الضغوطات في الحقيقة لا تصل إلى هدفها، حيث نرى بأنه يتم فرض ضغوط على العديد من الشعوب ويتم تعذيب العديد من الأشخاص ولكن في المقابل يتم إبداء مقاومة عظيمة أيضاً ضد تلك الممارسات، هذا على صعيد الشعوب والمجتمعات. أما بالنسبة للمرأة؛ فالقضية الأساسية للمرأة هي أنها فقدت روح المقاومة التي كانت تمتلكها، أو بالأصح ضعفت هذه الروح وخاصية المقاومة لديها. فهي لم تسلب وتنهب فقط في مجال السلطة والسياسة والاقتصاد إنما عملية السلب الأساسية التي تمت ضد المرأة كانت من الناحية الأيديولوجية والهوية، ومع الأسف المرأة باتت تقبل بهذا الأمر وتعتبره قدراً تقتنع به. يذكر القائد مقولة لعائشة رضي الله عنها هي «يا ليتني ولدت حجراً ولم أولد امرأة» فهذه المقولة لعائشة تظهر حقد وكراهية المرأة تجاه ذاتها. وهي في الوقت نفسه اعتراف بالحكم الاجتماعي الذي فرضته الأنظمة عليها من أجل صون استمرارها، أي أن الجنسوية الاجتماعية لا تمثل فقط الرجل إنما تمثل المرأة أيضاً. حيث تمثلها في إنكارها لذاتها. فإنكار المرأة لذاتها يبرز في العديد من المواضيع فمثلاً قول عائشة والدعاء من الرب أن تنجب المرأة الحامل طفلاً ذكراً هذه الظاهرة السائدة في مجتمعنا وكل المجتمعات الأخرى تبرز إلى أي مدى تنكر المرأة ذاتها. هذه الأمور حصلت وتحصل في منطقة الشرق الأوسط، لهذا السبب يؤكد القائد آبو أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى ثورة ثانية، فالثورة الأولى التي ولدت في المنطقة كانت الثورة النيولوتية والتي تسمى بثورة المرأة لأن المرأة هي من قادت تلك الثورة، لذا من الضروري أن تولد ثورة ثانية للمرأة.

استطاعت كل أنواع وأشكال السلطة صون وفرض ذاتها من خلال الاستناد إلى عبودية المرأة، لهذا السبب ينبغي على المرأة أن تثبت ذاتها بذاتها، لا أن تثبت ذاتها

من خلال تقليد الرجل في جميع مجالات الحياة اليومية، وأن يكون لها أيديولوجيا خاصة بحريتها وأن تعرف كيف تدير نفسها بشكل ديمقراطي أي أن يكون لها سياسة خاصة بها، وأن يكون لها فن خاص بها وكذلك الاقتصاد وفي كل مجالات الحياة ولكن النقطة الأساسية هي أن تعبر عن ذاتها بأيديولوجيتها الخاصة بالحرية. أي ينبغي على المرأة في الشرق الأوسط ألا تخجل أو تشعر بالعار من أنوثتها، لأنه عند النظر إلى الأنوثة على أنها عار أو شيء ناقص حينها لا يمكن الحديث عن حرية الرجل. هذا هو الأمر أو الموضوع الواجب علينا إدراكه وفهمه.

ينبغي أن ينعكس هذا على المستوى الأيديولوجي والسوسيولوجي والفني وفي جميع مجالات الحياة. فثورة المرأة تولد بهذا الشكل، أي أن تصبح من جديد عائدة لذاتها، وتتحول إلى الموضوع وتستطيع إبراز ذاتها بهويتها وحقيقتها في جميع ميادين الحياة وعلى وجه الخصوص من الناحية الأيديولوجية والسياسية والفنية والتي تبرز جوهر المرأة الحقيقية. أي ألا تقوم بإبراز ذاتها في جميع ميادين الحياة من خلال تقليدها للرجل إنما بمشاركتها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية بالاستناد إلى أيديولوجيتها وحقيقتها وجوهرها الخاص بها. هذه هي النقاط التي يجب أن يتم تصحيح التوازن فيها.

لنركز قليلاً؛ لو قلنا بأن نصف المجتمع مشلول ويتم تهميشه ولا تتم رؤيته، حيث يقولون إن المرأة خلقت من ضلع الرجل، ولكن هذا ليس صحيحاً، بل على العكس تماماً فالرجل خلق في رحم المرأة. هذه هي الحقيقة حتى إن تم التطرق إلى هذا الموضوع من الناحية الفيزيولوجية. نرى في الوضع الحالي أو الموجود بأن نصف المجتمع مشلول، أما النصف الآخر فيتم تعليمه وتدريبه أو تتم تربيته من قبل النصف المشلول، فنحن نلاحظ بأن المرأة هي التي تربي مجتمعنا ولكن تلك المرأة مشلولة ويتم الإساءة إليها من قبل الذين يتربون على يديها. لأن المرأة تكرر النظام؛ فهي تربي الرجل أو الذكر على أساس السلطة وتربي المرأة أو الأنثى على أساس الخنوع والرضوخ والقبول بالعبودية، لهذا السبب إن لم يتم حل هذه القضية لا يمكن لنا الوصول أو خلق مجتمع سليم حر، لذلك تعتبر هذه القضية مسألة جدية يتوجب التركيز عليها وإيجاد الحل لها بسرعة. العبودية المفروضة على المرأة تستند إلى مخطط منظم للسلطة مستند إلى الغصب، ولصون استمرارية هذا الغصب وإكسابه المشروعية يتم إطفاء المشروعية من الناحية الأيديولوجية وابتداع الحجج من أجلها وعلى هذا الأساس تتم تربية الأجيال. لهذا السبب لا يمكن حل أو إيجاد حل لهذه القضية بتقرب أحادي، فمن أجل الحل ينبغي على المرأة أن تتمكن من امتلاك قوتها الحقيقية، وأن يكون للمرأة خاصيتها حينها يمكن أن يتم وضع توازن متين، لهذا السبب تعتبر هذه القضية من أعقد القضايا التي تتم معايشتها في منطقة الشرق الأوسط.

ما هو طريق الخلاص أو الحل في هذه النقطة؟! للأسف تفرض العادات والتقاليد في مجتمعنا قيوداً كثيرة على المرأة. لهذا السبب يتم إبداء تقرب ثانوي يفتقد إلى الإرادة عوضاً عن التقرب الجوهري، لهذا السبب تلعب المرأة من ناحية دوراً أساسياً في خلق وصون استمرارية السلطة والتحكم في الشرق الأوسط. فأمهاتنا تربين بناتهن على نصائح كـ «لا تفعلي هذا، تصرفي بهذا الشكل، ولا تجادلي، واقبلي بكل شيء لا تعارضي ينبغي ألا يكون لك صوت» أي تربيها بطريقة تسلب منها حقها وإرادتها ورأيها وتبعدها عن جوهرها. وفي المقابل تربي ابنها على أساس السلطة والقوة. فالنقاش الواجب القيام به هو كيف يمكننا توضيح عدم التوازن الموجود هذا، وماهي الأسس التي ينبغي الاستناد إليها عند الحديث عن الحرية. من الواجب التوقف على كيفية حل هذه القضية في البنية التي خلقها النظام الرأسمالي

من حيث التحليل وتوجيه الانتقادات وفهم ما إذا كانت الحرية التي تنادي بها الرأسمالية حرية أم عبودية؟ هذه هي النقاط الواجب علينا توضيحها وتحليلها

الرأسمالية هي (السلطة) أي أن الرأسمالية هي عبودية محدثة، هي النظام نفسه الذي تأسس في الشرق الأوسط منذ آلاف السنين ولكن بشكل مختلف، بشكل محدث. فالحرية التي يفرضها النظام الرأسمالي ليست حرية إنما هي نظام يُفرض على المرأة ليجعلها تتشبه بالرجل وتقلده، حيث أن مذكرات بوناظير بوتو رئيسة وزراء باكستان، وهي أول امرأة شغلت منصب رئاسة الوزراء لمرتين في بلد إسلامي، توضح هذه الحقيقة بشكل جلي حيث تقول فيها: «استحوذت على كل شيء، أصبحت كل شيء ولكن بعد ذلك فهمت بأنني لم أصبح امرأة، ابتعدت عن حقيقتي التي تجعلني امرأة» أي أن ما يفرضه النظام هو نظام يبعد المرأة عن حقيقتها ويدفعها للانضمام إلى النظام الذكوري والمشاركة في نظام السلطة بالطابع الذي يُفرض عليها وهذا لا يعبر عن الحرية إنما يعبر عن التبعية للنظام الذكوري. فمثلاً يمكن أن يكون عدد النساء في برلمان الدول الأوروبية أكثر من عدد الرجال ولكن هذا لا يمكنه أن يعبر عن حرية المرأة لأنها لا تظهر بحقيقتها إنما تظهر كمدافع عن النظام الذكوري وتتشبه بالرجل.

الحرية التي يفرضها النظام الراسمالي ليست جرية إنما هي نظام يفرض على المراة ليجعلها تتشبه بالرجل وتقلده

عند المقارنة بين المرأة في الدول الغربية والمرأة في منطقة الشرق الأوسط نرى بأن المرأة هناك تختلف عن المرأة الشرق أوسطية حيث نرى بأنها غير مقيدة بالعادات والتقاليد الموجودة في المنطقة وغير محجبة وليست ملكاً لأحد كما هو حالها في المنطقة، استناداً إلى هذا نقتنع بأن الطريق الصحيح لحرية المرأة هو الأسلوب الذي يتم اتباعه في الدول الغربية، لهذا السبب نتخذه أساساً لنا، ونحاول تطبيق مشروع الحرية الخاص بنا من خلال تقليد صيغة وأسلوب «الحرية في أوروبا». إن اتباع الطريقة والصيغة المتبعة في أوروبا يساهم في تعقيد القضية أكثر؛ فالمرأة تصبح سلعة ومادة وتفقد قيمتها أكثر، ولا يتحقق مشروع الحرية الذي يتم السعي إلى تحقيقه. فمثلاً هناك العديد من دول المنطقة تحاول التشبه بأوروبا مثل لبنان وتركيا وغيرها ولكننا لا نرى فيها أية حرية للمرأة، لهذا السبب حركة الحرية بكلا جانبيها الرجل والمرأة يصرون على النظام الرأسمالي لتطبيق مشروع الحرية. الرأسمالية تعبر عن السلطة الحقيقية ولكن في يومنا الراهن نرى بأنها غيرت شكلها وأسلوبها ولكنها في الأساس تعني السلطة أي أن حركات الحرية تسعى إلى تطبيق مشروع الحرية من خلال اتباع أسلوب الأنظمة السلطوية. فمن خلال اتباع طريق السلطة لا يمكن أن تتحقق الحرية. فأول سلطة كانت تلك التي فرضت من قبل الرجل على المرأة ومن ثم بدأت سلطة الطبقات على الطبقات الاجتماعية الأخرى. استناداً إلى هذا فإن طبيعة السلطة التي تقبل عبودية المرأة لا تختلف عن الرأسمالية في شيء، ولكن النظام الرأسمالي أدرك بأنه من خلال اتباع الأساليب السابقة كالحجاب والتعذيب والظلم والقوة والشدة لا يمكن فرض سيطرته وسلطته على المرأة. لماذا؟ لأن التطورات الاجتماعية فتحت الطريق أمام المرأة لتدرك حقيقتها وفنها وعلمها وقوتها وتجد أسلوباً وطريقة للنضال من أجل نيل حقوقها وتحقيق حريتها. لهذا السبب نصبت الرأسمالية العديد من الفخاخ أمام نضال الحرية للمرأة وحرفته عن مساره وحقيقته، ودفعتها لتسير في درب السلطة بشكل يخدم مصالح النظام الذكوري السلطوي. لهذا السبب اتباع هذا الأسلوب أي تقليد الغرب أو تطبيق شيءٍ بعيد عن حقيقة المنطقة وغريب عنها واعتباره طريقاً للوصول إلى الحرية سيفقدنا أشياءً كثيرةً، سيفقدنا أشياءً كثيرةً في كل مكان في كردستان وتركيا وفي الدول العربية لهذا السبب لا يمكن اعتباره طريقاً للوصول إلى الحرية، فطرق الوصول إلى الحرية تختلف عنه تماماً، فهي طرق ذات طابع جوهري يتميز بخصائص المنطقة. فمن أجل الوصول إلى الحرية ينبغي قبل كل شيء أن نعيد أو نستعيد النهب والسلب الذي تم على مستوى أيديولوجية حرية المرأة. أي ألا تكون المرأة تابعة للرجل وألا تكون مقاييسها من أجل النصر هي المقاييس التي يتخذها الرجل أساساً. إنما على المرأة أن تبرز نفسها كقوة اجتماعية عائدة لذاتها كي تتمكن من التعبير عن ذاتها، هذا هو الواجب أن تتخذه المرأة أساساً لها وهذا يتطلب عملاً فكرياً أيديولوجياً. لهذا السبب ثورة المرأة لا يمكن أن تتحقق من خلال تقليد أسلوب الحرية المتبع في أوروبا التي تدعي حرية المرأة، ولا يمكننا من خلال اتباع ذاك الطريق الوصول إلى النتيجة وتحقيق النجاح.

تاريخ حركة الحرية الكردستانية بطليعة حزب العمال الكردستاني

الحلقة
٢٩

حلقات من دروس القاه السيد جميل بايك عضو الهيئة الرئاسية لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK في اكاديمية PKK للتدريب الإيديولوجي.

بعد المؤتمر السابع كان من الواجب علينا التوقف عند المحاولات والمقاربات التي ظهرت وهدفت لإفشال المؤتمر، والتعرف على الذين حبكوا وأثاروا تلك النعرات. وعلى هذا الأساس تم فتح تحقيق مع مجموعة من الرفاق والرفيقات، لكشف خفايا تلك النعرات التي سُعي إلى إثارتها في المؤتمر ومن يقف وراءها ويحرض عليها. فُتح هذا التحقيق من أجل الوصل إلى تلك الحقيقة.

مع بدء التحقيق مع تلك المجموعة واستمراره اتضح بأن العديد من الرفاق والرفيقات الذين فُتح التحقيق معهم لا علاقة لهم بالأمر وبدؤوا بالانضمام إلى الحياة العملية من جديد. من تلك المجموعة التي فتح التحقيق بحقهم بقيت مجموعة صغيرة. كان الرفيق قره صو ضمن اللجنة المكلفة بالقيام بإجراء ذاك التحقيق وفيما بعد انضممت أنا أيضاً إلى تلك اللجنة المشكلة وبهذا الشكل تابعنا ذاك التحقيق. ظهرت بعض النتائج من ذاك التحقيق، وساهمت في توضيح بعض الأمور المخبأة، لهذا السبب أخذ التحقيق مزيداً من الوقت. لماذا استمر التحقيق لفترة طويلة؟! لأن بعض الرفيقات وحتى اللواتي كن يشغلن مكاناً في المجلس الإداري للحركة كن يعقدن علاقات سرية مع المجموعة التي يتم التحقيق معها، بالإضافة إلى هذا كان البعض منهن ضمن لجنة التحقيق المشكلة وبهذا الشكل كن يحاولن إفشال ذاك التحقيق وتحريف مساره. لهذا السبب استمر التحقيق لفترة طويلة. أي لم يتم التوحد مع

الحركة من أجل إنهاء ذاك التحقيق والوصول إلى النتيجة المرجوة منه. لهذا السبب تأخر واستمر لفترة طويلة. حتى أن بعضاً منهن اعترفن بشكل واضح في الاجتماع الذي عقد في كاني جنكى؛ بأنهن لم يقطعن علاقتهن مع تلك المجموعة أبداً. وكانت علاقتهن معهم مستمرة بشكل سري. والجدير بالذكر أن ذاك التحقيق كان مهماً بالنسبة للحركة أي بالنسبة لحركة PKKوبالنسبة لحركة المرأة أيضاً. لو استمر التحقيق بالشكل المطلوب ووصل إلى نتيجة كان سوف يدر بالنفع على حركة PKK وعلى حركة المرأة في الوقت نفسه، وكان سيساهم في خلق وولادة انطلاقة جديدة قوية للحركة عامة. كما كان بإمكانه أن يمنع حركة المرأة من معايشة الأزمة والمشاكل التي عايشتها فيما بعد. لهذا السبب كان ذاك التحقيق يحوز على أهمية بالغة. حيث أننا كنا قد نوهنا في تلك الفترة أيضاً إلى أنه إن لم نصل إلى أية نتيجة في هذا التحقيق فلن يكون لهذا التحقيق أية فائدة بل على العكس تماماً سوف يساهم في معايشة خسائر ومخاطر جمة قد تدفع إلى تشتت الحركة. لهذا السبب من الواجب أن يصل التحقيق إلى النتيجة. فوصوله إلى النتيجة أو إعطاء هذا التحقيق النتيجة سوف يساهم في تقوية حركة المرأة والحركة بشكل عام.

بالطبع في تلك الفترة اتضحت العديد من الأمور ولكن كان هناك أمور أخرى يجب السعي لإيضاحها والكشف عنها، حيث اتضح لنا فيما بعد بأن بوطان افندي كان يقف وراء هذا المخطط. أي أن بوطان هو من كان يشرف ويدير هذا المخطط بأكمله. وكانوا قد عقدوا العديد من الاجتماعات السرية والاتفاقات لفرض ما يهدفون إليه ونيل النتيجة في المؤتمر. بوطان هو الشخص الأساسي الذي كان يقف وراء هذا المخطط، ولكنه لم يكن يقوم بهذا الأمر بشكل مباشر إنما كان يقوم بتحريك أشخاص آخرين. وقد تم بعد ذاك المؤتمر اعتقال أشخاص آخرين أيضاً كـ»سرحد ديرسم، الذي كان ضمن المجموعة الإدارية للخونة الذين سعوا إلى تصفية الحركة. استمر التحقيق وتوسع أكثر وكان على وشك أن يصل إلى النهاية حين اضطررت للتوجه إلى سوريا، في تلك الفترة كنا قد أتينا بتلك المجموعة إلى منطقة

خنيرة وكنا قد نقلنا المنسقية إلى تلك المنطقة أيضاً. قبل توجهي إلى سوريا وفي منقطة خنيرة أشرت إلى رفاق المنسقية بأنه من الواجب أن ينتهي هذا التحقيق بالبلاتفورمات، لأنها تمثل النتيجة التي وصل إليها التحقيق. حتى أنه كان من المقرر أن يتم تحويل ذاك التحقيق والبلاتفورمات إلى كتب يتم توزيعها بين الرفاق للتدريب عليها. إلا أنه لم يكن لي علم بعلاقة بوطان مع دلار، وكانت دلار ضمن المجموعة التي كان يتم التحقيق معها، وكان بوطان مسؤولاً في منطقة خنيرة، والمنسقية كانت هناك، وفي الوقت نفسه كانت المجموعة التي انضمت فيما بعد إلى مجموعة الخونة والتصفويين في تلك المنطقة أيضاً. بعد أن غادرت تلك المنطقة عكسوا التحقيق، وأنهوه وأجروا البلاتفورمات أيضاً، من دون الوصول إلى أية نتيجة، أفشلوا ذاك التحقيق. فشل التحقيق لم يجلب أي نفع للحركة بل على العكس تماماً، لا سيما أنهم قاموا بتوزيع كل مجموعة منهم إلى منطقة بغية توسيع تنظيمهم.

لو سار التحقيق بالشكل المطلوب وتم إجراء البلاتفورمات وتم تحويل هذا التحقيق والبلاتفورمات إلى كتب ووزعت النتائج على الرفاق وتم تدريب الحركة عليها لما عايشت حركة المرأة وحركة PKK ما عايشته فيما بعد. فهذه النقطة كانت نقطة هامة لأنها كانت ستساعد على ظهور العديد من الأشياء والأمور التي كانت تهدف إلى تصفية الحركة وتحريفها عن جوهرها. أي أنهم من خلال تغيير مسار التحقيق والبلاتفورمات حاولوا سد الطريق أمام ظهور الأشياء المخبأة الأخرى، لأننا كنا من خلال ذاك التحقيق نتوجه نحو كشف مجموعة التصفية تلك، إلا أنهم بهذا الشكل أعاقوا كشف

مجموعة الخونة تلك. بوطان كان وراء تحريف مسار التحقيق والبلاتفورمات. لأنه لو استمر التحقيق بالشكل المطلوب كان أمر بوطان سينكشف، لهذا السبب أعاقوا وصول التحقيق إلى النهاية والنتيجة أي تم إعاقة انكشاف أمر بوطان وأعوانه.

لقد خطت مجموعة الخونة والتصفويين خطوتها الأولى وأعدوا أساس هذا المخطط في منطقة خنيرة بعد أسر القائد آبو، حيث كانت جميع فعالياتهم ومركزهم الأساسي في تلك المنطقة. كانت تلك المجموعة تتألف من بوطان المخطط والمدبر وإلى جانبه أكرم وسرحد ومروان ترك وعلي درسوم، هؤلاء الأشخاص الخمسة كانوا يشكلون النواة الأساسية لمجموعة الخونة وكان بوطان من يقوم بتنظيمهم. كانوا على علاقة مع فرهاد على أساس اتفاق جمع بينهم ضد الحركة، أي أنهم كانوا على علاقة دائمة مع فرهاد، وكانوا قد جمعوا حولهم مجموعة تؤيد فكرتهم، وكانوا يسعون إلى فرض تأثيرهم على القوى الفدائية التي تم تشكيلها حديثاً وجرها إلى جانبهم. حيث كانوا قد زرعوا بعضاً من مفاهيمهم التصفوية ضمن تلك القوات أيضاً. بالإضافة إلى هذا كنا قد شكلنا مجموعة استخباراتية وكان أبو بكر المشرف على تلك القوات كانوا قد سيروا كل أعمالهم في مكان مجموعة الاستخبارات ومن ضمنهم أبو بكر. جعلوا القوات الفدائية الخاصة والقوات الاستخباراتية عائدة لهم من أجل التستر بها وإبعاد الشبهات عنهم حتى يتمكنوا من تنظيم أنفسهم بالشكل المناسب. وكانوا على علاقة وتنسيق مع فرهاد وفق اتفاق أبرم فيما بينهم ضد الحركة أي أن فرهاد لم يكن معهم إنما كان يعمل معهم على أساس اتفاق أبرم فيما بينهم، حيث أن علاقة فرهاد وبوطان والاتفاق فيما بينهم ظهر في المؤتمر الخامس وعلى أساسها تمت محاسبته على ذلك، ومن ثم في عام ١٩٩٧ في منطقة سوران طوروا ذاك الاتفاق فيما بينهم ليشمل الاتفاق مع جلال الطلباني. وبعد المؤامرة الدولية وبعد أسر القائد آبو وجدوا الفرصة سانحة لهم من أجل تنفيذ مخططاتهم وتنظيم أنفسهم. في الاشتباكات التي اندلعت عام ٢٠٠٠ طلبنا القوات من منطقة خنيرة إلا أن بوطان لم يرسل القوات التي تم طلبها على الرغم من وعده بإرسالها مرات عدة، وفي النهاية أرسل مجموعة تفتقد إلى الإرادة ولا تريد الدفاع وصد الهجوم. أي أنه بهذا الشكل أفشل مقاومتنا في تلك الاشتباكات، ففي تلك الفترة لو تم إرسال القوات التي طُلبت كان بإمكاننا السيطرة على مناطق أخرى كانت خاضعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

بعد المؤتمر السابع كنت في سوريا وعدت قبل هجمات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على قواتنا. وبعد انتهاء تلك الهجمات وبعد أن تم عقد اتفاق على أن يتم إيقاف الاشتباكات توجهت إلى سوريا من جديد. عندما كنت في سوريا كان الكونفرانس السادس قد عقد في خنيرة، بالطبع لم أنضم إلى ذاك الكونفرانس وكذلك كانت مجموعة من الرفاق الذين بقوا لفترة طويلة في سجون الاحتلال التركي قد أتت وعقد لهم اجتماع شبيه بالكونفرانس ومن ثم تم إرسالهم من جديد إلى باكور كردستان. لم يكن لي علم بهذه الاجتماعات والكونفراس، فلو كان لي علم بها وخصوصاً بالاجتماع الذي عقد من أجل الرفاق الذين قضوا فترة طويلة في سجون الاحتلال التركي لما قبلت بإرسالهم من جديد إلى باكور كردستان بهذه السرعة، لأن تقرب القائد من هؤلاء الرفاق كان مختلفاً كنت سأتخذ وأصر على تطبيق موقف القائد آبو من هؤلاء الرفاق. أما فيما يخص

الكونفراس السادس فقد علمت ببعض المعلومات عنه بعدما أتيت إلى منطقة خنيرة حينها نقل لي الرفاق بعضاً من أحداث هذا الكونفرانس. حيث أنه تمت بعض النقاشات في ذاك الكونفرانس، وتمحورت تلك النقاشات حول الرفيقة كولان وحول ماهير كرزان الذي هرب فيما بعد مع هيلين وتزوج بها. لأن ماهير كرزان كان المسؤول عن القوات الفدائية التي تم تشكيلها في تلك الفترة. وهو الذي زرع بعضاً من المفاهيم الخاطئة التي تخدم أهداف ومخططات بوطان وجماعته الخونة ضمن القوات الفدائية. وكانت قد ساهمت في انحراف هذه القوات عن مسارها إلا أنه بمداخلة الرفاق لهذا الوضع تم تصحيح الأمر، سحبت المهمة الموكلة للبعض منهم وفتح تحقيق بحق بعضهم الآخر، حيث أن أساس المفاهيم الخاطئة التي كان كل من فرهاد وبوطان يفرضانها بخصوص المرأة والتي كانوا يسعون من خلالها إلى إلحاق ضربة بالحركة وتصفيتها بدأت من خلال هذه المفاهيم التي فرضوها ضمن هذه القوات الفدائية. بهذا الشكل تسببوا في انحراف هذه القوات عن مضمونها وجوهرها. لاسيما أن هذه القوات كانت قواتاً تمثل القدوة لقواتنا الأخرى، حيث كانت هذه القوات متشكلة من خيرة وأفضل وأبرع الرفاق، أي من الرفاق المختارين. وكان معظمهم من الجامعيين والمثقفين وأصحاب تجارب ويمكن القول إنها كانت تمثل القوة المحركة الأساسية للحركة. بممارستهم تلك أفشلوا هذا العمل أيضاً، وأبعدوا هذه القوات عن جوهرها، فمداخلة الرفاق لتصحيح هذا الوضع تمت بعد مضي فترة، بعد أن اتضح لهم الأمر إلا أنها كانت متأخرة، لهذا السبب ظهرت مناقشات حول هذا الموضوع في الكونفرانس السادس. المناقشات في ذاك الكونفرانس وصلت لدرجة أن يتهم بعض أعضاء إدارة الحركة في تلك الفترة بعضهم بالخيانة والعمالة، كما أن بلشين اتخذت موقفاً من الرفيقة كولان في ذاك الاجتماع وقالت لن ننفذ القرار الذي سوف تتخذونه أياً كان، إنما سوف ننفذ القرار الذي اتخذناه. فهم كانوا متخذين قرار تنحية الرفيقة كولان من المهام الموكلة لها، أو تجميد مهامها. إلا أن الرفاق لم يقبلوا بهذا الأمر، لهذا صرحوا بأنهم سوف ينفذون القرار الذي اتخذوه ولا شيء سوف يثنيهم عن قرارهم هذا. الرفيقة كولان كانت ضمن إدارة القوات الفدائية التي تشكلت في تلك الفترة. وكانت إحدى الرفيقات اللواتي اتخذن من وحدة الحركة ونهجها أساساً لهن ضد المفاهيم التي كانت الرفيقات تفرضها من أجل الانفصال عن الحركة الأساسية في تلك الفترة. حيث أنه في تلك الفترة كان يتم اتهام من يتخذ من نهج الحركة وأهدافها وصون فكر الحركة أساساً له بالمتواطئين مع الرجال، أي يلصقون هذه التهمة بكل رفيقة تتخذ من نهج الحركة وصون وحدة الحركة أساساً لها. ألصقن هذه التهمة بالرفيقة كولان أيضاً أي أنها متواطئة مع الرفاق الشباب. لماذا؟ لأنها كانت تريد التحرك بما يتماشى مع نهج الحركة، والحركة والمرحلة. لم تكن تحرض على التناقض بين الرفيقات والرفاق ولم تكن تريد ربط كل شيء بهذا التناقض. الرفيقة كولان لم تكن تتحرك كما يردن. لهذا السبب كن يسعين إلى تنحية الرفيقة كولان من الإدارة في تلك المرحلة. لأنها لم تكن تخدم أهدافهم ومخططاتهم. كما أن الرفاق وإدارة الحركة لم يقبلوا بهذا أي تنحية الرفيقة كولان من الإدارة، لهذا السبب صرحت بلشين في تلك الفترة بأنهن سوف ينفذن القرار الذي اتخذنهن ولن يعترفن بالقرار الذي سوف يتخذه الرفاق. أي سوف ننحي الرفيقة كولان من الإدارة ونحاسب كولان على ذلك. الأمور التي ظهرت في الكونفرانس السادس كانت

على هذا الأساس. تطرقت إلى هذه الأمور كي يتم فهم ما سأقوله لاحقاً بشكل جيد.

عندما أتيت من أجل حضور المؤتمر الثامن كان كل شيء معداً أي أني دخلت المؤتمر مباشرة. كان من الواجب على هذا المؤتمر أن يقوم بالتغيير والتحول الذي لم يقم به المؤتمر السابع، فهذه كانت المهمة الأساسية للمؤتمر الثامن. عندما بدأنا بالمؤتمر الثامن كانت مرافعة القائد «مرافعة اهيم» قد وصلتنا وكان معظم الكوادر قد تلقوا التدريب عليها وقرؤوها. على هذا الأساس دخلنا المؤتمر الثامن. الأسس النظرية لم تكن واضحة بهذا القدر عندما دخلنا المؤتمر السابع. إلا أنه في المؤتمر الثامن كانت قد وصلتنا مرافعة القائد (كلا الجزأين) وتلقى كل الكوادر التدريب عليها. لهذا السبب كان من الواجب أن يعقد المؤتمر الثامن على هذا الأساس؛ على أساس الأسس النظرية. لذلك كان من الواجب على المؤتمر الثامن أن يكمل الأعمال التي لم يقم المؤتمر السابع بإتمامها. هذه كانت مهام المؤتمر الثامن. إلا أن هذا الأمر لم يتم بالشكل المطلوب في المؤتمر الثامن. ففي المؤتمر الثامن تم طرح مقترح بأن يتم تغيير اسم حزب العمال الكردستاني إلى مؤتمر ديمقراطية كردستان KDK، وهذا الاقتراح طرحه فرهاد ومجموعته. وحثوا الجميع على تقبله أيضاً، إلا أن الرفيق عباس أصر أن تضاف كلمة الحرية أيضاً إلى الاسم. لأن أيديولوجية حركتنا تتخذ الحرية أساساً لها، ومن الضروري أن يكون للحرية مكان ضمن اسم الحركة الجديد، ونتيجة إصرار الرفيق عباس اضطر فرهاد ومجموعته إلى قبول اقتراحه. وتم تغيير اسم حزب العمال الكردستاني إلى مؤتمر حرية ديمقراطية كردستان KADK، فاسم مؤتمر ديمقراطية كردستان كان معداً له قبل المؤتمر حيث كانوا قد حضروا النظام الداخلي والتقارير وكل شيء متعلق به. في المؤتمر تم تغيير اسم حزب العمال الكردستاني إلى مؤتمر حرية ديمقراطية كردستان، كما أن القائد أيضاً كان يشير إلى أنه بإمكان الرفاق تغيير اسم الحزب، وكان لهذا الأمر دور في تغيير الاسم، فالقائد آبو أشار إلى تغيير الاسم استناداً إلى أنه إن تم تغيير الاسم يمكن أن تتوسع ساحات نضال الحركة كون حزب العمال الكردستاني كان قد تم تصنيفه في تلك الفترة ضمن الحركات الإرهابية، أي كان هدف القائد آبو من هذا التغيير فتح المجال أمام نضال الحركة. لهذا السبب تم تغيير الاسم، إلا أنه لم يكن المطلوب هو تغيير الاسم فقط في المؤتمر الثامن إنما كان عليه إتمام عملية التغيير والتحول التي هدفت إليها الحركة في المؤتمر السابع. كانت هناك مهمة ودور يستوجب على المؤتمر الثامن لعبه ولكنه لم يقم بأداء هذا الدور بالشكل المطلوب، وبقي تغيير الاسم شكلياً. فكما أن المؤتمر السادس لم يقم بدوره أو المهمة الموكلة إليه في تاريخ الحركة كذلك المؤتمر الثامن أيضاً لم يقم بمهامه بالشكل المطلوب. ربما تكون هناك نقاط تميزه عن المؤتمر السادس وربما قام بتأدية بعض المهمات الموكلة إليه، ولكن إن تم التطرق إلى المؤتمر الثامن من حيث أداء الدور الموكل إليه حينئذ يمكننا القول إن المؤتمر الثامن لم يقم بأداء دوره بالشكل المطلوب.

في المؤتمر الثامن حضَّرت تلك المجموعة نفسها بشكل جيد. كانوا يريدون خطو بعض الخطوات العملية في المؤتمر. حتى أنهم أعدوا بعضاً من الأطروحات وطرحوها في المؤتمر وتمت مناقشتها، مثل: كيف ننتقل إلى الثورية المأجورة «ثورية بالراتب»؟ كيف نترك الثورية والمناضلة ونصبح موظفين؟ وكانوا يفرضون هذا بإصرار شديد وجرت نقاشات قوية حول هذا الموضوع. تم التصدي لهذا

الطرح، وبصعوبة بالغة تم رفض هذا المفهوم، ووصل الأمر لدرجة اتهام ديوان المؤتمر باستغلال مكانتهم لمنع قبول هذا المقترح والمفهوم.

بالطبع وضعنا كل ثقلنا لمنع قبول هذا المقترح، وظهر صراع قوي بيننا وبين تلك المجموعة التي كانت تسعى إلى تمرير هذا المقترح لصالحها، حيث كنا نصر على المناضلة والثورية وفي المقابل هم كانوا يصرون على فرض مفهوم الموظف ضمن هذه الحركة. صراعنا كان حول هذه النقطة؛ فحركتنا لا يمكن لها قبول مثل هذه المفاهيم والمقترحات، لأن العمل مقابل المال يعني فرض مفهوم الموظف، وضمن مناضلي هذه الحركة وثورية هذه الحركة لا يمكن تقبل هذا المفهوم أبداً، فهذه الحركة رفضت هذا المفهوم منذ ولادتها وعلى هذا الأساس طورت نهج الثورية والمناضلة في كردستان. وكان مصدر قوة وثقة هذه الحركة بالإضافة إلى أن قوة الشعب أيضاً كانت تكمن في هذا الأسلوب من الثورية والمناضلة. فعند قتل هذه الثورية والمناضلة وفرض مفهوم الموظف ضمن هذه الحركة تموت هذه الحركة ويقضى على روحها. فهي التي تبقي هذه الحركة مقاومة ومناضلة وصامدة وقوية. فإذا أردت قتل وتصفية هذه الحركة حينها عليك قتل هذه الثورية والمناضلة التي تمد هذه الحركة بالقوة. مجموعة فرهاد كانوا قد اتخذوا هذا الأمر أساساً لهم، فكل حساباتهم كانت تدور حول كيفية قتل هذه المناضلة والثورية، وكي لا يتم فهم مخططهم كانوا يتحججون بعبارات مثل؛ إن الحركة كبرت وتوسعت كثيراً وهناك بعض المشاكل وهذا المقترح سيساهم في حل هذه المشاكل، وإن هذا هو ما تقوم به العديد من الحركات في العالم، وعلينا نحن أيضاً أن نتحرك وفق هذا المفهوم لأنه السائد في العالم. نعم؛ ربما يتخذ العالم هذا المفهوم أساساً له إلا أننا لا نتخذ العالم أساساً لنا. لأن العالم الذي نسعى إليه يختلف عن العالم الموجود، فنحن لا نتطرق إلى السياسة كما يتطرق إليها العالم، وكذلك إن كان كل العالم يتخذ أسلوباً معيناً من الحياة أساساً له فنحن لا نتخذ الأسلوب الذي يتخذونه أساساً لنا. هذا هو أسلوب وحقيقة هذه الحركة، فهذه الحركة هي حركة إدانة واستنكار لهذا العالم، فهذه الحركة من كل نواحيها تعتبر إدانة واستنكاراً للعالم. خاصية هذه الحركة تكمن في هذا الموضوع. حيث أن الكثيرين ربطوا عدم تحقيقنا لنتائج كبيرة بعدم اتخاذنا العالم أساساً لنا، أي أنه من الواجب علينا أن نتخذ العالم أساساً لنا كي نحقق المكاسب والنتائج الكبيرة، ويقومون بتوجيه الانتقادات إلى الحركة حول هذا الموضوع. يربطون سبب عدم تحقيقنا لنتائج كبيرة بالصراع والنضال الذي نخوضه مع العالم بأكمله. فيقولون بأنه لا يمكن نيل النتيجة بهذا الشكل، هذه هي حقيقة هذه الحركة. فعندما تتخذ هذا العالم أساساً لك كباقي الحركات الأخرى حينها لا يكون هناك أي اختلاف بينك وبين الحركات الأخرى، وتتحول إلى شبيه لتلك الحركات ولا يمكن أن يكون هناك ميزة أو خاصية تميزك عنها. يتطرق القائد آبو في الجمل الأخيرة من مرافعة اورفا إلى هذا الموضوع ويقول: «هذه الدنيا لم تفهم مني شيئاً وكذلك الأمر بالنسبة لي كأني لن أفهم شيئاً من هذه الدنيا» فهذه الجملة توضح كل شيء عن هذه الحركة، فحتى عندما اتخذ القائد آبو من نموذج الاشتراكية المشيدة أساساً له فإنه لم يدخل ضمن نظام هذا العالم أبداً. ولم يرد أن يعيشه في أي وقت من الأوقات. كذلك كانت فاطمة تسعى وتدفع القائد آبو ليعيش هذا العالم، إلا أن القائد آبو كان يرفض ذلك دائماً، فالقائد كان يقول « لن أدخل هذا العالم ولن أتخذ مقاييسه أساساً لي» وبالفعل لم يدخله، لهذا السبب كانت فاطمة تستغرب من شخصية القائد آبو، وكان القائد يرد عليها « لن أكون كالرجل الذي تريدينه» كما أن والدته كانت تريد الشيء نفسه إلا أن القائد آبو لم يحقق طلب أمه أيضاً من ناحية التحول إلى رجل كباقي الرجال ضمن هذا العالم. الصراع الذي ولد فيما بيننا في المؤتمر الثامن كان على هذا الأساس، كان صراعاً هاماً بكل تأكيد، قد

عندما اتخذ القائد آبو من نموذج الاشتراكية المشيدة أساساً له فإنه لم يدخل ضمن نظام هذا العالم أبداً. ولم يرد أن يعيشه في أي وقت من الأوقات

لا يعبر هذا الصراع عن شيء بالنسبة للكثير من الرفاق إلا أنه كان يحوز على أهمية بالغة بالنسبة لنا، فلو لم نبدِ أية مقاومة لهذا المفهوم في المؤتمر الثامن وتم قبوله حينها كانت مرحلة تصفية الحركة ستبدأ. أي أن مرحلة التصفية كانت ستبدأ من المؤتمر الثامن وليس من مؤتمر الشعب الأول. ولأننا تصدينا للأفكار التي سعوا لفرضها وبسبب عدم نجاحهم في فرض ما سعوا إليه في المؤتمر الثامن حاولوا فرض هذا المفهوم في مؤتمر الشعب الأول.

بعد الانتهاء من المؤتمر الثامن تم تشكيل مركز إداري وتم الاجتماع من أجل تشكيل مجلس رئاسي، حينها اقترحت اقتراحاً وهو أن نقوم بإجراء بعض التغييرات في المجلس الرئاسي، واقترحت ألا نشارك أنا وبعض الرفاق الآخرين في المجلس الرئاسي وأن يتم اختيار رفاق آخرين من المركز لم يشاركوا في المجلس الرئاسي حتى الآن، حتى أنه تم اقتراح بعض الأسماء أيضاً، ولكن لم يتم قبول ذلك. ولأنه لم يتم قبول الاقتراح بقي الرفاق السابقين في المجلس الرئاسي مرة أخرى، إلا أنه كان من الواجب علينا إجراء هذا التغيير. ذكرت سابقاً أننا أردنا إجراء تغيير في المؤتمر السادس إلا أنه وبسبب المؤامرة الدولية تراجعت عن ذلك، لأنه قد ظهر وضع مختلف مليء بالمخاطر والتهديدات الكبيرة، كانت هناك مخاطر تشتت الحركة لهذا السبب تراجعت عن إجراء ذاك التغيير. وفي المؤتمر السابع لم ندخل هذا الموضوع جدول أعمال المؤتمر، لأن المخاطر التي كانت محدقة بالحركة والتي ولدت في مرحلة المؤتمر السادس كانت مستمرة. وعند وصولنا إلى المؤتمر الثامن لم تكن المخاطر التي كانت تحدق بالحركة كالسابق، فالمخاطر الداخلية كانت ماتزال مستمرة إلا أنه تم إفشال معظم المداخلات الخارجية للحركة، لهذا السبب اقترحت هذا الاقتراح أي أن نجري تغييراً في المجلس الرئاسي للحركة كي نتمكن من خلال هذا التغيير من خطو خطوات أخرى ضمن الحركة، ولكي نتمكن من تلبية بعض من مطالب الكوادر أيضاً. لأننا أجرينا تغييراً في استراتيجية الحركة في المؤتمر السابع لهذا السبب كان من الواجب وبالتوازي مع هذا التغيير أن نقوم بإجراء بعض التغييرات في مستوى الإدارة أيضاً، اقتراحي كان لهذا السبب. الاقتراح كان في وقته المناسب ولكن لم يتم قبوله، ولعدم قبول الاقتراح بقينا نحن الرفاق السابقين في المجلس الرئاسي مرة أخرى.

تطور المجلس الرئاسي ضمن هذه الحركة في المؤتمر الخامس، حيث كان القائد قد أجرى تغييراً في مفهومها التنظيمي وتغييراً في عضوية الحركة كما أجرى بعض التغييرات الأخرى. ففي تلك الفترة كان القائد يريد مساعدين له، فتمت تسمية المساعدين بالمجلس الرئاسي، أي أن المجلس الرئاسي تطور في المؤتمر الخامس واستمر في المؤتمرات التالية؛ السادس والسابع والثامن. فأعضاء المجلس الرئاسي كانوا مساعدين للقائد آبو، وكان من مهامه مساعدة القائد. وقد كان من الواجب عليهم بعد أسر القائد آبو أن يقوموا بمهمة القيادة بشكل رسمي، حيث أنه عند أسر القائد لم يكن بمقدوره إدارة الحركة بشكل فعلي لذا كان من الواجب على المجلس الرئاسي أن يتولى هذه المهمة عن القائد من الناحية الفعلية، كان المجلس الرئاسي يسعى إلى تأدية هذه المهمة، ربما لم يكن قادراً على تنفيذ هذه المهمة على أكمل وجه كالقائد آبو وهذا كان واضحاً، حيث أن هذا المجلس لم يكن قادراً على ذلك لا من الناحية الأيديولوجية ولا على المستوى السياسي ولا على المستوى التنظيمي، ولا من الناحية العملية ولكنه كان يقوم بملء الفراغ الحاصل. لهذا السبب أردت أن نجري تغييراً في المؤتمر الثامن، إلا أن هذا التغيير لم يحصل.

أردنا إجراء تغيير في المؤتمر السادس إلا أنه وبسبب المؤامرة الدولية تراجعت عن ذلك، لأنه قد ظهر وضع مختلف مليء بالمخاطر والتهديدات الكبيرة، كانت هناك مخاطر تشتت الحركة لهذا السبب تراجعت عن إجراء ذاك التغيير

الأزمة السوريّة والحل الفيدرالي الديمقراطي

الإدارة الفيدرالية الديمقراطية

تشكل مشكلة النظام والسلطة في سوريا الموضوع الأساسي في مباحثات جنيف. والنتيجة المستخلصة من هذه المباحثات هي أنه باستثناء روج آفا فإن جميع الأطراف الأخرى همها الوحيد هو الصراع على السلطة. فالمجموعات المختلفة التي تسمي نفسها بالمعارضة والمدعومة من قوى خارجية تدّعي بأن السلطة من حقها فقط, أما النظام السوري فلا يقبل بمشاركة السلطة مع أي طرف آخر. فالرئيس السوري بشار الأسد يصرّ ويتشبث بالسلطة بسبب عدم حصوله على ضمانات لحمايته وحماية عائلته, وكذلك الدعم العسكري الروسي كان دافعاً معنوياً قوياً له للتشبث أكثر بالسلطة. بالنسبة لهؤلاء وأمثالهم لا توجد مشكلة فيما يخص الديمقراطية, الحرّية, العدالة, أو المصالح المصيرية للشعوب والمجتمعات. فالمعارضة همّها الأكبر هو السلطة فهي ترى نفسها الأحق بالسلطة حيث أن هذه المعارضة تعتقد بأن سلالة الأسد حكمت سوريا بما فيه الكفاية, وبالتالي فقد جاء دورها لتحل مكان بشار الأسد لتقوم بممارسات مشابهة لممارسات نظام البعث الإقصائية أو حتى أسوأ منها. باختصار المعارضة السورية هي الأخرى ترغب بالاستئثار بالسلطة واستغلال الشعب. لذلك فإن رحيل نظام بشار الأسد لتحل مكانه المعارضة لا يمكن اعتباره تغييراً جذرياً. كما أن هذه المجموعات المدعومة من تركيا والسعودية هي عبارة عن إفرازات شوفينية وفاشية شبيهة بتنظيم داعش وسيكون استلامها للسلطة في سوريا مجازفة وخطراً كبيراً على الشعوب. وبالنظر إلى هذا الجانب فإن مشكلة السلطة وشكل الإدارة المقبلة في سوريا يعتبر مسألة مصيرية في غاية الأهمية. قبل كل شيء شكل نظام الإدارة الجديد في سوريا لا يمكن أن يشبه نظام البعث في نموذجه المعروف بالدولة القومية المستبدة, ولا يمكن أيضاً السماح بحكم تنظيم مثل داعش والذي يمارس القتل الجماعي من خلال عصاباته الراديكالية. من شبه المؤكد أن النظام السوري ليس له مستقبل في سوريا وقد انتهى زمنه. هذا النظام يعتمد على موازين القوى العالمية ليمدد عمره قليلاً. أما الكارثة الكبرى فستكون

بسيطرة هذه العصابات الراديكالية أمثال تنظيم داعش على السلطة في سوريا. و في هذه الظروف فالخيار الوحيد هو خيار الإدارة الديمقراطية الذي يعتمد على الإرادة الانتخابية الحرّة والديمقراطية للشعب ومختلف الفئات والقطاعات الاجتماعية في سوريا. هذا الخيار يستند على الإرادة الحرّة لكل شعب أو مجموعة في اختيار مندوبين يمثلونها في السلطة والإدارة, وعند الضرورة يمكن الاستغناء عن هؤلاء المندوبين بنفس الأسلوب الديمقراطي. المندوبون الممثلون للشعب والمجموعات يقومون بتنظيم أنفسهم وفقاً لمبادئ نظام داخلي محدد وينفذون المهام الموكلة إليهم بحسب الصلاحيات الممنوحة لهم حسب بنود الاتفاقية. كل نظم الإدارة من إدارات الأحياء والقرى وصولاً للإدارة الفيدرالية ستتكون من نظام المجالس والبلديات.

بشكل واقعي أو مادي الإدارة الفيدرالية الديمقراطية في سوريا يجب أن تتكون من إدارات فيدرالية للمناطق ومن الإدارة الفيدرالية والتي ستكون لها مهمة التنسيق بين المناطق الفيدرالية التي ستمثل جميع شرائح المجتمع. في سوريا يجب إنشاء مجلس الشعب المنتخب من خلال المشاركة الديمقراطية والإرادة الحرّة للشعب في عموم سوريا. مجلس الشعب السوري يجب أن يكون مشكلاً من مندوبين يتم اختيارهم من قبل قطاعات المجتمع والمناطق الفيدرالية. مجلس الشعب السوري سيكون القوة التي تقرر وتحدد التشريعات. لأن هذا المجلس سيكون متواصلاً بشكل مباشر مع الشرائح المجتمعية التي ينوب عنها وبالتالي المجلس يمثل الهيئة التي تعبر عن قوة القرار الديمقراطي للمجتمع. وظيفته الرئيسية اتخاذ القرارات الملزمة الخاصة بالعموم بالاعتماد على التوافق المشترك للمناطق الفيدرالية, وتطوير الخطط المشتركة وتطوير الانسجام بين المناطق الفيدرالية وتأمين التنسيق بينها.

مجلس الشعب السوري يستطيع أن يكلف المجلس الاتحادي كهيئة إدارية من ضمن أعضاء المجلس أنفسهم. المجلس الاتحادي هو الهيئة التنفيذية. أي أنه يشكل حكومة سوريا الديمقراطية. المسائل الأساسية والتي تخص العموم السوري مثل (الأمن العام, القرارات الاستراتيجية التي تخص كل الوطن, السياسة الاقتصادية الوطنية الديمقراطية, العلاقات الخارجية) تكون من مسؤولية الإدارة المركزية أي الحكومة الفيدرالية. ماعدا هذه الأساسيات فما تبقى من الأنشطة تكون من مسؤولية المناطق الفيدرالية الديمقراطية حيث تقوم بإدارة مناطقها بنفسها في مجالات نشاطها. المناطق الفيدرالية الديمقراطية يجب أن تمتلك قوة عسكرية على مستوى جيد يسمح لها بالدفاع عن مناطقها الفيدرالية.

وبشكل مماثل يجب على الشرائح الاجتماعية والشعبية في كل منطقة فيدرالية أن تشكل مجالس شعبية من خلال انتخابات حرّة وديمقراطية, وتقوم بتعيين هيئة تنفيذية من أعضائها لتقوم بتنظيم الأعمال التنفيذية وفقاً لمبادئ لجنتها أو هيئتها. هذا النظام بدءاً من المحافظة, المنطقة, القرية وصولاً للبلديات يجب أن ينظم نفسه ويصبح مؤسساتياً وفقاً لهذا النموذج الديمقراطي.

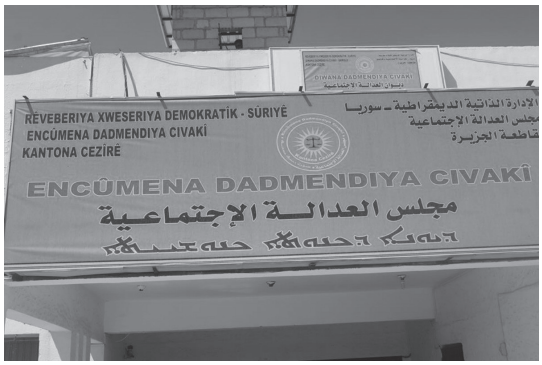

القضاء وبنية العدالة الاجتماعية

ليومنا هذا كثيراً ما يشاع القول بأن القانون ينظم حقوق الفرد والمجتمع, وينظم واجباتهم. ولكن في الحقيقة القانون هو الفن الذي استخدمه النظام الرأسمالي على مدى التاريخ ليعطي صبغة شرعية عادلة للمظالم الكثيرة التي كانت تحدث نتيجة الرأسمالية وجشع طبقاتها. الإدارة بالقوانين بدلاً من القواعد الأخلاقية والسياسية هي صفة تنسب للرأسمالية الحديثة أكثر من غيرها. البورجوازية التي تنكر الأخلاق والسياسة تتجه للقوانين التي تمنحها قوة أكبر وأعظم. فالبورجوازي الذي يمتلك القوانين يملك بيده سلاحاً مهماً. لأنه بهذه القوانين يحمي نفسه من النظام الأخلاقي والسياسي القديم, وكذلك يحمي نفسه من الطبقات الكادحة العاملة. الدولة القومية تستمد قوتها بنسبة كبيرة من القوانين التي تمت صياغتها من طرف واحد.

القانون الفيدرالي الديمقراطي هو القانون الذي يستند إلى التنوع. أو بالأصح النظام الفيدرالي الديمقراطي يلجأ قليلاً للنظام القانوني المعقد ولكن له بنية أو نظام قانوني بسيط. لذلك فالأمة الديمقراطية تكون لديها حساسية تجاه

القانون خصوصاً القانون الدستوري. الأمة الديمقراطية هي أمة أخلاقية وسياسية أكثر من كونها دولة قانون. الأمة والدولة عندما توافقان على أسس العيش تحت سقف سياسي مشترك عندها تكون هناك حاجة للقوانين. وبذلك تكتسب مسألة فصل القوانين الدولية وقوانين الإدارة المحلية أهمية كبيرة. قوانين الدولة القومية التي تعتمد المصالح البيروقراطية المركزية من طرف واحد تواجه مقاومة ديمقراطية مستمرة من المجموعات الثقافية والمحلية, ولذلك تضطر الدولة القومية لتبني قوانين الإدارات المحلية. بدءاً من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوربي وصولاً لدول عديدة أخرى النظم الحقوقية الفيدرالية والاتحادية هي النظم السائدة. هناك تطور واضح في الأنظمة التي تحمي مصالح الطبقات المجتمعية المحلية التي تحقق التوازن في مواجهة تفرد الرأسمالية والمركزية البيروقراطية.

لذلك هناك حاجة في سوريا لمعاهدة اجتماعية ديمقراطية حرّة (الدستور) والتي ستنظم وتنشئ أسس النظام الرئيسي للأمة الديمقراطية ضمن سوريا موحدة, وكذلك ستحدد ماهية المعايير الديمقراطية التي تضمن العيش المشترك للطبقات الاجتماعية والشعبية في مجتمع واحد. هذا الدستور وكمبدأ يجب أن يعتمد مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في سوريا ويعتمد القيم الديمقراطية الدولية. ويجب أن يستند إلى القيم الديمقراطية والأخلاقية للمجتمع. في هذا الدستور يجب على المناطق الاتحادية الديمقراطية أن تؤسس بنفسها أنظمة العدالة الاجتماعية والقانونية بشكل لا يتقاطع مع قوانين سوريا الديمقراطية. المعاهدة الاجتماعية السورية الجديدة (الدستور) يجب ألا تكون تفصيلية بشكل مبالغ فيه. يجب أن تحدد أسس إنشاء وكيفية إدارة العمل المؤسساتي الاجتماعي الديمقراطي العام بالتوازي مع الحريات والحقوق الأساسية. بقية الأمور يجب تركها واعتبارها شأناً داخلياً للمناطق الاتحادية. وبشكل خاص يجب أن ينظم الدستور المواقع والعلاقات القانونية بين الأقاليم والمناطق المحلية من جهة والإدارة المركزية من جهة أخرى, وينظم كذلك الأسس الديمقراطية لأنظمة الأقاليم الاتحادية والمناطق الذاتية الحكم, وكذلك يجب أن يضمن الدستور الحقوق الديمقراطية الأساسية للطبقات الاجتماعية والمجموعات والشعوب.

وفي الوقت نفسه هناك حاجة للقانون ولوجود قوانين الإدارة في الأقاليم الاتحادية والمحليات الديمقراطية الذاتية الحكم. ومن المهم هنا الانتباه إلى عدم خنق الحياة الاجتماعية بالكثير من القواعد القانونية, وعدم اللجوء لشرح كل شيء بالقوانين ولكن يجب تحديد القوانين الضرورية لتسهيل المعيشة والحياة الاجتماعية أيضاً.

يشكل نظام العدالة في النظام الديمقراطي لسوريا الجديدة موضوعاً مهماً. النظام الفيدرالي الديمقراطي السوري يجب أن يتضمن نوعين من الاختصاص القضائي؛ الاختصاص الأول هو القضاء الفيدرالي الديمقراطي, والثاني هو قضاء المجتمع. القضاء الفيدرالي يخص الفيدرالية الديمقراطية, بحيث يتجاوز الحدود الضيقة للمناطق أو الأقاليم الاتحادية ويقوم بالنظر في المشاكل القانونية والتي تخص عامة المجتمع. فالنزاعات والمشاكل القانونية للفيدرالية الديمقراطية السورية يتم حلها عبر هذه المحاكم. إن تشكيل هذه المحاكم وتنظيمها يتم بالتوافق وقبول المجلس الإقليمي الاتحادي. تأسيس المحكمة العليا وتعيين أعضائها أو عزلهم يكون بمبادرة من المجلس الإقليمي الاتحادي وضمن صلاحيات هذا المجلس. لأن نشوء قضاء ديمقراطي عادل ومحايد مشروط ومرهون بموافقة وقبول الأقاليم كلها. فإقليم واحد أو مرجع واحد لا يستطيع تشكيل مؤسسات أو اتخاذ قرارات تخص موضوعات على علاقة بالفيدرالية ككل. وإذا قام إقليم ما بشيء من هذا القبيل فسيكون هذا تصرفاً غير شرعي وسيكون تصرفاً أحادياً وغير عادل وغير ديمقراطي أيضاً.

النظام الفيدرالي الديمقراطي يلجأ قليلاً للنظام القانوني المعقد ولكن له بنية أو نظام قانوني بسيط. لذلك فالأمة الديمقراطية تكون لديها حساسية تجاه القانون خصوصاً القانون الدستوري

أما قضاء المجتمع فيفهم على أنه القضاء الذي يخص المجموعات والمناطق. يتم حل النزاعات القانونية في المناطق الاتحادية عبر محاكم المناطق أو عبر محاكم العدل الشعبية. كل منطقة تمتلك الحرية في إنشاء أجهزتها وهيئاتها القضائية وتطويرها شريطة مراعاة المعايير الديمقراطية العالمية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. المناطق والمجموعات يجب أن تكون قادرة على أن تضيف للقضاء ميزاتها من تقاليدها وثقافاتها الإيجابية البناءة لتكسب القضاء صبغتها الاجتماعية الخاصة مثل السلام, المصالحة, التوافق, العدالة,

التسامح, العزلة والنفي. كما أنه ليس من الملزم أو الضروري تطوير الهيئات القضائية التي تتشكل منها البيروقراطية الدائمة والمهنية. في المؤسسات القضائية من المهم أن يمتلك الشعب الحق في القضاء. ففي المحاكمات تعتبر مشاركة الشعب في القرارات وأداؤه لوظائفه أمراً في غاية الديمقراطية. في بعض الحالات مثل بعض الدعاوى القضائية المعقدة يمكن للمجالس الشعبية المحلية أن تلعب دوراً مشابهاً لدور المحاكم. المجموعات والهياكل المحايدة, المحترمة والعادلة والممثلة للشعب يمكن أن تقوم بوظائف محاكم العدل الشعبية.

قضية حرية المرأة

وضع المرأة في الشرق الأوسط بشكل عام وفي المجتمع العربي بشكل خاص ومركزها الاجتماعي يعاني من موقف خطير ومؤسف. ثقافة العيش والعقلية السائدة في المجتمع هي العقلية الرجولية المسيطرة تماماً والتي يمكن تعريفها بالمفهوم الاستبدادي الرجولي. دور المرأة ملغي تماماً من الحياة التاريخية والمعاصرة. فقد تم أسر المرأة وفرضت عليها العبودية العميقة باسم المعتقدات والتقاليد الاجتماعية. فعلى الرغم من أن المرأة تشكل جزءاً مهماً من المجتمع إلا أنها لا تملك مكاناً في صلب الساحة المجتمعية. هذه الوضعية تذكرنا بالمومياء (المحنطة) الراقدة في نوم الموت منذ آلاف السنين. المرأة التي مهدت لثقافة المرأة الآلهة والتي وضعت أسس الحضارة, ولكن للأسف المتبقي من تلك الحضارة هو العيش مع المرأة في ظل عمى كبير وتنكر فظيع لدورها الأساسي. علاوة على ذلك في الوقت الذي ينشغل فيه الرجل المسيطر والمهيمن بأمور القتل والحرب والموت, فإن النتائج المأساوية والصدمات العاطفية والحزن والألم الشديد الناتج عن ممارسات الرجل كلها تنعكس على المرأة التي تذرف الدموع وتعيش في خوف وقهر كبيرين.

إن خروج المجتمعات في الشرق الأوسط من نطاق السيطرة وقطعها روابطها مع الحياة بهذا الشكل المخيف إنما يرتبط بشكل ما بالقيود والعبودية المفروضة على المرأة. حرية المجتمع وعودته لرشده لا يمكن أن تتم بدون تحقيق حرية المرأة وتطلعاتها. فالرجل الذي تسمح له عقليته بقتل شريكة حياته بشكل وحشي وبدون تردد كيف يحق له العيش في ظل علاقات ديمقراطية يسودها التسامح مع الأخرين. يجب علينا أن نعرف بأن العيش بشكل ديمقراطي وحرّ ممكن فقط إذا تمكنت المرأة من العيش بحرّية وتحققت لها هويتها وشخصيتها. إذا كان الكرد اليوم على هذا القدر من الوعي السياسي, الصحوة التاريخية, الانتفاضة الاجتماعية, والحماس الذي ظهر نتيجة لكفاح حركة الحرية فإن كل هذا قد حدث نتيجة صحوة المرأة وانتفاضتها. يجب أن تكون هناك دروس تاريخية وأمثلة نستفيد منها نتيجة تحرر المرأة وإلا فإننا لن نرى أحداً من العالم المتحضر يسعى لبناء علاقات جيدة وتقارب مع مجتمع تعاني المرأة فيه الرجم بالحجارة في الساحات وتتعرض للقتل والموت نتيجة العادات الاجتماعية المحافظة الراديكالية المتخلفة. بالنظر لهذا المفهوم وهذه العقلية يجب على المرأة أن تحارب نفسها بنفسها للنهاية. هذا الجهل والحماقة غير المقبولة عند مجتمع ما إنما تضر قضيته و تسيء له بالدرجة الأولى حتى إذا كانت هذه القضية عادلة وعلى حق. فهي تقود الأفراد ليصبحوا أشخاصاً منحرفين لا يستطيعون العيش سوياً, وتخلق تصوراً لدى الآخرين بأن هؤلاء الأشخاص يستحقون ما يتعرضون له من ظلم واضطهاد.

في القرنين السادس عشر والسابع عشر وكما هو معروف قام الاستعمار الأوربي بغزو القارة الأميركية, وكان أحد أهم الأسباب وراء هذا الفتح الأوربي لأميركا وقتها هو قيام سكان قبائل الأزتيك والإنكا بتقديم الشباب صغار السن كقرابين لآلهتها وشق الأعضاء الداخلية في جسم هؤلاء القرابين كشكل من أشكال الخضوع. بدون شك كان هذا معتقداً وتقليداً اجتماعياً خاصاً بتلك القبائل, ولكن هذه العقلية وطريقة العبادة تلك غير مقبولة نهائياً في عصرنا الحديث. فقد كان تقليداً سيئاً وقبيحاً بحيث لا يمكن تصوره وقبوله وجدانياً من قبل الإنسان المعاصر. اليوم وتحت ذريعة ومسمى المعتقدات والتقاليد الاجتماعية تطبق الأساليب نفسها على المرأة وهذا يذكرنا بالمفهوم الذي كان سائداً في القارة الأميركية

قبل الفتح الأوربي لها. بل وإنها تشبه العقلية ذاتها. هذا الشيء لا يمكن القبول به ولا يمكن للوجدان الإنساني أن يتفهمه. لقد ذكر في الحديث النبوي للرسول محمد (ص) « الجنة تحت أقدام الأمهات». للأسف اليوم تم تحويل هذه الجنة إلى جهنم. ولكن حان الوقت لوضع حد لهذه الحماقة وهذا الجهل, يجب التخلي عن هذه التقاليد وهذه العقلية السيئة. في مسألة حرية المرأة لن يكون هناك حل بالتعصب والإنكار لكيان المرأة, ولن يكون هناك حل أيضاً بالعقلية الرأسمالية التي تحول المرأة لسلعة. الحل الوحيد هو أن تكون للمرأة حرية شخصية استناداً على الهويّة الحرّة للمرأة المقترنة بالعيش المشترك وحرية الاختيار. أولاً يجب تجاوز العقلية المتصلبة التي جعلت الرجل مهيمناً على الحياة والمجتمع على مدى التاريخ الحضاري

لأجل كل هذا من الضروري والملزم تطوير تعاريف وتعابير للوصول بمركز المرأة الاجتماعي إلى المستوى الحرّ والمتساوي مع الرجل في كل مجالات الحياة الاجتماعية الديمقراطية. ووضع حد ونهاية للهيمنة والسيادة الذكورية. إضافة لذلك يجب وضع عبارات تمنع العنف والقمع ضد المرأة وتجيز العقاب الجنائي في حال حدوث شيء من هذا القبيل. يجب تطوير ترتيبات وتعديلات إيجابية تضمن عدم التمييز ضد المرأة فيما يخص الجوانب الثقافية, الاجتماعية, الاقتصادية والسياسية, وتحميها من الهيمنة الذكورية. يجب الدفاع عن المرأة وتمجيدها على المستوى المعنوي والأخلاقي. يجب دعم المرأة في سعيها لتحقيق هويتها وحرّيتها وتطلعاتها ويجب إزالة العوائق التي تمنعها من سعيها هذا. يجب عدم منح الفرصة للمؤسسات والهياكل التي تضع حدوداً لحرية التنظيم والتعبير لدى المرأة.

في النظام الفيدرالي الديمقراطي لابد من توجيه أفراد الفئات الاجتماعية من أية ثقافة أو أي تقليد كانت لتقوم بإنشاء العلاقات الحرّة وتطوير شكل العيش المشترك مع المرأة على أسس المساواة بين الجنسين. هنا الأولوية يجب ألا تكون للتقاليد المحافظة المتشددة, وإنما الأولوية تكون للقواعد الأخلاقية للمجتمع الديمقراطي والقيم الديمقراطية الأساسية.

في ظل النظام الفيدرالي الديمقراطي تعتبر حقوق المرأة أساسية فيما يخص الحقوق السياسية, الاجتماعية, الاقتصادية, الثقافية, الفنيّة, القانونية, بالإضافة إلى حرية التنظيم والتعبير عن نفسها بشكل حرّ في مجالات الدفاع والإعلام. إن حق مشاركة المرأة وتمثيلها بشكل متساوٍ في جميع مجالات الحياة والفعاليات المجتمعية يجب أن يكون مصاناً كمبدأ أساسي في الدستور. يجب توعية وتنظيم وتنوير المجتمع فيما يخص حريّة المرأة. من أولويات مهام النظام الفيدرالي الديمقراطي هو العمل بشكل مكثف لتحقيق التعبئة والتنسيق فيما يخص العقلية الحرّة وتطبيق البرامج التدريبية الخاصة لهذا الغرض.

الحياة الثقافية والاجتماعية في ظل النظام الفيدرالي الديمقراطي

حياة الإنسان منذ البداية هي حياة اجتماعية. المجتمع العشائري البسيط الذي استمر لملايين السنين والأشبه بكونه عائلة متخلفة قد لا يثير إعجابنا أو اهتمامنا, ولكن في الحقيقة لولا المجتمع العشائري لما كان هناك وجود للمدن أو الطبقية أو الدولة أو حتى وجود للحضارة. من يطور المجتمع ليست المدن أو الطبقية أو الدولة أو الحضارة, بل على العكس المجتمع هو الوجود الذي يطور هذه الظواهر والحالات. في حياة الإنسان لا شيء قد يكون بديلاً عن المجتمع.

في النظام الفدرالي الديمقراطي لابد من توجيه أفراد الفئات الاجتماعية من اية ثقافة او اي تقليد كانت لتقوم بانشاء العلاقات الحرة وتطوير شكل العيش المشترك مع المراة على اساس المساواة بين الجنسين

ولكن ما نراه اليوم في ظروف سوريا وكوردستان يشبه نحيب طيور البوم على قبر الحياة الاجتماعية. أي أن هناك تفككاً اجتماعياً يدفع الإنسان ليكون في مهب الرياح في الاتجاهات الأربعة للعالم. فمدن مثل دمشق وحلب وتدمر والتي يزيد عمرها عن خمسة آلاف سنة, هذه المدن التاريخية القديمة تعرضت للتدمير والهدم. الملايين من البشر تهرب لتنجو من الموت. قوافل المهاجرين وصلت بل وتجاوزت الولايات المتحدة الأميركية وليس معروفاً إلى أين وإلى متى ستستمر هذه القوافل. كل يوم تجرف أمواج ومياه البحار أجساد الأطفال والبشر دون توقف. إننا نعيش ونشهد فترة استثنائية. يمكننا أن نشبه هذه الفترة في يومنا هذا مع فترة الغزو المغولي الهمجي. العائلة, المدينة, الطبقية,

الدولة, والحضارة كظواهر اجتماعية وعلى مختلف المستويات في جميع أنحاء العالم تطرح العديد من المشاكل وقد تفاقمت المشاكل أكثر وأكثر نتيجة الحداثة الرأسمالية. ولكن هذه الظواهر فقدت معناها في ظل حقيقة الأزمة السورية التاريخية والحالية. بداية من الضروري أن تهدأ الأوضاع وتعود لطبيعتها تدريجياً. فالمهمة الأهم هي منع الانقسام والتفكك المجتمعي في سوريا.

وبالتالي فالنظام الفيدرالي الديمقراطي هو البديل الأفضل من أجل لم شمل المجتمع وتوحيده من جديد في مواجهة الإبادة الاجتماعية والتفكك. في هذا الوقت الذي يتم فيه إنشاء مدن ديمقراطية حرّة وصديقة للبيئة, والذي بدأت فيه الطبقية تفقد معناها, ويتم تجاوز الدولة القومية الاستبدادية, لن يكون من الصعب تأسيس نظام يجمع مختلف المجموعات والفئات الاجتماعية لتعيش في مجتمع اتحادي حرّ. المجتمع هو الذي يمثل إعادة البناء وهو الذي يشكل السلام الديمقراطي في وجه الصراع المستمر للسلطة والدولة. المجتمع هو الذي يقود الفعاليات لإيجاد وتحقيق المساواة والعدل والحريّة في مواجهة جميع أشكال العبودية والتمييز, وكذلك مواجهة عدم إدراك المجتمع لحقيقة تعرضه للاستهلاك والتفكك. فالمجتمع يقوم بإعادة إحياء نفسه من أنقاضه هو نفسه. نستطيع الوصول بسهولة للمفاهيم السالفة الذكر عندما نقوم بتقييم الأمّة الديمقراطية والفيدرالية الديمقراطية من حيث الحياة الاجتماعية. النظام الفيدرالي للأمة الديمقراطية هو أول الشروط التي تضمن العيش من جديد تحت سقف مجتمع سليم. هذا في الحقيقة يمثل استعادة المجتمع من جديد بعد أن استهلكته الدولة القومية. ويمثل إعادة بناء العلاقة بين الفرد والمجتمع من جديد وبشكل متوازن أكثر. في نظام الفيدرالية الديمقراطية والأمة الديمقراطية هناك تحولات مهمة تحدث في الحياة الاجتماعية, حيث يجب أن تتعرض الحياة التقليدية لمجموعة تغييرات كبيرة.

في سوريا هناك حاجة ملحة لنهضة ثقافية بالمعنى الحقيقي. ولتحقيق تلك النهضة هناك حاجة إلى عقلية جديدة مختلفة إضافة إلى مراكز للبحث والدراسات. ينبغي إجراء مراجعة شاملة للمواد والمناهج المدرسية وتعديلها من جديد على أساس المفهوم العلمي الديمقراطي. في هذه المناهج يجب إعادة الاعتبار والمعنى والقيمة الحقيقية للعلوم الاجتماعية والفلسفة والتاريخ والميثولوجيا (علم الأساطير). يجب على كل الشعوب من العرب والكرد والآشوريين والسريان والتركمان والأرمنيين أن يتعرفوا من جديد على جوهر تاريخهم ولغتهم وثقافتهم ويتمكنوا من تأسيس أنفسهم على أساس الأمّة الديمقراطية. وبغير ذلك لا يمكننا أن نفهم التاريخ الحقيقي للشعوب والمجتمعات. خصوصاً شعوب منطقة ميزوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين) والتي تعتبر شعوباً قديمة لها تاريخ وثقافة تاريخية قدم التاريخ البشري نفسه, لا يمكن أن نفهم تاريخ وثقافات شعوب هذه المنطقة بشكل صحيح لأنها تعرضت للكثير من حملات الإبادة والإنكار. وبدون هذا الفهم والاستيعاب لن نتمكن من إنشاء التحالفات والاتفاقيات بين شعوب الأمة الديمقراطية في هذه الرقعة الجغرافية ولن نتمكن من تطوير تلك التحركات وقيادتها للنجاح.

إنشاء الأمّة الديمقراطية من حيث الجودة والمؤهلات يختلف عن إنشاء الأمّة التي تعتمد على تطوير نهج الدولة القومية. فالهدف هو إظهار كيفية إنشاء الأمّة الديمقراطية أي خيار بناء الأمّة التي تستند على ثقافة وتاريخ الشعوب وتستند أيضاً إلى العمال والكادحين في مواجهة نهج الدولة القومية المختلف تماماً. شهد الشرق الأوسط تاريخياً اتحادات مسلم بها (أوضح مثال هو الأمة الإسلامية), والمطلوب هو تحديث وتطوير الاتحادات بين الشعوب في الشرق الأوسط وإنشاؤها من جديد بحيث تفتح الطريق أمام الحرية التي ستنقذ هذه المنطقة.

من الواضح أن العمل التربوي يشكل العمل الأساسي الذي يجب القيام به فيما يخص العقلية. يجب إعادة ترتيب الجوانب الثقافية والجوانب العقلية (الدين, الميثولوجيا, الفلسفة, الفن, العلم, الجمالية) وتنظيمها من جديد لتناسب الأهداف الديمقراطية للمجتمع. ينبغي ترتيب وتنظيم المفردات العلمية للمناهج التربوية وفقاً لأهداف الأمة الديمقراطية. وينبغي أن يكون الهدف من السياسة التربوية المتبعة هو ضمان الوحدة والعيش المشترك في المجتمع. يشترط تحديث سياسة تربوية جديدة يكون أساسها احترام مبادئ حقوق الإنسان الأساسية, وتستند على مفهوم ومبادئ العدالة والحرية, وتسمح لكل شعب ولكل مجموعة بالحصول على حق التعلم بلغته الأم وممارسة جوانبه الثقافية الخاصة به. احترام القيم الديمقراطية الأساسية, واحترام الحقوق الأساسية للمجتمع والإنسان, واحترام

الثقافات والأديان والمعتقدات لمختلف الشعوب هذه الأمور هي الأساس في السياسة التربوية للمناهج التعليمية الجديدة. ليومنا هذا كان المفهوم التعليمي يستند إلى سياسات الاستيعاب والانحلال والاستعمار من قبل الدول القومية التي كانت تطبق سياساتها تلك بحق الشعوب, لذلك يجب تطوير المناهج والسياسات التربوية التي تساعد على مواجهة الهياكل والعقليات الشمولية والعنصرية والتي تتنكر للشعوب وثقافاتها.

البنية الاقتصادية في النظام الفيدرالي الديمقراطي

إلى يومنا هذا كانت الدولة هي الجهة الوحيدة المحتكرة لجميع مقدرات النظام الاقتصادي في سوريا. الدولة هي القوة الحاسمة في النظام الاقتصادي برمّته. الزراعة, التجارة, الاتصالات, الصناعة, الطاقة, المياه, الطرق والمواصلات جميع هذه الأنشطة التي تشكل فعاليات المجتمع الاقتصادية كانت حكراً على الدولة تنفرد بإدارتها بشكل أحادي. هذا الاحتكار للدولة سمح بظهور طبقات بورجوازية وسطى والتي بدأت بالتزايد والتعاظم نتيجة الاستفادة من مقدرات الاقتصاد واستغلالها واحتكارها. الدولة البيروقراطية كانت المؤثر والفاعل الأساسي الذي أدى لظهور هذه الطبقات الاقتصادية الكبيرة (الحيتان الاقتصادية). وفي المقابل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع تعمل لدى الدولة مقابل أجور بخسة (عبودية الأجور). وكما هو الحال في الدول الاشتراكية ففي سوريا أيضاً الدولة تمثل رئيس العمل وسبيل العيش الأكبر. هناك فئات وطبقات في المجتمع مدمنة على وظائف الدولة لدرجة أنها لا تستطيع العيش يوماً واحداً بدون مساعدة الدولة. يمكننا تسمية هذا الوضع باشتراكية فرعون. ففي ظل حكم نظام فرعون لدولة مصر القديمة كانوا يقومون بتشغيل العبيد في بناء الأهرامات والمعابد وفي الحقول والمزارع وبقية أعمال الدولة وكل ذلك مقابل الطعام والشراب فقط دون أجور.

هذا الاعتماد والإدمان الاقتصادي على الدولة الرأسمالية الاحتكارية يشكل سبباً لكل أنواع العبودية. فكل من لا يمتلك استقلاليته والاكتفاء الذاتي في الاقتصاد إنما لا يمتلك حريّته أيضاً. الظلم الاقتصادي أو انعدام العدالة الاقتصادية يعتبر مصدراً لكل أنواع التناقضات والصراعات في المجتمع. هناك قول مأثور يتم تداوله في المجتمع « يوجد من يأكل ويوجد من ينظر إليه, ولهذا تقوم القيامة». علاوة على ذلك فالطبقات والفئات التي تعمل وتستفيد من ريع الدولة دون جهد يتم استخدامها فيما بعد ضد الفئات التي لا تعتمد على اقتصاد الدولة، وتنشأ العداوة بين الفئتين كنتيجة حتمية لهذا التناقض. وكأن الدولة تقوم بوضع طوق على رقاب أفراد المجتمع الذين يعملون في وظائف الدولة لقاء الأجور التي يتقاضونها. ولذلك يضطر هؤلاء الأفراد للمضي في أي اتجاه أو طريق تقودهم إليه الدولة والرأسمالية الحاكمة. هيمنة الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي تقود أيضاً لنتائج مشابهة وبالتالي يجب السعي لكسر وتجاوز هذه القاعدة التي انتهت صلاحيتها الزمنية.

المهمة الأولى في هذا المجال في ظل النظام الديمقراطي الجديد لسوريا هي تنظيم وتعبئة المجموعات الذاتية الحكم والوحدات المحلية لتشكيل أنظمتها الاقتصادية البلدية والبيئية. فالأهمية ليست للدولة كرئيسة للعمل أو الفرد كرئيس للعمل. المهمة ذات الأولوية والأهمية الأكبر هي تطوير الاقتصاد البلدي البيئي استناداً على المجموعات والوحدات المحلية, ويجب أن يشكل هذا هدفاً استراتيجياً طويل الأمد. بدءاً من المدن وصولاً للقرى وفي كل مكان من الدولة، الهدف الأساسي يجب أن يكون تنظيم وتحقيق اقتصاد يتمتع بالاكتفاء الذاتي, كل وحدة تعتمد على نفسها لتحقيق هذا الهدف. تضع الدول القومية باستمرار أهدافاً أمام أفراد المجتمع مثل التنمية الوطنية, التصنيع, الصناعات الثقيلة. مثل هذه المفاهيم والأهداف لا تصلح في ظل النظام الديمقراطي البلدي البيئي. النظام الاقتصادي للأمة الديمقراطية لا يكتفي فقط بإيقاف هذه الممارسات وإنما يسعى لإعادة الدور الرقابي

الرئيسي للمجتمع على الفعاليات الاقتصادية في الدولة. فبدءاً من منطقة الجزيرة وصولاً لجميع أنحاء سوريا ستشكل قطاعات الطاقة والزراعة والمياه أساس النظام الاقتصادي الفيدرالي الديمقراطي للبلاد.

فكل قرية تشكل وحدة بلدية زراعية ذاتية. وكل تعاونية تشكل مجموعة إنتاجية أو استهلاكية ذاتية. ويستطيع العاملون في هذه الوحدات البلدية الذاتية الاقتصاد اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتطبيق هذه القرارات بأنفسهم. التنسيقيات الاقتصادية العامة تسعى لتوفير أجواء التضامن بين هذه الوحدات البلدية الاقتصادية، وتقدم الدعم اللازم لهم لضمان العمل بكفاءة عالية. تأمين الغذاء الضروري والصحي للجميع, وضمان عيش الأفراد بأمان وحصولهم على المأوى اللازم يفرض ضرورة الإنتاج الاقتصادي كهدف أساسي لتحقيق هذه الغايات للشعب. كل مجموعة يجب أن تملك فعالياتها الاقتصادية وتملك حق إدارتها بنفسها. ولهذا السبب الغاية الأساسية ليست المكسب المادي وإنما تحقيق الأمن الغذائي الصحي للمجتمع ووصوله للعيش الحرّ المنشود ومساعدة أفراد المجتمع ليؤمنوا بمحض حريتهم وجهدهم وعملهم الذاتي احتياجاتهم المادية والاجتماعية والفكرية والثقافية بدون التعرض للإجبار أو الإكراه من أحد الأطراف. لابد هنا من اعتبار تحرير العمل والجهد النهج والمبدأ الأساسي. في النظام البلدي البيئي لا مكان للجهد غير الجاد أو الجهد الذي لا يحقق الحرية.

استند المجتمع على مر التاريخ على النموذج الاقتصادي الذي طور مفهوم جوهر الحياة لأفراده وجعلهم يستقبلون الحياة بمشاعر الحماس والتقديس وساعدهم على تحقيق وجودهم وكيانهم. الاقتصاد البلدي البيئي موجود في كل مكان يتواجد فيه العطاء والخصوبة والحماس.

التضامن الديمقراطي والعادل بين المناطق والمجموعات الاقتصادية يعتبر ضرورة ملحة. هناك بعض الأمور التي تتطلب منا أن نضع نصب أعيننا هدفاً مهماً وهو التخطيط الاقتصادي. ومن هذه الأمور التي سيساعدنا التخطيط الاقتصادي على تحقيقها نذكر على سبيل المثال: تبادل بعض أدوات وسبل العيش والحياة بين مناطق تتواجد فيها هذه الأدوات والسبل ومناطق لا تتواجد فيها. التضامن الاقتصادي وتأمين الدعم والمساعدة للمناطق التي لا تسمح ظروفها الجغرافية بتحقيق العطاء والكفاءة الاقتصادية. ضمان العمل بما يحقق العطاء والكفاءة الاقتصادية لجميع البلديات وجميع المواطنين. محاربة البطالة والسعي لخلق فرص للعمل لأفراد المجتمع. تأمين وضمان أفضل الشروط للعمل والتي تساعد الأفراد على العمل والعطاء الأفضل وفقاً لمهاراتهم ورغباتهم. تأمين جميع احتياجات ومتطلبات العاملين الصحية والاجتماعية وتحقيق الأمن والأمان الدائم للعاملين.

من الواضح أن الإدارة الذاتية الاقتصادية البيئية بحاجة لأساس قانوني شرعي. المركزية والتماثل في قوانين الدولة القومية المهيمنة وتحت مسمى قانون النقابات أصبح عائقاً أمام المنافسة والإبداع الاقتصادي. هذا المفهوم القانوني يستند في جوهره على الاستعمار الاقتصادي. هناك حاجة ملحة لتجاوز هذا المفهوم واستبداله بمفهوم الاقتصاد المحلي الذي يعمل بشكل ذاتي ويكون في تنسيق دائم مع الاقتصاد الوطني الديمقراطي العام للدولة. هناك حاجة ملزمة وضرورية لقانون اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار النشاط الحيوي في الأسواق المحلية دون إنكار ظاهرة وحقيقة وجود السوق الوطنية. تنظيم وترتيب الملكية, حجم الشركة, مصادر المياه الجارية, تقييم الرواسب المعدنية والمياه الجوفية والسطحية, مؤسسات السوق, النظام المصرفي البنكي, هياكل الميزانية للإدارات الديمقراطية المحلية, الضرائب ... وغيرها من المواضيع الأخرى, كل هذه الأمور بحاجة لتشريعات قانونية اقتصادية محلية أساسية. يجب ضمان التوافق وعدم التداخل بين القوانين والتشريعات الخاصة بالاقتصاديات المحلية وتلك الخاصة بالاقتصاد الوطني الديمقراطي.

المهمة الأولى في هذا المجال في ظل النظام الديمقراطي الجديد لسوريا هي تنظيم وتعبئة المجموعات الذاتية الحكم والوحدات المحلية لتشكيل أنظمتها الاقتصادية البلدية والبيئية. فالأهمية ليست للدولة كرئيسة للعمل أو الفرد كرئيس للعمل

النظريّة بين الشعاراتيّة ومرونةِ التطبيقِ

«عبدالعزيز حمدوش

من نافلة القول إن أيَّ عملٍ يسبقه تصورٌ له
في الفكر والخيال، ومن ثم يجترحُ العقلُ برنامج عملٍ
لإيجاده واقعاً ملموساً، والحقيقة هي أنّ كثيراً من الأعمال يُنفذُ
تحت عناوين عريضة هي كلّ المجتمع، ولكنها بالنسبة للبعض سرعان
ما تتكشف عن ضيق أفق، واستغراق في الفرديّة والشخصيّة، فلا يبقى منها إلا
الشعارات، تُردد على نحو مستمرٍ، وتتضاءل المسافة بين النظرية والتطبيق لدرجة التطابق
والمراوحة في المكان.

يتميز العمل الإنسانيّ بأنه مسبوق بفكرةٍ أي بتصوّرٍ مسبقٍ، وهذه قاعدة عامة تنطبق على الأفراد والمجتمع، والفرق هو في المساحة، فالعمل الفرديّ يتميز بخصوصيّة الجهدِ والنتيجةِ رغم أنه لا ينفي دور العامل الاجتماعيّ. ذلك لأنّ افتراض وجود عملٍ فرديّ خالص وآخر جماعيّ مجازيّ، إذ يصعب وجود عملٍ فرديّ خالص، فهو يفترض وجوداً استثنائيّاً للإنسان منقطعاً عن الآخرين كليّاً، ولطالما كان انتقال العمل من حيّز الفكرةِ والتصوّر إلى حيّز الفعل والوجود محطّ اهتمام كثيرٍ من العلوم ومحلّ الدراسة، وتوصيف النجاح يتناسب مع مدى المطابقة بين التصور والإنجاز.

عوامل سلامة تطبيق العمل

يشترط العمل المجتمعيّ عموم الفائدة، ويجب عند اتخاذ القرار بالانتقال إلى حيز تنفيذ الفكرة وترجمتها عملياً أن تؤخذ بالاعتبار جملة من العوامل، وترتيبها في صيغة البرنامج، ومن أهم العوامل:

ـ الحاجة والضرورة: أو الفائدة المرجوة، فكلما اتسعت مساحة الفائدة كانت الضرورة أكثر، ويصبح الأمر أكثر إلحاحاً عندما يتصل العمل بأولوية حياتيّة ومحل توافق مجتمعيّ، ويصل مدى الفائدة حدّاً يغطي مساحة المجتمع كله، ويسدُّ نقصاً وظيفيّاً فيه.

ـ الإمكانات المتاحة: يفترض كلُّ عمل توفرَ إمكانات أوليّة تشكّل المنطلق، فيما العملُ المنجزُ هو المستقرُ،

وبالتالي فالعملُ هو استثمارٌ وترجمةٌ للإمكانات في حالتها الأوليّة الخام ونقلها من حالة إلى أخرى، فالإمكاناتُ في صورتها الأوليّة البدائيّة قد لا تكونُ ذات قيمة وظيفيّة، وأهميّة معنويّة، وبالتالي فالعملُ هو انتقال من البطالة والكمون إلى الانتفاع والفعل.

ـ الوقت: يشكّل الزمن عاملاً حاسماً في تقييم نجاح أيّ عمل، وقد يُعتبر العملُ فاشلاً بتجاوز ظرفيّته الزمنيّة، فالحاجاتُ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظرفيّة الزمانيّة، وقد تفقد أهميتها بتأخرها، إذ تتبدى آفاقٌ جديدةٌ وتتغير الحاجات.

ـ التنسيق: عندما تشترك مجموعة أفراد بعمل واحد فمن الأهمية بمكان إيجاد صيغة من التوافق والتنسيق بينهم، وأن تُوزع المهامِ على نحوٍ من التخصص والتكامل، بحيث تغطي كلّ مراحله.

ـ العوامل النفسيّة: الإنسان هو الحلقة الأكثر أهمية في العمل فهو منطلقه ومستقره، ولا يمكن إنجاز أيّ عملٍ بالصورة الصحيحة ما لم تتوفر الإرادة والرغبة في العمل والإيمان بضرورته، ويأتي الالتزام بالمعايير الأخلاقيّة على قدم المساواة مع المعايير المهنيّة والخبرة. ولعله من المهم القول إنّ المشاعر والعوامل النفسيّة تنتقل بالعدوى بين الأفراد، ومن أمثلة ذلك الجرأة والإقدام مقابل الخوف والجبن، والنشاط والحيوية مقابل الكسل والوهن، عدا مظاهر التنافس والحماسة، والغيرة والحسد، وتشجيع المبادرات الإيجابيّة أو إهمالها.

ـ وضوحُ التصوّر النظريّ وإمكانية التعديلِ: وهو شرطٌ مهم للعمل، إذ من غير الممكن تنفيذُ عملٍ غير واضحِ المعالم، ويبدأ العمل وفق تصوّرٍ أوليّ مسبق ينطويَ على شَيءٍ من المثاليّة، ولكن قد تطرأ متغيرات أو ظروف غير محسوبة في سياق التنفيذ، ولذلك من المهم توفر قدرٍ كافٍ من المرونة لتلافي العوائق التي لم يلحظها التصوّر الأوليّ وتجاوزها بيسرٍ وسهولةٍ.

عوائق تعترض برامج العمل

إنّ أيّ نظريّة هي برنامج عملٍ على اختلاف الميادين، والغاية الأسمى هي خدمة المجتمع وتنظيمه، ولكن النظريات لا تطبق بشكلٍ مثاليّ، فذلك تصوّر رومانسيّ لا يؤيده الواقع التاريخيّ للمجتمعات، بل هناك جملة من الآفات التي قد تعترض برامجَ العملِ على مستوى المجتمع، ما تسبّب بتعطلها وانهيارها وحتى إخراجها عن مقاصدها وأهدافها المرسومة في إطار النظريّة والتخطيط.

تختلف الآفات التي تصيب العمل من حيث مسبباتِها وآليّة نشوئها، فبعضها يعود إلى عوامل ذاتيّة تتعلق بصُلبِ النظريّة من حيث عدم نضج الفكرة وعموميّتها، ولكنها في الغالب الأعم تعود إلى عدم تفهم الأفراد لمضمون النظرية والاجتهاد الاعتباطيّ في تفسيرها، ومن أمثلة ذلك اعتبار الوظيفة أو المنصب مكتسباً شخصيّاً، وهذا ما يؤدّي إلى سقوط العمل أخلاقيّاً، من خلال استغلال استحقاقات الوظيفةِ وصلاحياتها من أجل مصالح فرديّة، أو الالتزام الحرفيّ بظاهر النظرية وتضييق مدى التطبيق، ما يحوّل الأفراد إلى أشباه الآلة تكرّرُ العملَ على نحوٍ مقيت، في عوزٍ كاملٍ لروح الإبداع التي يتم قتلها لدى الأفراد. كما أنّ البعض يمارس العمل على شفا حرفٍ من الفهم فإذا ما واجهوا وضعاً مستجداً غير مألوف، توقفوا كلياً عن الاستمرار واحتجّوا بتفسيرٍ باهتٍ للنظرية وتنصلوا من المسؤوليّة.

أنّ البعض يمارس العمل على شفا حرفٍ من الفهم فإذا ما واجهوا وضعاً مستجداً غير مألوف، توقفوا كلياً عن الاستمرار واحتجّوا بتفسيرٍ باهتٍ للنظرية وتنصلوا من المسؤوليّة.

بعضُ الحاجاتِ الضروريّة تتحوّل إلى شعاراتٍ تعنونُ مرحلةً معينةً، ومع مرور الوقت تتغيّر هذه الحاجات نتيجة أحداث طارئة لاحقة، ولكن البعض لا يسعهم فهم سيرورة الزمن، وأنّه تجاوز تلك الحاجات، فيواصلون ترديدَ شعاراتِ المرحلة السابقة بصورةٍ آليّةٍ، بسببِ العجز عن قراءة معطيات الواقع الذي يعيشونه، ومعرفة حاجات المرحلة الحالية ومتطلباتها.

تثبيت التاريخ عبر التلقين والتكرار

تتعددُ المستويات في ميدان العملِ السياسيّ، والذي يتداخل مع كلّ مجالات الحياة، اعتباراً من عمليةِ التربية والتعليم وصولاً إلى الطعام المؤدلج، ذلك لأنَّ كلّ تفاصيلِ الحياة متخمة بالشعارات والعناوين العريضة والأيقونات المقدّسة، وقوام العملية التلقينُ المستمر والتكرارُ المبالغ فيه، فالأطفالُ يتلقون جرعاتٍ مركّزةً من الشعاراتِ، وتُصاغ الأدبيات والأفكار على نحو قصائد للاستظهار

تمجّد التاريخ والحاضر وتُقحمُ في عقول الناشئة وتصوّر مستقبلاً وفق نمط التاريخ المُمجَّد، ويتمُّ تدريسُه بأسلوب الحكاية والسردِ القصصيّ الذي يخلو من العبرة الحقيقيّة والموضوعيّة للحادثة التاريخيّة، ولعلنا لا نستغرب حضورَ التاريخ في الحياة اليوميّة مجيداً مثالياً خالياً من النقص والعيب بعد التجميلِ والقفز على مواطن الضعف والوهن وقُدّم بصورةٍ نظريّةٍ لائقةٍ، مع تحذيراتٍ لا تجيزُ مراجعته أو انتقاده، لتترسّخ بذلك حالة دوغمائيّة التفكير، وتستمرُّ هذه العملية خلال مجملِ سنواتِ التعليم وحتى الانخراط في ساحات العمل، فيما يؤدّي الإعلامُ دوراً مسانداً في هذا المنحى عبر حضورٍ دائمٍ في البيوت وأماكن العمل.

وفق هذا المنهج يصبح أيُّ تطلعٍ لإيجادِ تغييرٍ في الواقع خروجاً عن سياق التاريخ الحاضر عبر الشعارات، وليبدو تحدّياً للقدر أو تمرداً عليه، ولنكونَ أمام إحدى حالتين كلتاهما سلبيّة فإمّا أن تتمَّ محاكمة الحاضرِ بمعايير الماضي ويُلاحقُ بتهم الخروج عن الأصالة ويُجرّد عنه الانتماء، فتُفرضُ عليه الرقابة ويُحكمُ بالقيود، أو تتم محاكمة الماضي بمعايير الحاضر، وهو ردُّ فعل محتملٌ نتيجة الحضور المكثّف للتاريخ، ولعله يتحول إلى شكلٍ من التطرّف والتبرؤ من كلّ التاريخ على أنّه عبءٌ ثقيلٌ يعرقلُ التطوّرَ المجتمعيّ، وهنا يسقط معنى الأصالة، فيما الصحيحُ مقاربة موضوعيّةٌ للحادثة التاريخيّة تأخذِ بعين الاعتبارِ الضرورة والظرفيّةِ الزمانيّةِ والمكانيّة، ومن ثم التزود بالعبرة منها لاستشراف آفاق المستقبل.

التسليمُ بمنطقِ أنّ التاريخ يعيدُ نفسه ليس صائباً، إذ ينطوي على تجاهلٍ كاملٍ لخصوصيات المجتمعات والأفراد وتنكرٍ لمراحل التطوّر التي مرّوا بها، ذلك لأنّ الإنسان هو نفسه في مستوى الدوافع والرغبات بصرفِ النظرِ عن الزمن، وإنّما الاختلاف بالنسبيّة زيادة أو نقصاناً وفق الظرف، وبالتالي هناك تشابهٌ في القصة التاريخيّة وليس تطابقاً. وليتضح أنّ ثمّة محاولة جادّة لتثبيت التاريخ والإيحاء بإعادته من حيث النتيجة واستثمار ذلك خدمة لأهداف سياسيّة لا تصبُّ في مصلحة الناس.

الشعاراتيّة في العمل السياسيّ

تدأبُ الدولُ والحكومات على اختلافها على ترويج شعاراتٍ معينةٍ بصورة أقرب للتسويق والإعلانات التجاريّة، ولا تتجاوز تلكم الشعارات إطار الإعلام ومنابر الخطاب السياسيّ وحملات الانتخاب، من قبيل السلم الاجتماعيّ والديمقراطية وحقوق الإنسان والوحدة والتضامن إلى ما هنالك من شعارات فضفاضة، ورغم يقين العامّة بعدم إمكانية تحقق هذه الشعارات واقعاً إلا أنّها لا تنفك عن ترديدها في النشاطات والفعّاليّات الاجتماعيّة والمسيرات وتملأ بها الجدران وتُسمّى المنشآت والمرافق بها، ولتبقى الشعاراتُ أسيرة التنظير.

ففي التجربة العربيّة لا تخلو الاجتماعات ومؤتمرات القمة والفعاليات الحزبيّة من شعاراتِ الوحدة والتضامن إلا أنّ الممارسة الفعليّة تثبتُ موسميّة هذه الطروحات، واقتصارها على مستوى البيانات والإعلان الرسميّ، فيما يستمرُّ العمل على عرقلة جهود التعاون والتضامن، من خلال تضييق المجال أمام العلاقات الشعبيّة، والانغلاق عن الجماهير، إذ لا يمكن لأيّ صيغة تضامنيّة أن تنجح ما لم تكن الشعوب منطلقاً ومستقراً لها، وخلال تجربة الأزمة السوريّة تبين مدى استهتار الحكومات العربيّة بمصير شعوبها وعدم استقلاليّة قرارها الوطنيّ وتبعيتها للخارج، وبالتالي فالشعارات لا تتجاوز مجرّد الاجترار.

استبدال الشعارات بالعمل ضرورة لتجاوز الكرد المرحلة

يتوزع الكرد على عدة كيانات سياسيّة تتبنّى نظماً شموليّة، ولكن الحالة التي يعيشونها تتشابه لحدّ ما مع اختلاف نوع التأثير الثقافيّ، ومع ذلك لا يمكن ردُّ كلّ أسباب واقعهم المزري إلى سياسات الحكومات وتوافقاتهم على حسابهم، إذ لا ينبغي تجاهلُ الأسبابِ الذاتيّة والموضوعيّة، والخلافات الحزبيّة البينيّة، وعدم الاستجابة للدعواتِ لعقدِ المؤتمرِ الوطنيّ، وربما تُبدي بعضُ الأحزاب تحفظاً على إنجاز صيغة التوافق والتنسيق لتوحيد الجهود، وفقاً لاختلاف علاقاتها وتحالفاتها، فلا تميّز بين الريادة والقيادة، فريادةُ المسار التوافقيّ هو دعوةٌ للحوار وإغناء الحالة الفكريّة، ولا تعني مطلقاً إلغاء حزب أو انضواءه تحت راية حزب آخر ينفرد بقيادةِ المسار الوطنيّ، كما أنَّ التوافقَ أضحى واجباً تمليه ضرورة مواجهة استحقاقات المرحلة الحالية، ومن أجل ضمان حضور القضية الكرديّة بقوة على الساحة الدوليّة، لتتجاوزَ إطار كونها مسألة أمنيّة ويُنظر إليها كقضية حقوقٍ مشروعةٍ لشعب لطالما مُورست

بحقه مختلف أنواع الإبادات الجسديّة والثقافيّة، وخاصة بعد سقوط كركوك وخانقين وسنجار والاحتلال التركيّ لعفرين وإجراءات التغيير الديمغرافيّ فيها وارتكاب جرائم بحقّ الإنسانيّة فيها من مجازر وقتل وتهجير.

المفارقة أن تستغل أطراف كرديّة فرصة سيطرة الإرهابيين على عفرين وتتسلق الشعارات لكيل التهم غير المبررة لطرفٍ كرديّ آخر، فيما يتماهى آخرون في خطاب أنقرة ليكونوا صدىً مباشراً له، وتصبح كلّ دعوات الوحدة مجرّد شعارات الحد الأقصى لتجسيدها أن تكون يافطة تجوبُ الشوارع في المسيرات. وهنا لا بدَ من التأكيد أن لا سببَ يُوجبُ عرقلة التوافق من حيث توفر الإمكاناتِ والتوقيتِ إلا أن يكونَ السببُ عدمَ توفر الإرادة الجادة لإنجازه. والحلُّ الأوحدُ هو استبدال الشعارات بالعمل الجاد لمواجهة استحقاقات المرحلة الحالية البالغة التعقيد والحساسيّة، وهي مسؤوليّة تتجاوز الحاضر، ليكون السؤال ما هو الميراث الذي سيُترك للأجيال القادمة، هي مسؤوليّة أمام التاريخ بامتياز.

الحَرفيّة في النشاط الحزبيّ

يبدأ النشاط الحزبيّ من صياغة تعريف الحزب وأهدافه الأساسيّة ووضع نظامه الداخليّ وأدبياته ونظرياته، وتحديد سويات العلاقات الداخليّة داخل التنظيم الحزبيّ في المستويين الأفقي بين الأعضاء والعموديّ بين القيادة والقاعدة، وكذلك أسلوب صياغة برامج العمل ومدى استجابته لتطلعات أبناء المجتمع وتلبية حاجاتهم.

المصطلح العام المتعارف عليه لأدبيات أيّ حزب هو الإيديولوجيا، وإذ تحرص كلّ الأحزاب السياسيّة على صياغتها بصورة مثاليّة وتُضمّنه كلّ تطلعات أبناء المجتمع وطموحاتهم بحياة أفضل، إلا أنّها لا تضمن تحقيق كلّ الأهداف بنفس المثاليّة إلا بالتزام الأعضاء بالمسار الذي حدّدته النظريات وضمان الواقع ضمن التصورات النظريّة من غير تغيير، ما يفترض أن يتسلّح كلّ الأعضاء بسويّةٍ ثقافيّةٍ ومعرفيّةٍ مشتركةٍ، أما في الواقع فإنَّ كثيراً من الأعضاء يراوحون في مستوى الشعارات العريضة ويستظهرون أدبيات الحزب من غير تعمقٍ فيها، ويكرّرون على نحو ببغائيّ منطلقاته النظريّة ويحاكمون كلّ أبناء المجتمع على أساسها، ما يعمّق الشرخ بين الأفراد، نتيجة الحلقة المعرفيّة المفقودة.

وإذ لا يسعِ الأفراد الفهمُ العميق لتلك الأدبيات والتعبير عنها بمرونة وترجمتها فعلاً عمليّاً في ساحة المجتمع والتسامي بها وطنيّاً لتكون سبيلَ وحدة المجتمع واختراق الأطر الضيقة، وتجاوز الخلافات، فإنَّ هؤلاء الأعضاء يصبحون عبئاً على الحزب وعاملَ تعطيلٍ لمساره، فهم يروّجون لشكلٍ من سطحيّة الفكر والتطبيق، ويملؤون الأجواء بمزيد من الضجيج من غير طائل، ويخوضون في نقاشات شكليّة تتسم بكثير من الجدلِ والعناد والضحالة، وهم يعتقدون أنّهم ينتصرون لانتمائهم الحزبيّ والوطنيّ ويؤكدون أفكاره، فيما هم واقعاً يشوّهونها بالسطحيّة والتكرار والدوران في حلقة مغلقة، ويجسّد هذا النموذج من الأعضاء حالة الانتماء العاطفيّ دون الإيديولوجيّ والفكريّ.

وإذا كان التنسيق أحد عوامل نجاح العمل الحزبيّ، فإنّه يتراجع مع اجترار العبارات والكلمات إلى حدّه الأدنى، بسبب الانغلاق على عناوين عامة، والمبالغة في التحامل على الآخرين لدرجة إيلامهم. وكلُّ هذا من شأنه أن يسيء إلى سمعة التنظيم الحزبيّ ليس في مستوى الدعاية والسمعة بل في صميم أدائه وفكره، لأنّ سلوكيات الأعضاء تحتسب على كامل التنظيم بصفتهم الاعتباريّة وليس الشخصيّة.

ولعله ليس مستغرباً أن يصل الخلاف درجة من العدائيّة غير المبررة بين أفراد ينتمون لتنظيماتٍ حزبيّةٍ مختلفةٍ، وتظهر بوضوح في المفاصل المهمة ومواسم الانتخاب ولدى التعيينات الوظيفيّة.

التجربة العمليّة سبيل تجاوز طوباويّة التنظير

التطبيق العمليّ هو المحكُ الحقيقيّ لصحّة التنظيرِ الحزبيّ في السياسة والعلاقات، ويُعوّل عليه في إغناء التجربة السياسيّة فكراً ومنهجاً. فالأدبيات الحزبيّة ليست كتباً مقدّسة لا يأتيها الباطل أبداً أو لا يعتريها الخطأ، والصحيح أنّها قراءات للواقع والإمكانات المتاحة وتصوّرات للمستقبل، قد تثبت الظروف والحوادث عدم اكتمالها والحاجة إلى تطويرها، ولا سبيل لتحرير الفكر من طوباويّة التنظير إلا بالتجربة العمليّة. فبعد كلّ مرحلة نضاليّة من الضروريّ إجراء مراجعة للمسار وتقييمه موضوعيّاً وفق أهدافه وظروفه، وتصحيح ما اعوجَّ فيه، وتحليل كلّ الظواهر السلبيّة المصادفة، على أن يؤخذ بالاعتبار مستوى الوعي الجماهيريّ كأحد العوامل الحاسمة في التقييم.

على هذا النحو فإنّ المسؤوليّة الملقاة على عاتق القيادات الحزبيّة جسيمة، وتبدأ بتبني آلية مناسبة في قبول أعضاء جديرين بالانتماء إلى الجسم الحزبيّ، وتأهيل الكوادر الحزبيّة بشكلٍ لائق، ومراقبة المظاهر السلبيّة في العلاقات الحزبيّة داخلَ التنظيم وخارجه، وضبط الشعارات التي يرفعها الأعضاء وأسلوب حضورهم في ساحة المجتمع، والتأكيد على أن يكون هذا الحضور إيجابياً غير متناقض مع التوجّهات المجتمعيّة العامّة ومتناغماً مع معايير الأصالة. ولتحقيق ذلك من الضروريّ أن يرتقي القادة الحزبيون لمستوى القدوة في الفكر والعمل، فالخطأ في مستوى القيادات له من سوء النتائج أضعاف ما لخطأ بقية الأعضاء، وحسبه أنّه يفتح الباب واسعاً لأخطاء أخرى كثيرة، وكذلك هو الحال بالنسبة للسلوكيات المثالية التي تحقّق نتائج باهرة، وهذا ما يفترض عدم انقطاع القيادات عن القواعد.

ومن الأسباب التي تقود الأعضاء إلى حالة الانكفاء وتُسبّب الترهل والوهن في مسيرة العمل النضاليّ، الممارسة الخاطئة لعملية النقد، لتكون شعاراً ظاهراً، فيما هي واقعاً فخٌّ لاصطياد أخطاء الآخرين وتحجيم شخصياتهم، وبذلك تقترب من ضفة التشهير والنيل من سمعة الأعضاء عبر تضخيم الأخطاء المرتكبة من قبلهم، ما يؤدّي بهم إلى الاقتصار على الحد الأدنى من العمل الذي يكفل تجاوز عتبة النقد، دون محاولة تطوير سوية عملهم، ما يؤثر على كامل مسيرة النضال.

الديمقراطية الشكليّة والحقيقيّة

كثيرة هي الأحزابُ التي ترفع شعارَ الديمقراطيّة هدفاً لها وتركّز عليه أسلوبَ عملٍ في أدبياتها وأنظمتها الداخليّة، كما أنّ كثيراً من الأحزاب في الساحة السياسيّة الكرديّة يُضمّن الديمقراطيّة في اسم الحزب مباشرة، والقضية ليست فقط حجم المسافة الفاصلة بين النظرية والتطبيق، بل بالنتيجة العمليّة، ولنطرح السؤال صريحاً حول تطبيق الديمقراطيّة وهل يعوّل عليها في إيصال الأفراد الأفضل إلى مواقع القيادة والقرار؟

الواقع العمليّ لا يثبت نجاح التجارب الديمقراطيّة، لا بل أنّ بعضها لا يتجاوز الشعار، رغم ظاهر الحرص، وقد تسود الديمقراطيّة عمليات الانتخاب في الترشّح والتصويت، ولكنها مع ذلك لا تكفلُ وصولَ الأكفأ إلى مراكز المسؤولية والقرار، فتتعدى الديمقراطية بذلك من حيث سوء النتيجة الديكتاتوريّة نفسها، فالمسألة منوطة بالظروف العامة بما في ذلك الحالة الأمنية والوضع المعيشيّ، وافتقار المجتمع للوعي الصحيح للعملية الانتخابيّة، وسواء فتح مجالُ الترشح حراً أو مشروطاً أمام الأفراد، فالكرة تصبح في ملعب المقترعين، ولكنهم يفشلون في تحقيق الهدف، ذلك لأنَّ عوامل سلبيّة تتحكم بآلية الاقتراع كالعلاقات الشخصية والوصوليّة والمنفعيّة والطبقيّة والعشائريّة والوصاية غير المباشرة عبر الضخ الإعلاميّ وخلق أجواء التوتر والتهديد بالفوضى كما هي العادة قبيل الانتخابات التركيّة، وبالتالي لا تضمن نزاهة النتيجة وعدالتها، وقد يلعب التنافس الحزبيّ دوراً سلبيّاً في التأثير على المزاج العام، والوصاية على الناس من قبيل استهداف الأفراد والتشهير بسمعتهم والتشكيك بنزاهتهم إضافة للكيديّة الحزبيّة. وبهذا المنحى ستراوح الديمقراطيّة في إطار الشكليّة والدعاية خالية المضمون.

قد تسود الديمقراطيّة عمليات الانتخاب في الترشّح والتصويت، ولكنها مع ذلك لا تكفلُ وصولَ الأكفأ إلى مراكز المسؤولية والقرار

الديمقراطيّة الشعاراتيّة استبدادٌ مقنّعٌ

يضربُ أفلاطون في كتابه السادس مثالاً عن تطبيق الديمقراطيّة في حوار مع أديمانتوس، فيذكر سفينة في عرض البحر ركابها من الحمقى، وتتعرض لأمواج عاتية تهددها بالغرق، ومن أجل حسم الاضطراب الذي ساد بين الركاب، يلجؤون إلى التصويت، فيسقط رأي القبطان ويفوز رأي الحمقى، فكانت النتيجة غرقَ السفينة بمن فيها، وبهذا يطرحُ أفلاطون مبكراً مسألة في غاية الأهمية، وهي أنّ ديمقراطيّة التصويت هي قضية معرفيّة، وليست مسألة شكليّة تختزل بالأعداد فقط.

من التشوهات التي لحقت مفهوم الديمقراطيّة اعتبارُها سبيلاً لاعتمادِ رأي الأكثريّة عبر آلية التصويت الحرّ، ولو سلمنا بهذا الرأي سنصل إلى النتيجة ذاتها في كلّ مرة، وهي تغييب الأقليّة بما تمثله من وجودٍ ورأي، وتأكيدُ حالةِ ابتلاع الكتلة الكبيرة للكتل الصغيرة. وهذا الشكل من الديمقراطية العدديّة لا يختلف بالنسبة للأقلية

عن الاستبداد فكلاهما ينطوي على تغييبها مع اختلاف العنوان.

الصحيح أنّ الديمقراطيّة الحقّة تكفل حماية المكوّن الأقل عدداً (الأقلية) وتصون حضورها ورأيها، وتسقط الديمقراطيّة في هوة الشكلانيّة ما لم تضمن كامل حقوق المكوّنات الأقل عدداً، ولعل مصطلح الأقلية غير صائب، ويأتي في إطار تبرير تغييب حضور البعض قانونيّاً، والصحيح اعتماد مصطلحي الوطنيّة التي تقتضي تبني المصلحة العامة مفهوماً عابراً لكلّ المكوّنات والشرائح والفئات المجتمعيّة، ولم تثبت تجارب الشعوب وثوراتها الوطنيّة التحررية أنّ المكوّن الأقل عدداً كان سلبيّ الدور فيها وأخذ مقعد المتفرج وكان عبئاً على الحالة الوطنيّة، ففي حرب استقلال الوطن السوريُّ من الاحتلال الفرنسيّ كانت كلّ المكوّنات السوريّة حاضرة ولها دورها وشهدت كلّ الجغرافية الوطنية معارك ضد الأجنبي الغاصبِ والمحتلِ. فالوطنيّة كلٌّ جامعٌ لا يقبل القسمة والاجتزاء، وهي تشاركيّة حقيقيّة في الألم والأمل.

المساواة تعني إعطاء فرص متكافئة بينها للتعبير عن خصوصياتها، دون تعميم خصوصيات المكون الأكثر عدداً، وهذا تماماً مضمون المشروع الفيدراليّ الذي أطلق في شمال سوريا ليكون حلاً شاملاً للأزمة ووضع حد لنزيف الدم السوريّ، والتأكيد على أنّ التنوع الثقافيّ وخصوصيات التراث واللغات تشكل روافد غنى تغذّي الحالة الثقافيّة السوريّة العامة. الأمر الذي جعل أنصار الفكر القوميّ والغلبة العدديّة يصوبون عليه سهام الاتهام بالانفصال والتقسيم، دفاعاً عن ميراث دولة القبيلة (القوميّة)، ولذلك حشدت حكومة أنقرة كل بقايا المرتزقة في العدوان على عفرين واحتلالها، مدفوعة بمخاوف حقيقيّة من إقامة النظام الديمقراطيّ وانتقال التجربة إليها، رغم أنّها ترفع ليل نهار شعار الديمقراطيّة، وتدّعي أنّها نموذج يحتذى به في المنطقة. وفي سياق ديمقراطيتها لم تكن فقط داعمة وحاضنة للإرهاب بل مارسته بنفسها، وكانتِ القائدَ والضِّرعَ المغذّيَ للإرهاب.

وجاء الصمت الدوليّ إزاء العدوان والجرائم المرتكبة بحق الإنسان دليلاً على ازدواجيّة المعايير وشكليّة تطبيق القوانين والأعراف الدوليّة والتنكر لقيم الإنسانيّة والفطرة السليمة والحق الطبيعيّ في الحياة والوجود.

البغائيّة قناة للحرب الخاصة

تُستخدم في الحرب الخاصة أسلحةٌ تتناسب وطبيعة هذه الحرب وأهدافها، في التأثير على الحالة النفسيّة وخلق حالة الإحباط من خلال التأثير على المعنويات وتحريض العوامل السلبيّة والتشكيك في جدوى المقاومة وتلفيق القصص التي تساهم في كيل تهم الخيانة بالاستناد إلى تفسيرات مشوّهة للحقيقة، فيما يتولى أصحاب النفوس الضعيفة والعملاء الترويج لها، فيما يرددها البسطاء من غير قصد، وسرعان ما تسود هذه الشعارات كل المجتمع مع التكرار المكثف لها.

خلال العدوان على عفرين عكفت آلة الإعلام التركيّة على الترويج لدعاية مضمونها تجميل العدوان وتوصيفه زوراً بالتحرير، فيما يتم تحميل المسؤوليّة لوحدات حماية الشعب وهم من أبناء عفرين الذين تولوا مهمة الدفاع عن أرضهم وأهلهم ضد قوى العدوان والإرهاب. ولعلنا لا نحتاج كثيراً من التحليل والتأويل للوصول إلى استنتاج، فكلُّ من يبرّر العدوان وينال من المقاومة يقف في صف المرتزقة والعدوان، ولا يمكن تبرير رأيهم تحت عنوان حرية الرأي والتعبير، ففي الموقف الوطنيّ لا يُقبل الاجتزاء والمساومة أو الضبابيّة، إذ هو واضح ويجب أن يكون محل توافق ومدعاة وحدة وتضامن.

بعد ٢٠١٨/٣/١٨ رفع البعض عقائرهم وتماهوا في أجندة العدوان التركيّ، وراحوا يدعون لعودة مباشرة للأهالي النازحين إلى عفرين دون ضمان لسلامتهم من تعديات المرتزقة، والغاية الترويج لقبول الأهالي للاحتلال والعيش في ظله، وهي استكمال للحرب الخاصة التي تُشنُّ ضد الأهالي عبر قناة التكرار والبغائيّة قوامها الشائعات والدعاية.

العمل الإداريّ والمؤسساتيّ

وآفة الحَرفيّة

لا يختلف العمل الإداريّ والمؤسساتيّ عن النشاط الحزبيّ في آفاته وأمراضه، وأسباب نجاحه فكلاهما إطار تنظيميّ يضمّ عدداً من الأفراد، إلا أنّهما يختلفان في توجّهات العمل وآلياته.

الهدف الأساس للعمل المؤسساتيّ هو تلبية الحاجات الضروريّة والخدمة المجتمعيّة، وهنا لا تأخذ المسألة بعداً إيديولوجيّاً صرفاً، فالحياة حقٌّ لكلّ الأفراد على قدر من التساوي، بصرف النظر عن كلّ الاعتبارات الفكريّة والعقائديّة، وهنا نحن أمام عوامل أخرى لتأدية العمل بنجاح هي الاختصاص المعرفيّ والخبرة المهنيّة والتزام الحضور على كامل مساحة المجتمع وعلى مدار الوقت، فيما النشاط الحزبيّ له ميادين محددة، وقوامه الفكر والنظرية. وتتضمن الخدمة المجتمعيّة الأمن والصحة والغذاء والتعليم وسائر الحاجات الماديّة والمعاملات الحقوقيّة والإداريّة.

تفترض القوانين وقواعد العمل الإداريّ تماثلاً ابتدائياً بين كلّ أفراد المجتمع، ووفقاً لذلك فالأفراد متساوون في فرص العمل والتعلم والحريات الفرديّة وحق التعبير، ولكن هذا الافتراض غير صحيح واقعاً, مع اعتماد قاعدة الأغلبية السائدة في المجتمع، إذ لا بد من وجود حالات كثيرة مختلفة بصورة طبيعيّة وليس استثنائيّة نتيجة مخالفات أو تعديات ارتكبها هؤلاء الأفراد، وبذلك فهم ليسوا على قدم المساواة مع الأغلبيّة، ما يؤدّي إلى حرمانهم من استحقاقاتهم الفطريّة والوطنيّة، لا لشيء وإنّما لأنّ القوانين لم تلحظهم، لتمنحهم فرصة الوصول إلى حدّ المساواة مع غيرهم، والقضية هنا ليست منح استثناءٍ مجاني، بل هي التماسٌ للعدالة وتعويض نقص طبيعيّ بنص قانونيّ، لأنّ المساواة قانون صارمٌ لا يأخذ الخصوصيات والاختلافات الطبيعيّة بالاعتبار، ما يسدّ الطريق لتحقيق العدالة. كأن تفترض القوانين شروطاً تتعلق بالشكل والطول واللون والعرق في وظيفة معينة. والمرونة في التشريع تكفل تجاوز معضلة كهذه.

القوانين وقواعد العمل على اختلافها تأتي على نحو من الإجمال وليس بالوسع التفصيل فيها، وهنا يُترك للأفراد هامشٌ من المرونة لاستيعاب حالات غير مشمولة بنص القانون، شريطة عدم التعارض مع المصلحة العامة وأداء الخدمة المجتمعيّة، أي لسنا بصدد اجتهاد اعتباطيّ، بل تطبيق لفهم أعمق للقانون، وتعزيز بُعده الأخلاقيّ، وينبثق الإشكال بوجود أفراد يتقيدون بالحرفيّة القانونية وسطحيّة التعامل، أي استظهار النص شكلاً وقتله مضموناً، ومرد ذلك إلى مشكلة في الذهنيّة وطريقة التفكير تتجلى على مستويين: الأول يتعلق بأفراد المؤسسة وضعف أدائهم عن قصد بعدم محاولتهم تطوير سويات عملهم وعدم الحرص أو لمحدوديّة مؤهلاتهم وتدني مستوى كفاءتهم، وهنا موضع الخلل في التعيين الوظيفيّ، أما الثاني فهو على مستوى القيادات الإداريّة لجهة حصرها كل الصلاحيات بنفسها، ما يخلق حالات من القلق والخوف من المساءلة لدى الأفراد، ليس من الاجتهاد في العمل، بل من تجاوز التعليمات والأوامر الإداريّة ونأياً بالنفس عن مواقف التوبيخ والعقوبات المسلكيّة، ما يؤدّي بالعاملين لاستظهار قواعد العمل الإداريّ وجعله محصوراً في الوثائق والأوراق وروتينية التعامل وتهرباً من تحملِ المسؤوليّةِ، ويوقعه بالنتيجةِ في فخ البيروقراطيّة وسلطة المكاتب والمراسلات الإداريّة المبالغ فيها من غير سبب موجب، فيضيع الجهد والوقت عبثاً، وكلّ ذلك عوامل لشكليّة النظام الإداريّ القائم ما يعيق الخدمة المجتمعيّة.

إنّ مسيرة العمل الإداريّ لا تنحصر بعمل أشخاص أو طواقم محددة من العاملين في أنساق القيادة، ولذلك لابدَّ من تأهيل باقي الأفراد وتحميلهم القدر الكافي من المسؤوليّة، وإتاحة فرص تحسين العمل أمام الجميع على نحو متكافئ من غير غبن لأحدٍ، وبالتالي سيكون سلم الارتقاء الوظيفيّ متاحاً لكل مجتهدٍ غيور على المصلحة العامة، وليس لأصحاب الشعارات الذين يتخذون القضايا الوطنيّة سلالم يرتقونها للوصول إلى غاياتهم الشخصيّة.

العوامل النفسيّة كالحماسة والتفاؤل وحسن النية تلعب دوراً مهماً في إنجاز العمل الجماعيّ، إلا أنّها قاصرة لوحدها عن بلوغ الأهداف المرجوة، دون حالة معرفيّة والقدرة على قراءة الواقع، لتحديد أولويات العمل وسبل الإنجاز وخطوات العمل ووعي عامل الزمن، لتجاوز أطر التنظير والشعارات، وترجمة فكرة العمل واقعاً ملموساً يغيّر صورة الحياة المعاشة.

لماذا علم المرأة؟

فوزة اليوسف

لأن هناك حاجة لتعريف صحيح للمرأة ولقضية تحرر المرأة

إن طرح القائد عبد الله أوجلان للبراديغما التي تعتمد على مبادئ المجتمع الأكولوجي، الديمقراطي وحرية المرأة والرجل يعتبر نهضة فكرية عظيمة. وانتقاده لنظريات علم الإجتماع السابقة استناداً على هذه النظرية، وطرحه لعلم اجتماع الحرية في مرافعته سوسيولوجيا الحرية يشكل بديلاً وطريقاً لحل الأزمة الفظيعة التي يعاني منها المجتمع البشري. بالإضافة إلى ذلك طرحه لعلم المرأة وتعريفه على أنه يشكل جوهر علم اجتماع الحرية يعتبر رؤية جديدة وأسلوباً جديداً في كيفية مناقشة القضايا الاجتماعية الموجودة، وأيضاً يعتبر نقداً لكل العلماء والنظريات الاجتماعية والمدارس التي همَّشت قضية تحرر المرأة ولم تولي الأهمية المطلوبة لها.

يمكن القول إن مرافعاته الخمس الأخيرة تشكل رحيقاً فكرياً ناتجاً عن بحث موضوعي شامل. ولن يكون من المبالغة القول إن القائد عبد الله أوجلان وصل إلى درجة الحكمة وهي درجة الوصول إلى العلم بحقائق الأشياء وإدراك جوهرها والتحقق من مصداقيتها ثم العمل بمقتضاها، أي تحويلها إلى استراتيجية وإيديولوجية عملية يمكن اتباعها في الحياة اليومية. إنها بقدر ما تحمل معنى فلسفياً في جانبها النظري، لكنها أشمل منه وحتى أشمل من العلم نفسه، لأنها وصلت إلى المعرفة الأخلاقية، وكونه بدأ بتحليل كل شيء بدءاً من ذاته، فإن ما يقدمه من توجيهات تكون بالنسبة لكل شخص أمراً ملموساً وحياتياً للغاية. وطرحه لعلم المرأة أيضاً يعتبر حلقة من سلسلة المعرفة الأخلاقية هذه.

بما أن المرأة تعتبر المستعمرة الأولى وتشكل الخلية الاجتماعية الأولى التي تعرضت للاستبداد والعبودية في تاريخ المجتمع الإنساني، فإن القيام بتسليط الضوء على الجذور التاريخية لهذه القضية وتطوير التشخيص العلمي لأسباب استمرارية هذه القضية يعتبر أمراً لا بد منه. ولأن النظام الذكوري حاول تعريف المرأة من خلال الرجل، فإن تعريفها كان ناقصاً ومنحرفاً. لأن المرأة أشمل من الرجل سواء من الناحية الجسدية أم على صعيد الدور الاجتماعي. لذلك فإن تعريف المرأة من قبل المجتمع الذكوري المهيمن على أنها ناقصة، معطوبة، خاملة وإقصاءها من الحياة يعتبر كذبة كبيرة. لأن المرأة تشكل محور الحياة الاجتماعية.

هذا والوحدة بين كل من اسم المرأة والحياة في الكثير من اللغات تؤكد هذه الحقيقة. ففي اللغة الكردية، jin أي

المرأة هي مصدر كلمة jiyan أي الحياة. هذا وكلمة العطاء والاسم الذي يطلق على الأم هما من المصدر نفسه. Dayik أي الأم بالكردية تعني العطاء الذي لا ينضب، أو التي تعطي بشكل دائم، أيضاً له صلة قوية بالحياة. هذا يعني أنه ومن أجل التعريف بالحياة والرجل بشكل صحيح يجب أن يتم تعريف المرأة أولاً وتحديد دورها المحوري في الحياة الاجتماعية.

وبما أن تعمق الأزمة الاجتماعية يعود إلى الأزمة العلمية والروحية التي يعيشها النظام الذكوري المهيمن، لذلك هناك حاجة لعلم جديد يقوم بتقديم البديل. بالطبع عندما يتم تسميته بعلم المرأة فإن ذلك لا يعني أن هذا العلم يقتصر على ما هو مرتبط بالمرأة فقط. بل إنه علم اجتماعي وانطلاقاً من تحليله الصحيح والعلمي لقضية تحرير المرأة سيعمل على التعريف الموضوعي لكل القضايا الاجتماعية. هذا وسيعمل من أجل وضع الأسس الصحيحة للحياة الحرة، أي بقدر ما يقوم بالكشف عن النظام العبودي الذي يلف المرأة والمجتمع، فإنه سيعمل على تطوير نظام فكري واجتماعي يحقق الحرية والحياة النِدّيّة الحرة للجنسين. فالعلوم الموجودة تعيش أزمة نتيجة افتقارها للرؤية التحررية، جميع العلوم الموجودة تحلل القضايا برؤية ذكورية أي بنظرة وضعية، سطحية وبعيدة عن الحقائق، واضح جداً أن العلوم التجريبية أخفقت في تشخيص ما تعانيه المرأة والمجتمع من قضايا.

أيضاً من أسباب الحاجة إلى علم المرأة هو الحاجة إلى البحث عن حقيقة ومعنى الحياة. لقد قام النظام الذكوري بتشويه كل ما هو مرتبط بالحياة، إن قيام الآلاف من الرجال يومياً بقتل النساء والأطفال وبعدها قيامهم بالانتحار، أيضاً منع النساء من المشاركة في كل ما هو مرتبط بالحياة الاجتماعية وحصرها في نطاق البيت، قطع صلات المرأة مع المجتمع وجعلها آلة تخدم شهوات ونزوات الرجل المنقطعة عن الأخلاق الاجتماعية. كلها تؤكد على ما تعيشه الحياة من أزمة في منطقتنا.

انقطاع الحياة عن الأخلاق، عن الحرية والمساواة والجمالية، يعني انقطاعها عن القيم المعنوية، وهذا يعني وقوف الحياة على حافة الهاوية. لن يكون من المبالغة القول إن الحروب المتنوعة التي نعيشها في المنطقة يعود سببها الرئيس إلى فقدان الحياة لمعناها. لدرجة أن القيام بالاعتداء والتعذيب لامرأة أو طفل، بات أمراً روتينياً بحيث وصل إلى درجة أن يتم مشاهدته في وسائل الإعلام كأنه أمر عادي.

فالذكاء التحليلي وصل بالإنسان إلى درجة أنه لا يشعر بما يدور حوله من مآسي، لأنه يقيّم كل شيء من باب المنطق والعقل فقط، والذي يعني الانقطاع عن حقيقة ومعنى الحياة. إن قيام كل من داعش والكثير من الجيوش بقطع رؤوس الناس واستخدامهم لأفظع أنواع التعذيب ضد النساء يؤكد على ما يعيشه عصرنا من انهيار في الضمير والوجدان. وبالطبع لا يمكن أن نقوم بفصل هذه الممارسات عن الذهنية الذكورية، لأن الجيوش والدول وكل المؤسسات التي تقوم بمثل هذه الممارسات كلها نشأت بعقل الرجل.

يؤكد القائد على هذه الحقائق بهذا الشكل «حسبَ رأيي، فالضررُ الأكبرُ الذي ألحَقَته الرأسماليةُ هو قضاؤُها على معنى الحياة. أو بالأحرى، هو ارتكابُها الخيانةَ الكبرى بشأنِ علاقةِ الحياةِ مع مجتمعِها وبيئتِها. وبطبيعةِ الحال، فنظامُ المدنيةِ المتسترُ وراءَها أيضاً مسؤولٌ مِثلَها عن هذا الوضع. يُقالُ إننا نعيشُ في عصرٍ وصلَ فيه العلمُ والاتصالاتُ أوجَ قوتِهما. إلا أنّ سيادةَ العجزِ حتى الآن عن تعريفِ الحياةِ وأواصرِها الاجتماعيةِ رغمَ هذا التطورِ الخارقِ للعلم، إنما يَثيرُ الذهولَ إلى حدٍّ بعيد. إذن، ينبغي حينَها السؤال: هو عِلمُ ماذا، ومن أجلِ مَن؟ وكلّما صِيغَ جوابُ هذَين السؤالَين، فستُفهَمُ دوافعُ عدمِ ردِّ العلمويين الاجتماعيين على السؤالِ الأساسيّ، أي عَلى سؤالِ «ما هي الحياة؟ وما علاقتُها مع المجتمع؟». قد تَبدو هذه الأسئلةُ بسيطةً للغاية، ولكنها قَيّمةٌ في معناها بقدرِ حياةِ الكائنِ المسمى بالإنسان. فما هي قيمةُ الإنسانِ ما لَم يُفهَمْ ذلك! ففي هذه الحالة، بوسعِنا الحديثُ عن تَحَوُّلِه إلى مخلوقٍ ربما أدنى قيمةً من حياةِ حيوانٍ أو حتى نباتٍ ما. فالبَشريةُ التي لا تَعرِفُ معناها وحقيقتَها مستحيلةُ الوجود. وإنْ وُجِدَت، فستَكُونُ الأكثر انحطاطاً وبربريةً على الإطلاق».

في الحقيقة البشرية تعيش مرحلة انحطاط وبربرية في وقتنا الراهن لأن الحياة التي تتأسس على الظلم، على العبودية وعلى القتل لا يمكن أن تأتي للبشرية إلا بالعقم والزوال. ومن أجل أن نعيد للحياة معناها الحقيقي يجب أن يكون اهتمام علم المرأة في البداية بماهية الحياة. فالمرأة يمكن أن تكون من أكثر الكائنات قرباً من حقيقة الحياة، وذلك نتيجة طبيعتها وما يجري في بدنها. فإنها تملك قابلية خلق الحياة من جديد وهذه قوة إلهية. فإنها يمكن أن تعرف الحياة من خلال ما تشعر به من إحساس نحو الطبيعة، نحو الإنسان ونحو الحياة. فالمرأة تعرف قيمة الحياة لذلك قوة الحس والشعور لديها قوية جداً. إنها روحية وقوة الذكاء العاطفي لديها أقوى من الرجل.

علم المرأة سيعمل قبل كل شيء على تعريف الحياة الاجتماعية من جديد. سيقوم بنقد وتحليل الحياة المزيفة التي تقدم للمرأة والرجل، وسيبدأ من تعريف العلاقة بين الحياة والمرأة، بين الحياة والمجتمعية، بين الحياة والحرية، بين الحياة والمعنى، بين الحياة الاجتماعية والطبيعة وبعدها بين المرأة والرجل

فذكاؤها بنّاء وميال نحو الحياة. لذلك نرى أنها في أعمالها لا تكون هدامة وبالرغم من تهميش وتصغير الرجل لما تقوم به المرأة، فإن الأعمال التي تقوم بها المرأة بشكل عام تخدم إضفاء المعنى على الحياة.

لذلك فعلم المرأة سيعمل قبل كل شيء على تعريف الحياة الاجتماعية من جديد. سيقوم بنقد وتحليل الحياة المزيفة التي تقدم للمرأة والرجل، وسيبدأ من تعريف العلاقة بين الحياة والمرأة، بين الحياة والمجتمعية، بين الحياة والحرية، بين الحياة والمعنى، بين الحياة الاجتماعية والطبيعة وبعدها بين المرأة والرجل. هذا وسيقوم علم المرأة بوضع أسس الحياة الجديدة التي تليق بالإنسان.

وبما أن المرأة قامت بوضع أساس المجتمعية، حينها ستتوقف في البداية على علاقة المرأة بالمجتمع وعلاقة الفرد بالمجتمع. في الوقت الذي يعمل رجال العلم الوضعيون على قطع العلاقة بين الفرد والمجتمع وبين المرأة والمجتمع. فإن علم المرأة سيقوم بالكشف عن العلاقة الخلاقة والمبدعة والتوزان الرائع بين كل من الفرد والمجتمع. أيضاً سيكون من الضرورة وقوف علم المرأة على التنوع الموجود في الطبيعة وبأن النمطية أياً كان نوعها تؤدي إلى القضاء على هذا التنوع. هذا وسيؤكد علمياً أن التعصب الجنسي أو ذهنية المجتمع الجنسوي الذي يقوم الرجل بفرضه على المجتمع والذي ينكر المرأة لا يؤدي إلى الحرية والجمال والمجتمعية الصحيحة. إنما يؤدي إلى قتل الحياة المبنية على التنوع بكل أشكاله. لذلك بقدر ما تعتمد الحياة الاجتماعية على التنوع في الهويات والأجناس والألوان والأصوات ستكون قوة الحياة في هذه المجتمعات راسخة. ومن هذا المنطلق فإن الحياة النِدّيَّة والحرة هي الوحيدة التي ستعطي المعنى الحقيقي للحياة.

من هنا فإن علم المرأة سيقوم بالوقوف على دور المرأة البناء والمبدع في الحياة الاجتماعية ليتم التعرف على حقيقة التعريف الخاطئ للحياة من قبل عقل الرجل الذي يهمش دور المرأة. إن الفردية التي وصلت إلى ذروتها في شخص الرجل أصبحت حالة سرطانية، بحيث وصلت إلى درجة جشع لا يمكن لجمها. انقطاع النظام الذكوري المعتمد على الفردية والأنانية عن المجتمعية تحول إلى وحش كاسر وبقدر ما يقضي يومياً على قيم المجتمع الأخلاقي والسياسي. يقضي على الرجولة نفسها. فالفردية تحولت في شخص الرجل إلى حرب، إلى دمار، إلى فيروس، إلى شذوذ جنسي، إلى غصب، إلى اعتداء وإلى جشع مادي.

لذلك فالمهمة الأولية لعلم المرأة هي تحليل هذا الوضع المزري وتطوير رؤية بديلة وحياة بديلة تعتمد على المجتمعية. بالطبع عندما نتوقف على المجتمعية لا يعني إهمال الشخصانية، فلا يمكن التفكير بمجتمع دون أفراد ولكن من الأهمية معرفة أن ما يكسب الإنسان خاصيته هو المجتمع. وإذا ما تم تأسيس حياة حرة للأفراد من قبل المجتمعات فإن الأفراد الموجودين فيها سيتحولون إلى شخصيات مبدعة.

يمكن التعرف على هذه العلاقة من خلال هذا المثال الرائع الذي يطرحه القائد عبد الله أوجلان في مرافعته بصدد الشرق الأوسط «بإمكاننا تشبيه مقارنةِ الفردِ مع المجتمعِ بمقارنةِ عُنصُرَيِ الهيدروجين واليورانيوم. فذَرَّةُ الهيدروجين بُنيةٌ بسيطةٌ عندما تَكُونُ بمفردِها. ورغمَ وجودِ انتشارِ الطاقةِ والجُسَيماتِ في بعضِ أنواعِها، إلا أنّ ذلك محدودٌ للغايةِ. أما في اليورانيوم، فالمُكَوّناتُ الضخمةُ التعدادِ والمُؤَلَّفةُ من الذّرّاتِ عينِها ضمن تركيبةٍ جديدة، تَضخُّ الطاقةَ وتَنشرُ الجُسَيماتِ باستمرار. علماً أنّ القنبلةَ الذّرّيّةَ تنبعُ من خاصيةِ اليورانيوم تلك. لقد اندمجَ عددٌ جمٌّ من الأفرادِ ضمن تركيبةٍ جديدةٍ في المجتمعِ أيضاً. لكنّ الطاقةَ والجُسَيماتِ التي يَنشرونَها (المجموعاتِ القديمة والجديدة) تَكُونُ بمعاييرِ لا تَقبَلُ المقارنةَ نِسبةً إلى الإنسانِ الفرديّ (الذّرّة التي لا وظيفةَ لها سوى إحياءِ ذاتِها). عندما يَخسرُ الفردُ مجتمعيتَه، فحتى لو عاشَ فيزيائياً، فهو إما خائنٌ وسافل، أو أزعرٌ شَرود. وهو فانٍ وميتٌ في كِلا المعنَيَين.»

هناك حاجةً لعلم المرأة لأنه يجب أن يتم ربط العلم بالفلسفة والأخلاق من جديد

الجدير بالذكر هو أن العلم التجريبي على الرغم من مناهضته للميتافيزيقيا والدوغمائية إلا أنه تحول إلى سلطة وإلى دين جديد لم يطلق عليه اسم بعد. بحيث وصلت ثقة العلم بنفسه إلى درجة الإفراط وأنها بدأت تتصف بالعنجهية. هذا ولأن العلم انفصل عن الأخلاق والفلسفة لذلك نرى أنه تحول إلى تزمت فكري. وعندما يقال إن هذا البحث علمي وكأنه أمر إلهي لا يمكن النقاش فيه. في حين أن الحياة أثبتت ولآلاف المرات أن الكثير من التشخيصات العلمية لم تكن صحيحة وتم تصحيحها مع الزمن من قبل علماء آخرين. ولكن لأن العلم محتكر من قبل القوى المهيمنة والعلماء قد أصبحوا جزءاً من النظام الذكوري أو حتى درعاً من أجل السلطات فإن العلم الحديث علم غير متحرر وغير أخلاقي.

من هنا فإن علم المرأة سيقوم بتحرير العلم من كل تأثير سلبي يكبله ويردعه عن الحقيقة، على العلم أن يكون حيادياً وأخلاقياً واجتماعياً. أيضاً يجب أن يكون العلم ديمقراطياً وألا يكون حكراً على فئة. يقول البعض «لتطور العلم ثمن. وإنه يجب أن ننظر إلى فوائد كل تقدم علمي تقني ومخاطره على أنهما جانبان مثنويان يجب أن يحكم المجتمع بينهما.» هذا يعني أنه يمكن أن يكون للاكتشافات جوانب إيجابية وسلبية في نفس الوقت. مثل اليورانيوم مثل المبيدات الحشرية، إنها تقتل الحشرات ولكن تؤدي إلى نتائج سلبية جانبية لاحتوائها على المواد الكيمائية. هذه الرؤية تشرع استخدام العلم بشكل مناهض للحياة الاجتماعية والبيئة.

إذا كان مركز البحث العلمي هو تحقيق الحرية والرفاهية للبشرية وكان منقطعاً عن كل أنواع السلطة والمال. حينها في الحقيقة سيكون ذو قدرة على تجنب النواحي السلبية للاختراعات. لذلك من أجل أن يصل العلم إلى تشخيص سليم بحق القضايا أياً كان نوعها، يجب أن يكون متحرراً من النظرة العرقية، الجنسوية والدينية والسلطوية. هذا وأيضاً يجب أن يكون متحرراً من الناحية المادية. فالعلم يجب أن يخدم المجتمع وألا يكون منبعاً لكسب المال الأكثر. من هنا يمكن القول إن علم المرأة يجب أن يشكل بديلاً وهو أن يكون علماً أخلاقياً يحقق البحث الحر والتشخيص الحر. وأن يكون علم المرأة هو البحث الذي يصحح نفسه بنفسه، ولا بد للأنشطة النظرية المنتجة للمعرفة برؤية علم المرأة أن تكون تقدمية إن كان لها أن تستحق لقب العلم، أي أن تسعى للتجديد والتخلص من الخطأ باستمرار. وهذا يعني القيام بشكل دائم بتطبيق جدلية النقد والنقد الذاتي البناء.

أيضاً من أجل الحصول على نتائج سليمة للبحث يجب أن يتم وضع المرأة في مركز كل بحث اجتماعي تقوم به. لن يكون من المبالغة القول إن السبب الرئيس للأزمة الاجتماعية وما يعيشه المجتمع من نظام التوحش يعود بالدرجة الأولى إلى التهميش والتعتيم المطبق بحق المرأة. فالقائد أوجلان يؤكد في مرافعته «سوسيولوجيا الحرية» على هذه الناحية بالشكل التالي: «عندما تتم محاولة حل القضايا الاجتماعية يعتبر القيام بالتركيز على المرأة وتأسيس جهود الحرية والمساواة على حياة المرأة، أساس طريقة البحث الصحيح وفي نفس الوقت أساس الجهود الأخلاقية والجمالية. إن طريقة البحث المحرومة من حقيقة المرأة، ونضال المساواة والحرية الذي لا يضع المرأة في مركزه لا يمكنه أن يصل إلى الحقيقة ولا يمكن أن يحقق الحرية والمساواة.»

من هنا نصل إلى نتيجة مفادها أنه وعلى خلاف علم الاجتماع الموجود، هناك حاجة إلى طريقة جديدة في البحث وتحليل القضايا الاجتماعية. وبما أن المرأة تشكل نواة المجتمع حينها يجب أن نبدأ من النواة ومن الجذور وإلا فإن تعريف المجتمع عن طريق البحث في الرجل فقط سيكون مثل تعريف الشجرة بأغصانها أو أوراقها. والذي سيؤدي إلى السطحية وإلى تعريف خاطئ. إن تعريف المرأة حتى الآن كان على أساس الجزء المتمم للرجل. ويعني عدم تخلص العلم من النظرة الدونية للأديان التي كانت تقول إن «المرأة خلقت من ضلع الرجل» فالمرأة في علم الاجتماع تعرف على أنها الأم، الزوجة، شرف الرجل، الأخت... إلخ. حتى أن النظرة الجنسوية وصلت إلى درجة تقييم المرأة على أنها سلعة جنسية ليس إلا، أي أنها شيء.

هذا التعريف الخاطئ هو السبب في تشكيل الذهنية الذكورية والتي تنتقل من جيل إلى آخر مثل مرض مُعدٍ. ولأنه يتم تعريف المرأة على أنها شيء بلا روح وأداة مطيعة للرجل، حينها إذاً يمكن أن يتم ضربها، شتمها، قتلها، الاعتداء عليها، غصبها وحبسها. لذلك من الضرورة القيام بتعريف جديد للمرأة، يجب أن يتم التوقف على المرأة كوجود اجتماعي مستقل عن الرجل. أي يجب أن يتم البحث في المرأة كذات وشيء، وأن يتم البحث في المرأة كنواة للمجتمع وفي أسباب كيفية تحولها مع الزمن إلى لا شيء.

ليس هذا فحسب بل يجب أن يتم التوقف أيضاً على كيفية التحرر من الوضع الموجود. لذلك يعتبر البحث في كل المجالات الدينية، الفلسفية والفنية التي لعبت دوراً

> يجب أن يتم التوقف أيضاً على كيفية التحرر من الوضع الموجود. لذلك يعتبر البحث في كل المجالات الدينية، الفلسفية والفنية التي لعبت دوراً أساسياً في نشأة النظرية الذكورية أمراً حياتياً. لذلك سيكون لعلم المرأة الدور الريادي في عملية القضاء على العمى الموجود بصدد المرأة وهيمنة الرجل وتحقيق حركة تنويرية ونهضة فكرية في هذا القرن.

أساسياً في نشأة النظرية الذكورية أمراً حياتياً. لذلك سيكون لعلم المرأة الدور الريادي في عملية القضاء على العمى الموجود بصدد المرأة وهيمنة الرجل وتحقيق حركة تنويرية ونهضة فكرية في هذا القرن. بهذا ولأول مرة وبعد آلاف السنين تحصل المرأة على إمكانية تطوير علمها.

أيضاً من أسباب الحاجة إلى علم المرأة هو تطويرِ نمطنا في الأسلوب والمعرفة في سبيلِ تحقيقِ انطلاقةِ الحرية والديمقراطية كترجيحٍ ضروريٍ للنفاذ من مرحلةِ «الفوضى» البنيوية للحداثةً الذكورية. إن العلم الحديث الذي تأسست دعائمه من قبل العقلانيين الغربيين لم يؤدِّ إلا إلى عبودية أكثر أولاً للمرأة وبعدها لكل فئات المجتمع. خاصة نظريات فرانسيس باكون وديكارت كان لها تأثير كبير في تشكيل العقل الجديد وأسلوب البحث العلمي. حيث اعتمد بيكون في بحثه عن الحقائق على الوقائع، واتخذ من الاستقراء منهجاً أساسياً على أمل أن يحقق للناس سلطاناً جديداً على بيئتهم. هذا وكان بالطبع عدو طريقة الوصول إلى الحقيقة عن طريق الاستنباط.

إلى جانب ذلك قام ديكارت بصياغة الثنائيات التي نشأت من قبل السومريين من جديد مثل ثنائية الروح والجسد، العقل والمادة، التفكير والإدراك. هذه الطريقة في البحث بدلاً من أن تصل بالإنسان إلى اليقين والحقيقة، فعلت العكس تماماً جزأت الطبيعة الاجتماعية وفتحت الطريق أمام نظام استبدادي، لأن هذا المفهوم في العلم نَظَرَ بعينٍ طبيعية إلى التمييز بين المرأة والرجل، بين البرجوازي والبروليتاري في المجتمع، وأدى بالتالي إلى استخدامِ المرأة كـ شيء أو موضوع والرجل كذات أو روح.

هذا بالإضافة إلى أن تقييم العلم على أنه قوة من قبل باكون شكل اللبنة الأساسية لفرضية العلم = السلطة. هذا الاتحاد السحري الذي تشكل بين العلم والسلطة استخدم بأفظع الأشكال وكأفتك سلاح من قبل النظام الذكوري والحداثة الرأسمالية. حيث تم استخدام العلم من أجل تحقيق قوة مادية واستبدادية على المجتمع. وإذا ما كان يتم تهديد البشرية أو حتى الكون بالزوال نتيجة انتشار الأسلحة النووية فإن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى هذا المفهوم الخطير للعلم. هذا وإنكار العقلانية للميتافيزيقيا لم يكن إلا خدعة، لأن العلم الوضعي تحول مع الزمن إلى دين وإله جديد. إن جعل العلم أو العقل على حد قولهم أساس كل شيء ونفي الجانب المعنوي والميتافزيقية الإيجابية لدى الإنسان كـ(الفضيلة، الجمال، الحرية الصحيحة) وحتى إخضاع الموسيقا لأسس العقلانية يوضح جيداً التطرف الذي سيطر على العلم الجديد.

أيضاً قيام العقل المجرد وحده بحكم الفكر بشكل منقطع عن العاطفة والحس، أدى إلى أن يعيش الإنسان أنانية كريهة بحيث لا يشعر بمصلحة غير مصلحته ولا يتألم إلا لألمه. لأن الأخلاق والوجدان والشعور يكون بالنسبة له أمراً ثانوياً أو حتى لا قيمة له. ولأن الذكاء التحليلي المنقطع عن الذكاء العاطفي هو الذي يكون في المقدمة. فقد تم التقليل من شأن الفلسفة والأخلاق، اللتين كانتا بمثابة صمام أمان يقي العلم والمعرفة من الانحراف ويحذر المجتمع بشكل دائم كي يحقق الرقابة المطلوبة. مما قلل من فرص المناهضين للنظام الذكوري في تقديم الإرشادات واتخاذ المواقف اللازمة وتم القضاء بذلك على الاختيار الحر لأفراد المجتمع.

هذا ونتيجة فرض الضوابط على العلم في الوقت الراهن من قبل النظام الذكوري وقيامه بالسيطرة على العلم الوضعي وإضفاء الرسمية عليه، أدى ذلك إلى تشتت وانقسام فظيع في العلم بحيث فقد وحدته وتكامله. هكذا تم ربط العلم بالسلطة والمال، فأصبح الهدف من الأبحاث العلمية إرضاء النظام المستبد بدلاً من البحث واكتشاف المعاني الأصيلة في حياة الإنسان والطبيعة. بهذا تم انقطاع العلم عن المعرفة ليتم تطور الاتحاد بين العلم – القوة – المال.

الفدرالية الديمقراطية حل وضمان لوحدة سورية من الأزمة

« سرفراز شباب

يتوقف حلُّ أيّة قضيّة على تشخيصها السليم ومعرفة أسبابها الجوهريّة، والبداية بتعريفها الصحيح، ذلك لأنّ كثيراً من المصطلحات والتعاريف التي يتمُّ تداولها بكثافة وبكثير من التكرار وأضحت جزءاً من الحالة الثقافيّة لا تنطوي على حقيقتها، أو أنّها مجرّد عناوين لا تفي المعنى حقّه، ومع ذلك يتم التعاطي معها في شكلِ الاجترار دون مراجعة مدى صحتها وانطباقها على الواقع، واليوم في السنة السابعة للحرب السوريّة ومع الاستعصاء في إيجاد حلٍّ سياسيّ شامل للأزمة، لم تعد المسألة تنحصر في ظاهرة الإرهاب التي يُجمِع العالم على ضرورة محاربته، وبات أولوية وطنيّة بامتياز تتجاوز الحوار والتفاوض حوله، بل أضحى مصدر قلق يهدد السلم الدوليّ بعد تعدد حوادث الإرهاب في مدن أوروبا وتكرر حوادث القتل بإطلاق النار والسكين والدهس آخرها ما حدث في إسبانيا وفنلندا.

المسألة المطروحة تتعلق بمرحلةِ ما بعد دحر الإرهاب، والحالة التي تمنح الوطن السوريّ المناعة وتعزّز قدراته على مختلف الصعد، وليس الإرهاب لأنَّ محاربته تطهير الأرض من رجسه قضية وطنيّة لا تحتمل التنظير، وهنا لا يُقبل وجود دولةً قوية في المستوى الأمنيّ والعسكريّ والتحالفات الخارجيّة على حساب المواطن وتفاصيل حياته ومستوى معيشته وحريّته، لأنَّ مفهوم المناعة غير قابل للتجزئة، فتكونَ أجهزةٌ بعينها محلّ تلك المناعة، فيما المواطنُ في أضعفِ حالاته ويعيش تحت الوصاية. فمجرّد التركيز على محاربة الإرهاب دون تصوّر مستقبلي للمرحلة القادمة، يعني العودةَ إلى المربع الأول وتدويرَ أسباب الأزمة. فهل العودة إلى سوريا ما قبل الأزمة هو ضمانة هذه المناعة!؟

ربما تكون الأزمةُ ذاتها جواباً كافياً للسؤال، فالقول بنظريةِ المؤامرة الخارجيّة، ينطوي على تجاهلِ الأسبابِ الذاتيّة والموضوعيّة والمشاكل البنيويّة وصولاً لحالة الفساد التي عشعشت في مفاصل الدولة، وأوجدت حالة فصلٍ بين أجهزة الدولة والمواطن، لدرجة أنّها تخلّت عن وظيفتها الأساس في أداء الخدمة المجتمعيّة، وكونها محل المسؤوليّة في حفظ الأمانة المودعة لديها وهي حقوق المواطن، فيما كانت البيروقراطيّة الداء العضال الذي كرّسه الاستعصاء القانونيّ. كلّ هذه العوامل شكّلت البيئة أو الحامل للمؤامرة الخارجيّة.

ترسيخ القطيعة مع التاريخ والجغرافيا

القولِ أنّ سوريا نموذج مثاليّ للدولة القوميّة، ليس استنتاجاً، بل هو واقعٌ يجسده تبني شعار «الحزب القائد للدولة والمجتمع» اعتباراً من ٨ آذار ١٩٦٣، وتمّ ترسيخه بجرعة إضافيّة في ١٦ /١١/ ١٩٧٠ ثبتت السلطة الأحاديّة في اللغة والثقافة والتعليم وسائر تفاصيل الحياة الاجتماعيّة. وبالتالي فإنّ مفهوم الوحدة الوطنيّة تمّ تطبيقه واقعاً عبر بوتقة ذوّبت المكوّنات السوريّة وغيّبتها عن الشراكة السياسيّة، فيما جاءت أحزاب الجبهة الوطنيّة التقدميّة صدىً مباشر لأيديولوجيا حزب البعث. كان الحديث عن الوحدة والمفاهيم الوطنيّة غريباً في بلدٍ

لم يصل النظام السياسيّ فيه إلى مستوى الإقرار بعيدِ النوروز كتظاهرةٍ احتفاليّةٍ تراثيّةٍ فلكلوريّةٍ تخصُّ طيفاً واسعاً في الوطن ويضيفه إلى روزنامة الأعياد الوطنيّة ويغنيها، فكان يمنع الاحتفال ويتخذ تدابير أمنيّة استباقيّة لعرقلته، أو يفسدها بالاعتقالاتِ ووصلت إلى إطلاق الرصاص الحي لتصطبغ احتفاليات النوروز بالدم، وهذا عدا عن سياسته بحقّ الكرد والحرمان من الجنسيّة الوطنيّة وممارسة الإبادة الثقافية ومنع لغتهم وإبعادهم عن الساحة السياسيّة، التعريب لم يتوقف عند حدود الحاضر بل طال التاريخَ ورموزاً وطنيّة وقادة من المكونات السوريّة الأخرى، لتظهر بصورة أنّها عالة على الوطن وعبءٌ على الاقتصاد الوطنيّ ووصولاً لتبرير غير مباشر لإقصائها.

كما أنَّ عناوين القوميّة والوحدة والتضامن العربيّ لم تزد إلا في غربة النظام وزادت عزلته عن محيطه العربيّ المنفتح أبداً على إسرائيل، وبالمقابلِ أثقلت كاهلَ المواطنِ العادَيّ، بذلك فإنّ تاريخ سوريا لعقود اتّسم بسيادة مكوّن واحد، ما اضطر كلّ المكوّنات بداعي كتلتها العدديّة الأقل أن تتخلى عن خصوصيّتها الثقافيّة واللغويّة والتاريخيّة من أجل الحصول على هوية وطنيّة يصادرها مكوّنٌ ذي الكتلة العدديّة الأكبر، أي أنه تطبيق مباشر لنظرية الغلبة. فمفهوم الوحدة الوطنيّة يفقد معناه الحقيقيّ مع عدم الإقرار بمكوّنات هذه الوحدة وتفاصيلها، وأما التسويق لفكرة أنّ الشعب السوريّ واحد، فقد جاء مجانباً للحقيقة، وكأنّه أراد أن يوحّد الموحّد. إذ أنّه يتعارض مع معطيات الواقع والتاريخ، إذ لطالما يتردد الحديث عن أنّ سوريا مهد الحضارات الإنسانيّة وعاشت على أرضها أقوام وقامت دولٌ، وأنّها ملتقى الأديان، وإذا كان من غير الصائب القبول بفكرة الاندثار الكامل لكلّ تلك الحضارات والقوميات والأديان وأنّ حالة واحدة من بينها اجتازت الزمان في اصطفائيّة للتاريخ لتجعل منهم الشعب المختار، وبالتالي يجب الإقرار أنّ هذا التنوع بكلِ مكوناته قد عَبرَ مراحل التاريخ، ولا صيغة لاستمرار الحياة إلا بقبول التعدّديّة والتنوع استجابةً لمعطيات التاريخ.

التاريخ الذي يُروّج له يهدف لتثبيت القطيعة بين المجتمعات عن الجغرافيا ويُفقدها شعورَ الاستقرار، لتعيش حالة اللجوء والهجرة على أرضها، فالتاريخ هو قصة الإنسان وتوثيقٌ لوجوده، وأحد عوامل وحدة المصير بين القوميّات المتعايشة معاً في الجغرافيا ذاتها، وما حالات التضامن والوحدة الوطنيّة ومقاومة الاستعمار إلا دليلُ وحدة المصير، واستقلال سوريا الوطنيّ تمّ إنجازه بفضل تضحيات سائر مكوّناتها. ويشير هيجل إلى وجود ارتباطٍ كبيرٍ بين الجغرافيا والتاريخ، وأنّ الموقع الجغرافي له أثرهُ في إنتاج روح شعب ما وثقافته وطبيعته، وبالتالي موقعه التاريخيّ، فيقول: «مجال اهتمامنا هو معرفة النمط الطبيعيّ للموقع المحليّ من حيث صلته الوثيقة بنمط الشعب وشخصيته التي هي ثمرة لمثل هذه التربة».

ثمّة قضية مهمة يجدرُ الوقوفُ عندها، وهي التعاطي مع المكوّنات الوطنيّة بتعابير الأكثريّة والأقليّة، وجعل الكتلة العدديّة معياراً للوطنيّة، دون العمل الوطنيّ، لدرجة أنّ كثيراً من الوظائف كانت تُمنع عن أبناء بعض المكوّنات لمجرّد الانتماء القوميّ، وصولاً لمنع الأسماء بغير اللغة العربيّة، كما أنَّ كثيراً من الطقوس الاجتماعيّة لا تُمارس إلا بعد الموافقة الأمنيّة، ذلك أنّ المؤسسات الأمنيّة أنيطت بها وظائف تتعدى المحافظة على الأمن، في ظلِّ صلاحية مفتوحة لقانون الطوارئ. ومن الغريب أنَّ يُنظر إلى مسألة منع الجنسيّة عن مواطنين سوريين لعقود طويلة بموجب قانون غير عادلٍ على أنّها مسألة هامشيّة فيما تستحصل الجنسيّة في كثيرٍ من دول العالم بتحقيق شرط الإقامة قانونيّاً، ما حرم أعداداً مضاعفة من الأبناء من حقوق المواطنة الطبيعيّة، والأغرب أنّه عندما يُستدرك هذا الخطأ الجسيم بعد عقود يُعتبر منح الجنسية مكافأة استثنائيّة. وبذلك نكون بصدد مشكلة حقيقيّة لتعريف المواطنة.

إنَّ استئثار فريق أو مكوّن بالسلطة ومفاصل الدولة هو وصاية على التاريخ وتعدٍ على الجغرافيا ومصادرةٌ لحقّ الحياة لشركاء الوطن، ما فوّت فرصَ تأسيس نموذَج علاقات اجتماعيّة قائمة على التكافؤ بالمواطنة، وجعل المكوّنات تعيش فكرة أنّ شريكاً يصادر حقوقها، وبنفس الوقت كرّس تناقضاً مكبوتاً وخلق احتقاناً محتمل الانفجار، ولكن بانتظار الظروف المناسبة.

توصيفُ الجغرافيا «قوميّاً» عائقٌ أمام التعايش

كان مهندسو اتفاقية سايكس بيكو يعلمون يقيناً أنَّ تقسيمَ المنطقة وإنشاء الدول القوميّة لن يؤدّي لظهور دولٍ قويةٍ ومجتمعاتٍ تتصف بالانسجام والتوازن في علاقاتها، لأنّ أسباب القوةِ تُستمد من الشعوب، وأما الدولة القوميّة فتقوم على التناقض وتبني سياسة الإقصاء والتغييب، وبذلك تعجزُ عن منح الوطن والمواطن مناعةَ الصمود في وجه الأزمات. فالإرَادة الاستعماريّة أرادت أن تضمن استمرارَ مصالحها بالمنطقة بعد إنجاز الاستقلال الوطنيّ، عبر الدول القوميّة التي تستمد أسبابَ استمرارِها بالاستعانةِ بالدعم الخارجيّ، بكلّ مجالات الحياة اعتباراً من القوة

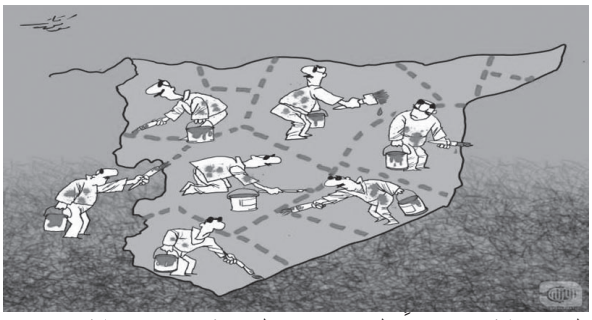

العسكريّة وصولاً إلى برامج التنمية الاقتصاديّة وقضايا التعليم والصحّة، وبالتالي هي حالة تبعيّة واتكال على الخارج، رغم ظاهر الاستقلال الوطنيّ.

بهذه الصورة يتمَّ تثبيت واقع الانقسام بين شعوب المنطقة عبر آليات الضغط والابتزاز واختراق العقول بصورة الليبراليّة الغربيّة المثاليّة، وأنّ كلّ حالة وطنيّة لا تحصل على مباركته ساقطة لا قيمة لها، وبذلك وصلت الحداثة الرأسماليّة أقصى درجات الاحتكار متجاوزةً الاقتصادَ وقضايا العلم والمعرفة والدواء، لتمارس الوصاية على إرادة الشعوب فتروّضها وتصبح منقادة بالانبهار إليها، وتصبح أدوات طيعة تنفّذ مخططاتها بالوكالة، وأما في حال الرفض غير الواعي تنقلب إلى حاضنةَ ثقافةِ العنف نتيجة الإفلاس وحالة النكوص إلى التاريخ، وبمعالجة قضايا الحاضر بعقليّة الماضي الغابر والنزعة القوميّة سيكون النزاع المسلّح والإرهاب نتيجة حتميّة، وسيتحوّل التاريخ إلى خزّان يزوّد المتحاربين بأسباب الحرب ومبرراتها، وما الأزمة السوريّة إلا صورة نزاعٍ على ذمة التاريخ، فيما القوى الكبرى تفاوض بعضها على حسابه.

الجغرافيا هي أحد أهم أسباب النزاع وهي الإطار المكانيّ للوجود، ولا يقبل وجود شعب أو جماعات بدون جغرافيا، وتبعاً لها يُقسّم السكانُ إلى حضر وريفيين وبدو رحل، ولكنّ الدولة القوميّة تسعى لتثبيت الطابعِ القوميّ على الأرض، وجعلها ملكاً لها، وبذلك تُفقِد باقيَ المكوّنات الرابط الجغرافيّ، وبإنكار عوامل التاريخ والجغرافيا تصبح هذه المكونات مجرّد لاجئين عابرين للحدود ويسقط المفهوم الوطنيّ بمعناه الصحيح لتكون القوميّة هي البديل، بالمطابقة بين القوميّة والوطنيّة. وكان موضوع «قوميّة الجغرافيا» أهم العوائق التي اصطدم بها الكرد في ظلّ الدولتيّة القوميّة، فالأرض تارةً عربيّة وأخرى تركيّة وثالثة فارسيّة، وهذا سرُّ توافقِ حكوماتِ الدول التي يعيشون فيها ضدّهم، ولتُواجهَ مطالبتُهم بحقوقهم بتهمة الانفصال والتقسيم، رغم أنّهم يعيشون على الجغرافيا ذاتها منذ آلاف السنين، بتآلفٍ وانسجام مع الشعوب أخرى، ولم ينعزلوا في أطر شوفينيّة ضيقةً. وسياسة حكومة أنقرة تجاه الكرد تصبُّ في هذا المنحى تماماً، ولهذا حاولت منع الكرد من المشاركة بتحرير الرقة، وتجاهر ليل نهار بسعيها لمنع الوصل بين عفرين وكوباني، نظراً لأهميّة الوصل الجغرافيّ في المشروع الفيدراليّ، وبذلت أقصى الجهود لمنع حضور الكرد مع هذا الطرح في مفاوضات الحلّ.

يستند جوهر ثقافة وذهنيّة الشعب الكرديّ إلى المجتمع الطبيعيّ فهو لا يؤمن باستخدام العنف والقوة، ويسعى للسلام مع الشعوب الأخرى، ويبادلها المودة والوئام ويدعو إلى بنية مجتمعيّة متعدّدة الثقافات، ولم يعوّل على كيان الدولة السياسيّ لإثبات الهويّة. ويؤكّد التاريخُ الخصائص الذاتيّة للكرد وقابليتهم الفطريّة للمشاركة وتقاسم خيرات الوطن مع كلّ مكونات المنطقة وشعوبها على أساس الندّيّة والأخوة والحريّة والمساواة واحترامِ الخصوصيات. كما يثبت أنّ لا شعبَ في العالم كان دوماً ضحية النوايا السيئة مثل الكرد على تراب وطنهم. وقوبلوا بالصهر الثقافيّ والإقصاء والإمحاء. فالأصل في تأزّم القضايا الاجتماعيّة الوجوديّة لا يتصل بالإرث الأخلاقيّ والثقافيّ، بل بمقدار الانحراف الأخلاقيّ ورفض الآخر في ظلِّ حكومات اللون الواحد الاستبداديّة والقوميّة التي تنكِر خصوصيّات الهويّة وتُواصل سياسة الاستلحاق والتبعيّة قهراً، وبذلك فإنَّ حمايةَ الثقافة جزءٌ جوهريّ من المقاومة الوجوديّة.

تأزّم القضايا الاجتماعيّة يتصل بمقدار الانحراف الأخلاقيّ

كرّس نظام الدولتيّة القوميّة حالة استعباد باقي الشعوب، وعمل على توصيف قضاياها بتسميات مشوّهة ليفرغها من محتواها ويُسقط شرعيتها، ويخشى الحوار حول هذه القضايا لأنّه ينتهي لصالح حقوق المكوّنات، فيما تتكفل المؤسسات الأمنيّة بمنعها، وتبرّر ممارسة العنف بالأمن القوميّ ووحدة التراب الوطنيّ، وقد مُنعت امرأة كرديّة الجنسية السوريّة واعتبر ذلك قضية أمن وطنيّ فيما أولادها وزوجها يحملون الجنسية، ليس هذا فحسب فربما تصبح أغنية أو كتاباً أو قصيدة مسألة أمنيّة تستوجب الملاحقة. وفي ذلك إقرارٌ غير مباشر بهشاشة النظام الأمنيّ الذي يهتز بقصيدة أو أغنية، وبنفس الوقت تأكيد حالة رفضٍ غير مبرّر للآخرين، وليكونَ الإنسانُ والحياة المجتمعيّة هما الضحية، وتصبح المكوّناتِ على الطرف النقيض، فتخلق حالة احتقان لأسبابٍ عرقيّة أو

مذهبيّة دينيّة. وفي ظلّ هذا النظام تكثُر المؤسسات الأمنيّة والشرطيّة، وتصبح مصدر قلق للمواطن بدل أمنه، بسبب صلاحياتها الواسعة، وحصانتها ضدَّ المساءلة عن الأخطاء التي ترتكبها وخاصّة الاعتقالات غير المبررة، وتتحوّل معظم المؤسسات الخدميّة والإنتاجيّة إلى امتدادات مباشرة للمؤسسات الأمنيّة، وتكون الوظائف وحياة المواطنِ ومصيرُ أسرته وقفاً على الولاء المطلق، أيّ حجم حضور الدولة في عقله وكيانه، بمقابل غياب شخصيته، والمفارقة أنَّ الدولةَ تعرفُ التفاصيلَ التافهة عن المواطن وكلَّ حركة وسكنة له، إلا أنّها تجهل النواقص في حياته فلا تتخذ قرارات لتحسين الوضع المعيشيّ أو المشاريع الخدميّة الضروريّة، بل أنّها تجهل كلَّ معاناته، والسبب أنّها معنيّة بتعقّب مواقف الأفراد وآرائهم وليس بظروف حياتهم.

المشاهد الأولى في الأزمة السوريّة تؤكّد حالة الاحتقان، بسبب تدهور الحالة المعيشية والفساد، وكانت كلّ الشعارات التي رُفعت وقتها تنبئ عن تراكم خلافيّ حتى في صفوف كتلة الأكثريّة العدديّة نفسها، التي كانت حقوقها مضمونة ومؤطرة قانونيّاً وكانت لغتها وثقافتها هي السائدة. وأما الحديث عن مظلوميّة الكتل الأقل عدداً فكان بهدف استدراجها إلى أتونِ الأزمة، التي انكشفت عن تيارٍ آخر شموليّ أكثر تعقيداً، إذ أنّه جمع بين التعصّب القوميّ والتطرّف الدينيّ، ولتغيب كلّ تعابير التنوع والتعدّديّة من خطاب الطرفين، ويصبح من المستغرب جداً استغراقهما بالحديث باسم الشعب السوريّ مع تجاهل ملايين السوريين الذين عبروا الحدود وباتوا لاجئين في العراء، وآخرين من دونهم ركبوا البحر وغايتهم اللجوء إلى البر الأوروبيّ، فيما الحرب تطحن بقية السوريين في الوطن، وقد انقلبت الأحياء في المدن والقرى في الريف إلى جبهات ويُعبّر عنها بمواقع استراتيجيّة.

خلال سنوات الأزمة التي مرّت لم يستطع طرفا الصراع الاتفاق على تعاريف واضحة للوطن والدولة والنظام، وتحديد معنى المعارضة الوطنيّة، ولتضيع البلاد في دوامة الصراع شعارها «الإسقاط» إما النظام أو المؤامرة، ودون معرفة حدود لنهاية هذا الصراع، إلا أنّه أصبح شأناً دوليّاً ينتظر تسوية أمريكيّة-روسيّة، ودول أخرى إقليميّة ركبت موجة الربيع العربيّ.

وفق كلّ هذه المعطيات لم يكن طرح مشروع الفيدراليّة حالة ابتداع أو فكرة مستحدثة، بل هي مشروع وحدة ومناعة للوطن، وحلٍّ شاملٍ للأزمة السوريّة، واستند لعبرة التاريخ وقراءة دقيقة للحاضر واستشرف آفاق المستقبل. ويعود تاريخ نشوء أول نظام كومينالي فيدراليّ لأكثر من ثلاثة آلاف عام، وأول ظهورٍ له في آسيا الصغرى بين المدن الهلينيّة، وكانت التجارة والدفاع المشترك الدافع لذلك، كما عُرفت البنية الفيدراليّة في اليونان القديمة وظهر عدد من الاتحادات واستمر بعضها لفترة من الزمن، ومن نماذج الاتحادات (بيلوبونيسيان، بويوتيان، ايتوليان، أثينا). وفي نظام روما القديم، على أساس فيدراليّة لا تماثليّة فامتلكت روما بموجبها أسباب القوة واستطاعت فرض نفوذها على أجزاء كبيرة من العالم، كما اكتسبت من خلالها المدن الضعيفة مزيداً من القوة بحكم الشراكة الفيدراليّة، وفي العصور الوسطى تمتعت بعض المدن بنوع من الحكم الذاتيّ في ألمانيا وشمال إيطاليا، وقامت كَانتونات في سويسرا ١٢٩١-١٨٤٧وارتبطت على شكلِ اتحاداتٍ كونفدراليّة لأغراض التجارة والدفاع، وشهد النصف الثاني من القرن العشرين انتشاراً واضحاً للأنظمة الفدراليّة. ومن الدول التي تتّبع النظامَ الاتّحاديّ الفيدراليّ اليوم في أوروبا بلجيكا وألمانيا وهولندا وسويسرا والنمسا وروسيا، وفي آسيا الهند وبورما وإندونيسيا والباكستان وأستراليا والإمارات العربية المتحدة (ذاتِ الحكم الوراثيّ الأميريّ)، وفي أوروبا: النمسا، سويسرا بلجَيكا، وفي أمريكا الشماليّة: تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة دول العالم إذ تبنته في صيغته المعدّلة عام ١٧٨٧، والمكسيك، وفي أمريكا اللاتينيّة البرازيل وكولومبيا والأرجنتين، وفي القارة الأفريقيّة الكاميرون وأوغندا ونيجيريا وتنزانيا. ونذكر أن تجربة الوحدة بين سوريّا ومصر وحدّت البلدين في إقليمين شماليّ وجنوبيّ.

وإذ تختلفُ أسماءُ التقسيم الفيدراليّ ضمن الدولةِ الواحدةِ ما بين الإقليمِ والكانتوَن والولاية والإمارة، إلا أنّها قطعاً لا تنتقص من وحدة وسيادة الدولة، ولا من وطنيّة الأفراد أو شعورهم بالانتماءِ إلى وطنٍ واحدٍ، وما يلفت الانتباه هو التجربة الأوروبيّة إذ اجتمعت إرادةُ مجموعةِ الدول على التوافقِ على نظام سياسيّ يجعل منها قطباً له ثقله في رسم السياسةِ العالميّةِ واستتبع ذلك تشكيلُ برلمانٍ مشتركٍ وتوَحيدُ العملة.

إذاً كلّ نماذج الدول الفيدراليّة قد ضمنت وحدة تلك الدول، فمن المستهجن اتهام طرح النظام الفيدراليّ في شمال سوريا بأنّه يؤدّي إلى التقسيم، رغم أنَّ الحرب القائمة اليوم في أسبابها واستمراريتها هي نتيجةٌ لأحاديّةِ الرؤيةِ والفكرِ ومركزيّةِ السلطةِ، وهذا ما خلق البيئة المناسبة لطفيليي الفساد وتسيّدهم مفاصل الدولة ووسّع

الهوة الاقتصاديّة بين الناس لتكون النتيجة مجتمعاً متعدد الطبقات، قائم على استخدام القوة صلاحيةً بيدِ السلطة.

الفيدراليّةُ الديمقراطيّة حصيلة تطابق الجيوسياسة والجيوثقافة

من المهم توضيح مفهوم الأمة في الحداثة الديمقراطيّة، ذلك لأنّها تختلف في منطلقاتها في البناء الوطنيّ، فلا تعتمد على أحاديّة اللغة أو الأثنيّة أو الدين والمذهب، بل تعتمد على التعدديّة وتكامل المكونات في إطار هذا البناء، وبقدر ما تظهر من القوة والمتانة في مسائل السيادة والاستقلال الوطنيّ، فإنّها تبدي مزيداً من المرونة لاستيعاب المكونات الوطنيّة، وتتجاوز تعابير الأكثريّة والاقليّة، وترفض العقليّات والقوالب النمطيّة القوميّة والجنسويّة والدينيويّة السائدة في الدولة القوميّة، وتعمل على إيجاد حالة التطابق بين مفهومي الجيوسياسة والجيوثقافة عبر نموذج الفيدراليّة الديمقراطيّة، واللذين يكونان في حالة افتراق وتناقض في ظلِ الدولة القوميّة. وبهذا تضمن الانتقال من الشموليّة الاستبداديّة إلى الكلياتيّة القائمة على إرادة الجماهير بمختلف خلفياتهم وخصوصياتهم الثقافيّة.

وبتعريف عام للفيدراليّة يمكن للقول أنّها اتّحاد بين أقاليم أو أجزاء على أساس جغرافيّ وبشكلٍ توافقيّ وتتمتع باستقلاليّة ذاتيّة وصلاحيّة القرار المحليّ وتحتفظ بخصوصيّتها وهويتها، فيما ترتبط بوحدة المركز على مستوى الكيان الوطنيّ، فيكون للاتّحاد الفيدرالي دستورٌ أو قانون أساسيّ، يحدّد الأسس والركائز التي تقوم عليها الأقاليم المشتركة بالاتحاد، كما يبيّن حدود الاختصاصات والسلطات الاتّحادية أو المركزيّة، تجنباً لتتناقض الصلاحيات أو السلطات. وعندما تكون الفيدراليّة ديمقراطيّة فهو تحديدٌ لماهيتها. ذلك لأنّ بعض الأنظمة الفيدرالية تحتفظ بخصائص المركزيّة وتبقى مخوّلة بصلاحيّات التدخّل المباشر في التفاصيل الإداريّة، كما كان شأن شعار «الديمقراطيّة المركزيّة» فما يُمنح بالديمقراطيّة بالحريّة تصادره المركزيّة. ولتُفرّغ الفيدراليّة من معناها.

وتقوم الفيدراليّة الديمقراطيّة على عدّة مرتكزات أساسيّة، أنّها لا تعتبر الديمقراطيّة مجرّد خيارٍ للحلّ، بل هي أسلوب الحل. وهي وإنّ تحتفظ باستقلاليّة الإدارة في الأقاليم إلا أنّها لا تعني الانفصال عن الكيان الوطنيّ، وبالتالي فهي لا تتجاهل وجود مركز جامع مهمته التنسيق بين الأقاليم، أي أنّ الأدوار تتكامل في الفيدراليّة الديمقراطيّة والدولة المركزيّة، فيما مركزيّة السلطة تقوم بدور مغاير، بمراكمة كلّ الصلاحيات في المركز ما ينجم عنه ترهلٌ في الأداء الإداريّ. ويُناط بالدستور الديمقراطيّ مهمة رسم الحدود الواضحة بين مساحة كلّ دورٍ، وتضمينه إقرار الدولة المركزية بحقوق كلّ المكونات بإدارة شؤونهم بأنفسهم وبإرادتهم الحرّة، وتذليل المصاعب في طريق التحوّل إلى مجتمعات وطنيّة ديمقراطيّة. وعندئذٍ تقوم سوريا على أساس الإدارات الذاتيّة الديمقراطيّة ضمن إطار التعدديّة التوافقيّة.

المبادئ الأساسيّة لمشروع الفيدرالية الديمقراطيّة

يستند مشروع الفيدراليّة الديمقراطيّة إلى مرتكزات وطنيّة وقيم أخلاقيّة، تنبذ الفكر الطائفيّ والمناطقيّ، وقد طُرح ليكون حلاً شاملاً للأزمة السوريّة وكامل الجغرافيا الوطنيّة، ولا ينحصر بشمال سوريا، إيماناً بالتنوع الثقافيّ والعقائديّ واللغويّ، ويتصدّى لإيجاد حلّ جذريّ لقضايا المكوّنات التي تراكمت عبر الزمن، من غير استنساخ تجربة العراق التي اعتمدت نموذجاً فيدراليّة بين المناطق الكرديّة والعربيّة، فبقيت الإشكاليّات، ورسّخ الفكر القوميّ والمذهبيّ. وتؤخذ الخصوصيّات الثقافيّة واللغويّة في المناطق بعين الاعتبار، ومع تشكّل عدّة فيدراليّات مرتبطة بفيدراليّة أم مركزها دمشق، فالمشروع أساسه جغرافيّ وليس قوميّ.

تضمن الفيدراليّة الديمقراطيّة مشاركة الشعب بصورةٍ مباشرةٍ في الإدارة، فتقوم كلّ وحدة اجتماعيّة اعتباراً من الكومين وصولاً إلى مجالس الأقاليم بمناقشة واتخاذ القرار في المسائل التي تتصل بالخدمة المجتمعيّة وتفاصيل الحياة، وتعتمد العقد الاجتماعيّ الذي تمّ الإجماع عليه إطاراً عاماً وتكون بنيتها الأساسيّة الإداراتُ الذاتيّة الديمقراطيّة. وفي هذا النظام لا مكان للتمييز الجنسويّ، فتأخذ المرأة مكانها على قدم المساواة مع الرجل في النظام الفيدراليّ، وتكون الرئاسة المشتركة هو أساس الإدارة، ونسبة مشاركتها ٥٠٪ في كل مجالس ومؤسسات النظام الفيدراليّ. وحُدّد سنُّ الترشح والتصويت بـ ١٨ سنة لما لهم من دورٍ طليعيّ في المجتمع وهم طاقته الديناميكيّة وهم المعوّلُ عليهم في إنجاز البيئة السليمة للديمقراطيّة ومحاربة الإرهاب.

الربح الأعظميّ هدفٌ أساسيّ للحداثة الرأسماليّة، وهو مبرّر كلّ السلوكيات المنحرفة والتعدّي على الطبيعة ولتكون النتيجة مزيداً من الانهيار النظام البيئيّ، ولذلك اعتبرت الفيدراليّة المفهوم البيئيّ والتشاركيّ أساساً للرؤية الاقتصاديّة، مع تبني مبدأ التوزيع العادل للثروات أساساً. وإذا كانت الأزمات وحالة قد كشفت قصوراً في الدفاع الذاتيّ أمام موجة الإرهاب، فإنّ تشكيل قوة للدفاع

الذاتيّ ضرورة لحماية المجتمع في مواجهة كل الأخطار.

وإذا كانت الكتل العدديّة للمكوّنات السوريّة غير متساوية لا في شمال البلاد ولا في سائر أنحائه، رغم وجود تجمّعاتٍ رئيسيّةٍ لهذا المكوّن أو ذاك، ولكنها بكلّ الأحوال مكوّناتٌ وطنيّة ولا يجوز الانتقاص من حقوقها من خلال النسبِ المئويّةِ، وكأنّ قدرَ المكوّنات الأقل عدداً هو أن ترزح تحت وطأةِ حكمِ الأغلبيّةِ، ودون الاحتكام إلى معيارِ الوطنيّةِ، ولذلك فقَد ضَمِنَ العقدُ الاجتماعيّ حدّاً أدنى لتمثيلها في مجالس الفيدراليّة بموجب «الغوتا» الانتخابيّة نسبتها ٤٠٪ يتم انتخابها من قبل مجموعاتهم، فيما يتمّ انتخاب ٦٠٪ من الممثلين بالانتخابات العامة.

دور الكرد الريادي في المشروع الديمقراطيّ

جاء الإعلان عن المشروع الفيدراليّ لشمال سوريّا إيذاناً بالدخولِ إلى مرحلةٍ جديدةٍ مع السنةِ السادسةِ للأزمةِ السوريّةِ، إذ أنّ البحث قد بدأ جديّاً حول الصيغة السياسيّة التي يمكن اعتمادها لسوريّا المستقبل، بالتوازي مع معطيات الميدان التي استهدفت كثيراً من ملامح سوريا ما قبل ٢٠١١، وتباينت التوصيفات وردود الفعل إزاءها ما بين الصمتِ والفتور والرفض المبالغ فيه تبعاً لحسابات سياسيّة.

بكلّ الأحوال فالإعلان في أحد جوانبه كان بمثابة ردّاً قطعيّ بعد خمسِ سنواتٍ من حملات الاستهداف المسلّح والإعلاميّ لمناطق الكرد المدعومين من قبل حكومة العدالة والتنمية التي تجاهر بعداء الكرد، ومزاعم من المتقوّلين بالانحيازِ أو الوقوفِ بصفِّ هذا الطرف أو ذاك، رغم أن موقف الكرد منذ بداية الأزمة لم يكن موضع اشتباه بل كان غاية الوضوح، أما قاصرو النظرِ فلم يمكنهم فهم أنّه من طبيعة الحروب متعددة الأطرافِ أنّ يكون صراع أيّ طرفين يصبّ في صالح بقية الأطراف، كما أنّ معطيات الميدان ووحدة العدو والتقنين الإعلامي والسياسيّ فتح المجال للتأويل، ولكن ترويج الاتهام بحق الكرد جاء حتماً من قبيل التماهي في أجندة تركيا بالمنطقة وخدمةً لأهدافها، وعلى ذمةِ هذه التهمةِ تمَّ استهداف الكرد من قبلِ فصائلِ المعارضةِ المسلّحة وسائر التنظيمات المتطرّفة كمرتزقة النصرة ومن يواليها وكذلك مرتزقة داعش، فإنَّ كانت هناك ثمّة التباس في فهم معطيات الميدان أو تلاعب بها البعض، فإن إعلان الفيدراليّة يزيل كلّ إبهام، فالكرد رفضوا تماماً الانجرار إلى أتون هذه الحربِ مستهدفين أيّ طرفٍ سوريّ لاختلاف بالموقف السياسيّ معه، ولم يتجاوزوا عنوان الدفاع الذاتيّ المشروع بصرف النظر عن الطرف المعتدي ومقاومة الإرهاب، وتحت السقف الوطنيّ شاركوا بحملات تحرير مدن ومناطق الشمال السوريّ، ولم يخرجوا الكرد من قراهم ومدنهم إلا رافعين شعار سوريا الموحّدة وليس بعناوين حزبيّة أو أيّ صيغة تنطوي على اجتزاءٍ، بل بالعنوان الوطنيّ العريض الذي يشمل كلّ السوريّين، فكانوا نواة قوات سوريا الديمقراطيّة التي انضمّت إليها سائر أبناء مكوّنات شمال سوريا، وأمّا إعلان الفيدراليّة في المستوى السياسيّ فمن شأنّه تأكيد حجم الاختلاف والتعارض مع بقية الأطراف.

وكان الإعلان عن المشروع سابقةٍ تاريخيّة للكرد السوريين وتتويجاً لجهودٍ مضنيةٍ ونضالٍ متواصلٍ من جهة، وتثبيتاً لركائز العمل السياسيّ تأسيساً على إنجازاتِ الميدانِ، من جهة أخرى، وبذلك تمَّ إخراج القضية الكرديّة للفضاء الدوليّ ببعدها الإنسانيّ، بعدما كانت لعقودٍ مسألة مُناطة بالمؤسساتِ الأمنيّة في دول تواجدهم. فالكرد لم يستغرقوا في طرح قضيتهم ببعدها القوميّ، وبذلك استطاعوا لعب دورٍ ريادي بالدفاع عن حقوق مماثلة للمكونات السوريّة الأخرى.

الخط الثالث التزم الوطنيّة

وإذ انخرط الكثير من السوريين في أتونِ صراعٍ مسلّح ليُسقط أحدُهما الآخرَ إما للاحتفاظِ بالسلطةِ بتبني نظريةً المؤامرة أو الوصولِ إليها وفق نظرية الثورة، وكلاهما ضمن اصطفافات معينة، مع تبادل تهم التخوين والتكفير، ولتتحوّل سوريّا إلى ميدان تصفية الحسابات الإقليميّة والدوليّة، ولنكون أمام شكلٍ من الحرب بالوكالة، كمنطلقٍ لإعادة ترسيم خارطةِ المنطقةِ وفق مقتضيات المصالحِ، فإنَّ الكرد لم يغادروا موقعهم الوطنيّ رغم كلّ الضغوط والإغراءات الرخيصة وشكّلوا مساراً ثالثاً حقيقياً هو الخط الوطنيّ، انطلاقاً من ثوابت أخلاقيّة وطنيّة جوهرها إنسانيّ وقوامها العيشُ المشتركُ والسلمُ الأهليّ، وليكونوا بذلك أصحاب مشروعٍ واقعيّ لحلّ الأزمة، يُسقط توصيف

البعض لهم بالرماديّة والحياديّة أو من أراد لهم يكونوا كذلك، وأما القول بأنّ موقفهم التزم الوسطيّة السياسيّة فهو لا ينطبق على واقع الحال، فما لم يُعرف طرفاه يستحيل تحديدُ وسطِه، وبالتالي كان العنوانُ الوطنيّ هو الأساس، والذي يفترض أولوية محاربة الإرهاب سواءٌ كان من قبل المرتزقة أو قوات الاحتلال التركيّ او غيرها، والمحافظة على وحدة الأراضي السوريّة، والعيش المشترك، في الوقت الذي استغرق غيرهم ومن ورائهم دول إقليميّة بالصراع المسلّح من منطلق التطرّف القومي والدينيّ، لتغرق البلاد بالفوضى وتتحول لساحاتِ حربٍ.

نأى الكرد عن الانحياز لطرفٍ لمجرّد التّحالف، ولم يتماهوا في خطابِ أيّ طرفٍ، جاعلين الثوابتَ الوطنيّة ميدانَ لقائهم بالأطراف السوريّة الأخرى، فيما كان حجمُ المسافة التي تفصلهم عن أخرين توازي رفضهم لحقوقهم المشروعة كشركاء بالوطن، فالبعض لا زال أسير الفكر القوميّ ويرفضُ خصوصيّتهم الثقافيّة والاجتماعيّةِ

كان الإعلانُ عن الإدارات الذاتيّةِ الديمقراطيّةِ في المقاطعات الثلاث ٢٠١٤/١/٢١ ضرورةً لتنظيم المجتمع باعتباره حاضنة الحياة، وبذلك لعب الكرد دوراً رياديّاً في مستوى الطرح السياسيّ والبرنامج الإداريّ بالتوازي مع العمل المقاوم، فكانت خطواتُهم منتظمةً ومتدرّجةً وفق مقتضياتٍ واقعيّةٍ في بيئةٍ عاصفةٍ تعبقُ برائحة البارود والدم، وهذا ما مكّنهم من الصمود وردِّ العدوان وتحقيق مأثرة الانتصار في كوباني وإنجاز معادلةِ الأمنِ والاستقرارِ التي سقطت في سائرِ أجزاءِ سوريّا، فتوالت المواقفُ الدوليّة التي تقرُّ بأنّهم قوةٌ ميدانيّةٌ بمواجهة الإرهاب ويجب دعمها، وخاصةً بعدما تحوّلت سوريا إلى بؤرةٍ للإرهاب وقِبلةِ «الجهاديين» من كلّ أنحاء العالم ولم يعد خطرُه ينحصر في سوريا بل يتعدّاه ليهدّد السلمَ والأمنَ الدوليين، وما أحداثُ باريس وتفجيرات بروكسل ولندن وبرشلونة إلا أمثلة لهذا الخطر الذي يستدعي أن تدقّ الحكوماتُ الغربيّةُ ناقوسَ الخطر وتغلقَ مطاراتها لمجرّد الاشتباهِ وترفعَ درجاتِ التأهّبِ وتتخذ إجراءاتٍ أمنيّةٍ مشدّدةٍ، ويستوقفنا أنّ مواطنين بلجيكيين بعد تفجيراتِ بروكسل بادروا لرسم علم وحدات حماية الشعب تعبيراً للتأييد لها وعرفاناً بجهودها وتضحياتها بمواجهة الإرهاب العابر للحدود.

مع دخول الأزمة السوريّة ربيعها السادس وعشية انعقاد مؤتمر جنيف، جاء الإعلانُ عن المشروع الفيدراليّ لشمال سوريا خطوةٍ أحاديّةٍ حسب ما تمَّ تداوله إعلاميّا، فيما تم استبعادِ الكرد ومكونات أخرى معهم من مباحثاتِ جنيف استجابةً للمطلب التركيّ باستبعادهم، فيما دُعيَ جيشُ الإسلام وفق توصيةِ السعودية، وهو الفصيل الذي أذاق دمشق ويلات قذائفه وقتل وحرق الناس واستباح الحرماتِ والممتلكاتِ.

اجتماع رميلان الوطنيّ السوريّ ٢٠١/٣/١٧ ٦ والإعلان عن المشروع الفيدراليّ أصاب كلّ الأطراف بالحرج والارتباك، إذ أنّه خطف الأضواء من جنيف الدو ليّ، فالكرد ومن معهم من مكوّنات أعلنوها مدويّة للعالم أنَّ جنيف عاجزة عن إيجاد الحل لأنها ببساطة رهينة الإرادات الدولية، وحل القضية السورية لن يكون إلا بإرادة السوريين وعلى الأرض السوريّة، من غير توسّلٍ أو استجداءٍ أو جولات مكوكيّة وانصياعٍ لإرادات إقليميّة أو دوليّة كانَت السبب المباشر بإدامةِ عمرِ الأزمةِ وتأجيج نارِها لتبقي كلّ جولات المباحثَات في حالةِ مراوحةٍ بإطارِ الشكليّاتِ وتبادلِ الشروطِ دون أنّ يتّصل البحثُ بالمسائلِ الجوهريّة وآلياتِ الحلّ وتثبيتِ السلم ووقفٍ كاملٍ لإطلاقِ النارِ ومواجهَة الإرهاب كأولوية.

الإعلان عن المشروع سابقة تاريخيّة للكرد السوريين وتتويجاً لجهودٍ مضنيةٍ ونضالٍ متواصلٍ من جهة، وتثبيتاً لركائز العمل السياسيّ تأسيساً على إنجازاتِ الميدانِ، من جهة أخرى

تغيّر بموقف النظام وفقاً لمعطيات الميدان

النظام السوريّ لم يعطِ إعلان الفيدرالية أيّ قيمةٍ قانونيّةٍ، ووفقَ بيانِ وزارةِ الخارجيّة، معتبرةً طرحَ مشروع الفيدراليّة مساساً بوحدة الأراضي السوريّة ويتناقض والمفاهيم الوطنيّة والقرارات الدوليّة وأنّه لا يعبّر عن إرادة الشعب السوريّ بكلّ اتجاهاته السياسيّة. والمعارضة ذهبت برفضها له درجةَ التماهي مع موقف النظام ليكون غزلاً أو تقارباً معه على حسابِ الكردِ ولتعيدَ إلى أذهاننا أحداث ٢٠٠٤ التي وحّدت القوميين من خلفيّات مختلفة دينيّة وحزبيّة ضدّ الكرد بعد أحداث مفتعلة أريد استدراجهم إليها، وتجاوز بعض أقطاب المعارضةِ موقفَ النظام بكثير، ممثلاً أقصى درجات الرفض والإلغاء وعدم الاعتراف بمجرد وجود الكرد على الأرض السوريّة. ولنتكشف أنَّ مسمّى «الثورةِ»

فاقدٌ لمعنى الوطنيّة عمليّاً في ظل غياب أفق الحلّ لدى «المعارضة» ومن يقف وراءها، فيما كانت جنيف حديثاً عن شكليّات الحوار وجدلاً حول انتقال السلطة دون الانطلاق من إرادة الناس، ولنتأكد مجدداً أنّ أيّة صيغةٍ تعطي الكردَ شيئاً من الحقوق تُقابل بالرفض وتُجابه بالتمترس خلف شعارات وطنيّة وقوميّة أثبتت تجربةُ أكثر من أربعةِ عقود فشلها، فلا هي حقّقت الوحدة الوطنيّة ولا أدنى درجة من التضامن العربيّ ناهيك عن وحدة العرب القوميّة، وعلى العكس تماماً فإنّ أنشودة بلاد العرب أوطاني أضحت من الماضي السحيق وعبئاً على العرب أنفسهم.

بهذه الصورة رفع إنجاز الميدان من منسوب خطاب النظام سياسيّاً وإعلاميّاً فتحدّث عن مسائل طالما كان يتحاشاها، وكان يشير إليها مداورةً وبشكل مقنن ومقتضب ولكنّ حجم التغيّر أخرجه من صمته، وبالتالي عادَ ليرسمَ الخطوطَ الحمرَ مجدّداً حول المسائل الخلافيّة، ومنها مسألة الفيدراليّة، بعد عقود من الصمت، وخاصةً خلال الأزمة، واعتقد أنّ بإمكانه نسفَ كلّ الإنجازِ المراكم خلال سنوات وبُذلت لأجله دماء الشهداء بتصريح واحدٍ وبكلماتٍ معدودةٍ، وليقوم بإحالةِ كلّ القضية إلى الأستفتاءِ الشعبيّ الذي يتصور أنّه يعرف نتائجه مسبقاً، أيّ بعد أن يتفرّغ من حربه مع القوى التي تهدّد بقاءَه مباشرةً، وكأنَّ المسألة بالنسبةِ له مجردُ ترتيبٍ للأولوياتِ، وبالتالي لا تغيّر في أسلوبِ النظام مع مختلف القضايا إلا بقدرِ ما تمليه الضرورةُ، وهو لم يتخلَ عن خطابه القوميّ. وجاء هذا الموقفُ بارتفاع النبرةِ وعلو السقفِ بعد التدخّل الروسيّ وسلسلة الإنجازات الميدانيّة، وفي تضاعيفِ بيانِ الخارجيةِ السوريّةِ يظهرُ جليّاً أنَّه يصادرُ الحالةَ الوطنيّةَ ويحصرها بنفسه، والمفارقة أنَّه لايزال يتحدّثُ باسم كلّ الشعبِ السوريّ بعد سنواتٍ من الصراعِ المسلّح مع فريقٍ آخرَ يدّعي أيضاً أنّه يمثّل كلّ السوريين، ترى ماذا عنّ ملايين المهاجرين الهائمين على وجوههم واللاجئين في دولِ الجوارِ والنازحين المشرّدين في بقيةِ وطنٍ مقطّع الأوصالِ والقتلُ فيه على الهويةِ، وملايين آخرين كانَ إعلانُ الفيدراليةِ باسمهم بعد عقودٍ من الإقصاء؟

الديمقراطيّة تهدّد مرتكزات الدولة القوميّة

خطوةُ إعلان الفيدراليّة لم تغب عن حسابات الأمريكيّ، ولم تؤثر على صيغة التعاون العسكريّ في الحرب ضدَّ الإرهاب، رغم مراعاة نسبيّة لتركيا الحليف والعضو في حلف الناتو تفصح عنه الزيارات المتبادلة بين البلدين، فالبراغماتيّة الأمريكيّة تقتضي الحفاظ على المصالح في مختلف أنحاء العالم، وأما حسابات روسيا التي فتحت ممثليّة للإدارة الذاتية في موسكو وأشارت في مناسباتٍ سابقةٍ إلى النظام الفيدراليّ حلاً للمشكلة السوريّة، و يأتي ذكر الفيدراليّة على لسان مسؤوليه من وقت لآخر لكنّها تراعي أيضاً موقفي النظام وإيران، ولكنه يشير أيضاً إلى ضرورة حضورِ الكردِ مفاوضاتِ الحلّ السياسيّ بما يمثّلونه من ثقلٍ ديموغرافيّ وقوةٍ ميدانيّةٍ عسكريّةٍ فعليّةٍ، ونقلِ مناقشةِ الفيدراليّةِ التي أعلنوها من طرفٍ واحدٍ إلى طاولةِ المفاوضاتِ، وبالتالي كسرُ حالةِ احتكارِ تمثيلِ مجموعةِ الرياضِ للمعارضة.

وأما تركيا فقد ذهبت إلى حدّ تخييرِ الولاياتِ المتحدةِ بين الكردِ والدولةِ التركيّةِ، وذلك بدافعٍ من هواجسها، وكذلك في مقاربةٍ واقعيّةٍ لفهم مستوى التَّنظيم والخطواتِ التي يقومُ بها الكردُ، إذ أنّ الموضوع السوريّ بكلّ تفاصيله وتداعياته بات الشغل الشاغل لحكومة العدالة والتنمية المأخوذة بفوبيا الكرد، وبذلك فهي تقرُّ بالتأثيرات العميقة للأزمة السوريّة في مجملِ الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة بتركيا، وهي تخشى يوم حصاد ما زرعته في الحقل السوريّ، وصولاً للتدخل العسكريّ السافر في سوريّا واحتلال أجزاء من الجغرافيا الوطنيّة في جرابلس والباب، وفشلت في أهدافها المعلنة، وباتت تتلظى بلعبة النارِ التي أوقدتها، خاصةً بعد إسقاط عمليةِ السلام مع الكرد وإعادةِ الانتخاباتِ ومواصلةِ العدوانِ المسلّح عليهم ومواصلةِ حملةِ الاعتقالاتِ في مدنِ وبلداتِ باكورَ كردستان. ورفض تركيّا للفيدرالية يرتكز إلى معرفتها يقيناً أنّ قيامَ الفيدراليّةِ على حدودها مشروعٌ له حظه من البقاء وسيكون له تأثيرٌ مباشرٌ على الداخلِ التركيّ عامّة والوضع الكرديّ خاصّة، كما وتعلم جيّداً طبيعة العلاقةِ الوثيقة التي تربط طرفي الحدود بين روج آفا وباكور كردستان لأنَّ سياستها سببٌ مباشرٌ في تقويةِ وتوطيدِ تلك العلاقةِ القائمةِ على وحدةِ العدو، وعلى هذا الأساس سعت تركيا لضرب الكرد في سوريا عبر دعم كلّ مجاميع المرتزقة بما فيها النصرة وداعش، اعتباراً من الإرهاصات الأولى التي تحسّستها قبل غيرها، وكذلك بممارسة أقصى درجة للضغط السياسيّ لإبعادهم من الانضمام إلى مؤتمر جنيف كجزء من الحلّ، وبعبارة أخرى الفيدراليّة تعني بالنسبةِ للحكومةِ التركيّةِ إغلاقَ الحدودِ في وجه مشروعها بأخوَنَةِ المنطقةِ وزعامتها للعالم الإسلاميّ والوصول إلى العمق العربيّ وما يتصل بذلك من مشاريع اقتصاديّة كان خط الغاز

القطريّ أحدها. وربما لن يطول الزمن لتندم تركيا على خسارةِ مفاعيل اتفاق أضنة ١٩٩٨ والذي نقل علاقتها مع سوريّا من التناقض والاشتباك إلى مستوى عالٍ من التنسيق والتشبيك وحصلت بموجبه على حوافزَ اقتصاديّةٍ مهمةٍ على حساب السوريين عامّة وضمانات أمنيّة على حساب الكرد خاصّة. وكردٍّ على إعلان الفيدراليّة واحتواء نتائجها بدأت أنقرة بإجراء ترتيباتٍ تنطوي على تغييرٍ في البيئةِ الديموغرافيّةِ جنوب البلاد وإقامةِ حاجز ديموغرافيّ على أساس مذهبيّ، وتدرس إمكانية منح الجنسيّة التركيّة للاجئين السوريين على أرضها والذين يتجاوز تعدادهم ٢،٥ مليون، وتعمل تجنيد الشباب قسراً للسوريين في مخيمات اللجوء. والحقيقة أنّ المشكلة التركيّة مع الفيدراليّة الديمقراطيّة تتمحور حول كونها تهدّد مرتكزات الدولة القوميّة التي يقوم عليها نظامها.

روج آفا لن تكونَ باشور أخرى، حيث استوعبت تركيا مسألةَ الحكم الذاتيّ هناك كأمرٍ واقعٍ فرضته الظروفُ الدوليّة والدَعمُ الأمريكيّ له بعد محاولاتِ الرفضِ المتواصلِ، وتمَّ الانتقال إلى مستوى متقدّم من العلاقاتِ بين طرفي الحدود كشراءِ النفطِ والسماحِ بتدخّلِ القواتِ البريّة التركيّة ومواصلةِ طيرانها الحربيّ غاراتِه لضربِ معاقل وملاحقةِ عناصر حزب العمال الكردستانيّ.

الفيدراليّة كانت خطوة أحاديّة لعدم وجود طرف مقابل للحوار

من جهة أخرى ترددت في الأوساط السياسيّة أنّ الإعلان عن الفيدراليّة الديمقراطيّة خطوة أحاديّة الجانب، والبعض اعتبر ذلك انتقاصاً من قيمتها، ولكن هؤلاء تجاهلوا حقيقة مهمة، حول تحديد ماهية الطرف الثاني الذي يمكنه أن يتخذ خطوة باتجاه الحلّ السلميّ وتتصل بطبيعة نظام إدارة البلاد. من المؤكّد أنّ الدولة القوميّة القائمة في سوريا بعيدة وليست في وارد قبول أيّ مشروع فيدراليّ في الوقت الراهن. ومن غير المعلوم طول الزمن المطلوب انتظاره للانتقال إلى التحوّل الديمقراطيّ، والواقع أنّ المشروع لم يُطرح ارتجالاً في سباق مع الزمن، وانتهز فرصة الأزمة، بل كان استجابة لضرورة المرحلة واستند لإرادة مكوّنات شمال سوريا، وكلّ الاتهامات الموجّهة إلى المشروع الفيدراليّ لا يدعمها الواقع وتفتقد للأدلة إلا أنّها عناوين عامة يتداولها الإعلام ويردّدها أنصار اللاحل، وقد يخرج من يقول: لا يمكن أن لفريق اتخاذ قرارٍ منفردٍ بالشأن الوطنيّ ويطرح مشروعه كأمرٍ واقعٍ، فالمسألة تحتاج إلى توافق جامعٍ لكلّ القوى السياسيّة، ولعل هذا الكلام صحيح في ظاهره، ولكنه يجافي الحقيقة، لأنّ المكوّنات التي اجتمعت في رميلان بإرادة حرّة في سابقة نوعيّة في تاريخ سوريا الحديث، بعدما كانت مدمنة التصفيق لعقود طويلة، ولم يكن خلالها لهذه القوى السياسيّة وجود، ولولا الأزمة والدعم الخارجيّ لما وُجدت، وأما الذين اجتمعوا في رميلان فكانوا مواطنين سوريين، اجتمعوا في أرض سوريّة بإرادة وطنيّة سوريّة، وبذلك فمن الغريب أن تدّعي منصات صُنعت في الخارج وفي أحضان حكومات تدعم الإرهاب أنّها أكثر حرصاً على الوطن وسلامته من التقسيم.

ما يُقال عن مجلس سوريا الديمقراطيّ وقواتها والمشروع الفيدراليّ هو إعادة لما قيل قبلها عندما تمّ الإعلان عن الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة وتأسيس وحدات حماية الشعب والمرأة. ولو أنّ أبناء هذه المناطق انتظروا الاستقرار ونضوج حالة التوافق في سوريا لكانت هذه المناطق منهوبة، منكوبة، مسلوبة، وبقي الإرهاب الداعشيّ جاثماً على صدور الأهالي ينفّذ أحكام القصاص وتقطيع الأوصال والرجم ويجاهد بالنكاح، فهل كانت وقتها ستثبت أنّها أكثر وطنيّة وحريصةً على وحدة سوريا؟ والحقيقة أنّ كلّ هؤلاء هم أبواق الإرهاب ومناصروه ودعاته.

عندما كانت مناطق الفيدراليّة نهباً للعصابات الظلاميّة تعيث فيها فساداً وتمعن في ارتكاب الجرائم والإساءة إلى الأهالي لاذ الكثيرون بالصمت، ولكن عند انطلقت مسيرة التحرير بدأت الدعاية السوداء تنتقص من عمليات التحرير وتفبرك تهم التهجير والإبعاد القسريّ، رغم أنّ مشاهد استقبال الأهالي للقوات المحرّرة وحقيقة عودة الأهالي النازحين إلى قراهم المحرّرة وانطلاقهم بتنظيم حياتهم يكذّبُ كلّ تلك الدعايات، وما يُفهم منها أنّها تقف في صف الإرهاب وتدعمه، وأمّا الموقف السياسيّ العربي فلم يهتز ضميره المُصاب بالبلادةِ والخدرِ الكاملِ، ولاذ بصمتِ القبورِ يوم وقعت مأساة كوباني واستبيحت المدينة وقراها على يد أعتى هجمةٍ بربريّةٍ، وكذلك الأمرِ في الحصار المستمر لمناطق الكرد، ولذلك كان متوقعاً مع إعلان الفيدراليّة تعالي الأصوات رفضاً لها وتستخدم عبارات التخوين، وقد منحت زوراً صلاحيّة توزيع شهادات الوطنيّة، ولنتأكدَ أنّنا أمام مشكلةٍ حقيقيةٍ متجذّرةٍ في ثقافةِ البعضِ وهي فقدان الثقة، ولكنَّ ظروفَ الحربِ زادتها رسوخاً، ترى من يمنع اليوم قيام تركيا بمغامرة تدخّلٍ عسكريّ موسّعٍ عبر الحدود الشماليّة ويتصدّى

لقوى الإرهاب بمختلفِ مسمياتها؟

الفيدراليّة تمنع التقسيم

مشروع الفيدراليّة الديمقراطيّة لا يهدف أبداً إلى إنشاء كيانٍ جديدٍ مستقلٍ من أيّ نوع، فهو ليس مشروع تجزئة أو تقسيم لسوريا، وإنّما هو مشروع توحيد على أساس قبول التنوّع والتباين الثقافيّ، السياسيّ، الدينيّ واللغويّ على أنّها عوامل غنى للمجتمع السوريّ ككلٍّ، وهو ليس مشروع الأغلبيّة أو نظام نخبويّ يقوم على الاصطفاء والانتقائيّة.

وأمّا توصيف الفيدرالية بأنّه مساسٌ لوحدةِ الأراضي السوريّة وما يتبع ذلك من تهم التقسيم والانفصالِ، فتلك ليست تهمة مستجدّة، فالاتّهامَ بالانفصاليّة كان جاهزاً ومحتملاً بأنَّ يُوجّه لأيّ كرديّ وقد يُعتقل على ذمتها، والصحيحُ أنَّ التقسيمَ لإماراتٍ دينيّةٍ على أساسٍ مذهبيّ واقتطاعَ الأرضِ كان في صلبِ مشروع فصائلِ المعارضةِ الموالية للتنظيماتِ ذاتِ الفكرِ القاعديّ المتطرّفِ ولاقى ذلك دعماً عربياً وتركيّاً. كما أنّ الحرب قطّعت أوصال البلد وباتَ الانتقال من حي لآخر يتطلب سفراً لساعات طويلة، فيما الانتقال في مناطق الفيدراليّة لا يستغرق أكثر من زمن السفر.

الفيدراليّة تعني بالنسبةِ للحكومةِ التركيّةِ إغلاقَ الحدودِ في وجه مشروعها بأخوَنةِ المنطقةِ وزعامتها للعالم الإسلاميّ والوصول إلى العمق العربيّ وما يتصل بذلك من مشاريع اقتصاديّة كان خط الغاز القطريّ أحدها.

وإذا كانَ الدستورُ يحاكي وجوداً وثقافةً واحدةً ويتبنى مفهومَ الدولةِ القوميّةِ ذات النظام المركزي دون التعدّديّة فهو لايزال بعيداً عن مقاربة معنى الديمقراطيّة وقاصرٌ عن استيعابِ حالاتِ التنوعِ في النسيجِ الوطنيّ والخصوصيات الثقافيّة، ولا يلبي حاجاتِ المَجتمعِ السوريّ ناهيك عن المكوّناتِ الأثنيّة بما فيهم الكرد، ولذلك فالتعديل الدستوريّ هو أحدُ أهمّ الخطواتِ المطروحةِ على طريقِ الحلِّ ليشكّل الإطار القانونيّ للتعدّديّة السياسيّة والثقافيّة.

المشروع الفيدراليّ لن يكونَ بأيّ حالٍ من الأحوالِ مشروعَ تقسيمٍ أو تجزئةٍ لسوريّا بل مشروعَ حلٍّ لأزمتها، وتوصيفُ الفيدراليّةِ بالتقسيم أو الانفصالِ ينطوي على مغالطةٍ، لأنَّ الكرد في منطلَقاتهم الفكريّةِ والإيديولوجيّةِ وصلوا لمرحلةٍ متقدّمةٍ يؤمنون فيها أنّ عصرَ الدولِ القوميّةِ قد ولّى إلى غير رجعةٍ كنموذج الدولة التركيّة والسوريّة القائمتين على القوميّة الذي يَقومُ على قوميّةٍ واحدةٍ ولغةٍ واحدةٍ وثقافةٍ واحدةٍ، والإيرانيّة القائمة على المذهب الدينيّ، ولتكون الدولةِ الديمقراطيّةِ التعدّديّةِ الإطار الذي يحافظ فيه كلُّ مكوّنٍ على خصوصيّته وسهمه على قدم المساواةِ مع غيره من المكوّناتِ في الحالةِ الوطنيّةِ، ولاَ يمكنُ لأيّ دولةٍ في العالم الادعاءُ بأنّ كلَّ مواطنيها ينحدرون من جذرٍ عرقيّ تاريخيّ واحدٍ وأنّهم من قوميّة واحدةٍ، إلى جانبِ أنّ الدول ذاتِ نظام الحكم المركزيّ لم تستطع تحقيقَ معدلاتِ نمو اقتصاديّ أعلى بالتوازي مع رفع مستوى المعيشة لكلِّ مواطنيها وأن تتساوى أنماطُ الحياةِ على سائرِ جغرافيتها، وما الفيدرالية بهذا المعنى إلا شكلٌ متطورٌ لنظام الإدارةِ المحليّةِ المعمول في كثير من دول العالم، وفي سوريا فشلت تجربة الإدارة المحليّة في تحقيقِ شعارها «حكمُ الشعبِ نفسَه بنفسِه ولنفسِه» بسبب تغييب الشعب، نظراً لصرامةِ الرقابةِ الأمنيّةِ وتراكم الصلاحيّاتِ والمسؤوليّاتِ والامتيازاتِ في المركز، وعدم وجودِ صلاحياتٍ موسّعةٍ للمحافظاتِ وتغييبِ بعضِ أجزاءِ الوطنِ لدرجةِ الإهمالِ لأسبابٍ سياسيّةٍ، والوصايةِ عليها من قبلِ العقليّة الحزبيّة والفساد الذي نخر مفاصلَ الدولةِ، ومن جهة أخرى فمن الأهميةِ بمكانٍ أن نستذكرَ تاريخَ سوريا الحديثِ وفشلَ محاولاتِ المحتلِّ الفرنسيّ تقسيم البلاد تكرار في العشرينيات وإنشاء دويلات على أساسٍ طائفيّ وعرقيّ، فالمكوّنات السوريّة محكومةٌ بالتعايش، وفي تجربةِ إنجاز الاستقلال الوطنيّ وإجلاءِ المستعمرِ الفرنسيّ اتّحدت مع بعضها في مواجهته وناضلت معاً، والتقسيم إنّما حدث في مستوى الفكرِ والانتماء نتيجة الأزمة وارتباط أطراف المتصارعة بقوى مختلفة.

ما يُنتظر من الفيدراليّة هو تحرير الجغرافيا السوريّة

مشروع الفيدراليّة هي عمليةِ فرزٍ حقيقيّةٍ أشمل لأنصارِ الحلّ السياسيّ الذي يضعُ حدّاً للحرب على ذمةِ أجنداتٍ خارجيّةٍ للوصول إلى السلطة ويحقن دماءَ بقية السوريّين، واختبارٌ لصدق النوايا بالحلّ وبعبارةٍ أوضح هو امتحانُ الوطنيّةِ الحقيقيّةِ والمسارِ السلميّ التزاماً وعملاً وليس شعاراتٍ وتنظيراً، ويرسمُ المعالمَ والآفاقَ المستقبليّة لسوريّا الديمقراطيّةِ التعدّديّةِ التي تحظى كلّ المكوّنات في كنفها بحقوقها كاملةً ويضمدُ جراحَ الحربِ

ويكونُ جسرِ ترابطٍ وتواصلٍ عابرٍ لكلّ الأطيافِ بعدما قطّعت الحربُ الطائفيّةُ أوصالَ البلاد وحوّلتها إلى جزرٍ نائيةٍ، ويستندُ الإعلانُ لتجربةٍ ناجحةٍ أثبتت فعاليتها وصحّتها من خلالِ مجلس سوريّا الديمقراطيّ وقواتها التي تمضي في تحقيق نجاحاتٍ كبيرةٍ وتحرّر الأرض وتستعيد الإنسان وتخلّصه من ربقةِ العبوديّةِ والظلم على أيدي مرتزقة داعش المدعومين إقليميّاً، وليتجاوزَ النظامُ الفيدراليّ حدودَه الجغرافيّةِ ليكونَ رؤيةً لحلٍّ شاملٍ للأزمةِ يعزّزَ كرامةَ الوطنِ بالمحافظةِ على وحدته وكذلك المواطنِ الذي كان محكوماً بالوصاية. وإذ كنا على قناعةٍ أنَّ الحلَّ يجب أن يكون سوريّاً فالأولى أن يكون انطلاقُه على أرضٍ سوريّةٍ.

تشكيلُ وحدات حماية الشعب أدّى إلى إيجادِ حالةٍ من الاستقرارِ والأمنِ والسلامةِ، فشكّلت البيئةَ والحاضنةَ لإعلان الإدارةِ الذاتيّةِ في المقاطعاتِ الثلاث وتحريرِ كوباني، ومن ثم كانت مساهمة الكرد في مشروعِ سوريا الديمقراطيّة عبر مجلسها السياسيّ وقواتها التي حرّرت الشدادي وردّتِ العدوانَ عن كري سبي، وواصلت ومعها أبناء الشمال السوريّ في قوات سوريا الديمقراطيّة مسيرَها لتحرير سدَّ تشرين وسطّرت ملاحم بطوليّة في ريف حلب، وأزاحت غيوم الظلام عن مدينة الطبقة واليوم ترسم ملامح سوريا المستقبل في المعركة الكبرى لتحرير مدينة الرقة، وإسقاط الإرهاب في عاصمته المزعومة. وما يُنتظر من مشروع الفيدرالية بعد إعلان قانون التقسيم الإداريّ وصدور قانون الانتخابات هو مواصلة المسار حتى تحرير كامل الجغرافيا السوريّة الوطنيّة بتوافق سائرِ مكوّناتها وتوحيدِ الجبهةِ والبندقيةِ ليكونَ الإرهابُ هو أولويةُ المرحلةِ، إذ أنَّ أزمة السوريّين ومحنتهم مستمرّة في مستوى النزوح والهجرة والغلاءِ والفقرِ والخدماتِ، ولازال الكثيرون يتطلّعون إلى الحدِّ الأدنى من الحياة فيما لم تجتمع إرادة المتخالفين على إنهاءِ حالةِ الحربِ، ولازالت شروطُ الحوارِ هي ذاتها أسبابُ الحربِ، وبالتالي لم تتبلور حتى الآن رؤيةٌ واضحةٌ لآلياتِ الحلّ ليصارَ إلى وضع برنامجٍ زمنيّ، وسيستمرُّ واقعُ الحربِ مادام الحلّ يُنظرُ إليه بعينِ التخوينِ والتقسيم أو يُعتبرُ وهماً، ولايزال الكثيرون بانتظار الحلِّ المُستورَدِ من الخارج ممهوراً بخاتم الكبار، فقانون الحروب بالوكالة يقضي بأن يتقاسم الكبارُ الغنائمَ فيما الوكلاء هم قرابين المحرقة.

الفيدراليّة انتصارٌ للسلم الاجتماعيّ على ثقافة الحرب

من نافلة القوى أنّ القوى الإقليميّة والدوليّة لها أجنداتها ومصالحها، ومشاريع خطوط نقل الطاقة، وليس صحيحاً أنّها تعمل لإقامة الديمقراطيّة في سوريا، أو حريصة على مصالح الشعب السوريّ، وكلّ ضحايا الحرب هم مجرّد أرقام تُطرح في سياق المساومة دون اعتبار للقيمة الإنسانيّة، وما يجري هو صراع الإرادات الدوليّة ميدانه الجغرافيا السوريّة، وتحوّل لحربٍ بالوكالة استنزفت طاقاتها الوطنيّة، ورغم أنّ المؤشّرات باتت واضحة لوصول نموذج الدولة القوميّة بالمنطقة إلى حافة الهاوية إلا أنّ الحرب السوريّة تؤكّد توافقاً دوليّاً على بقائها.

القضية الأساسيّة والمشكلة المتجذرة التي تعانيها شعوب الشرق الأوسط هو عدم وجود أقنية الحوار التي تُصل إلى الديمقراطيّة، وسيادة ثقافة التهميش والإقصاء، فهذه الشعوب ليست ضحايا الأنظمة الشموليّة الحاكمة والتي ارتكبت مجازر بحق الثقافة، بل لأنّ العقول مازالت رهينة الماضي ومعتقلة في زنازين التخلف والتاريخ المزور، وتعكس الشعوب هذه الثقافة في الحياة اليوميّة، حتى إذا ما رفعت الحكومات القيود، بادرتِ الشعوب للتنازع، وهذا ما جعل الكثيرين يندب حكومات الاستبداد لأنّها كانت ضمانة منع النزاعات الأهليّة وفق اعتقادهم، وقد انحسر الوجدان والعقل الجمعيّ، وباتت الناس أسرى صنميات افتراضيّة تمثلها السلطة، ولذلك فهي لم تعتد الحوار ولا تحسن لغته، بل تنتظر برامجه المستوردة لتتخذ مواقفها وفقها. لذلك فإنَّ كلّ السوريين اليوم مدعوون لتحمّل مسؤوليّاتهم التاريخيّة، فجراح تنزف دماً واحداً زمرته «سوريّ» واستمرارُ النزف ضعفٌ لسائر الجسد السوريّ، والمطلوب من الجميع الاضطلاع بواجبهم الأخلاقيّ والوطنيّ لوقف النزيف، والاحتكام إلى لغة الحوار، ومواصلة محاربة الإرهاب لتهيئة البيئة لحوار سوريّ-سوريّ، والانطلاق بالتوافق في مرحلة إعادة إعمار البلاد في مستوى الفكر والبنية التحتيّة.

اليوم يتجاوز الكرد عقوداً طويلة من التهميش والإلغاء والإقصاء والتعريب الممنهج للوجود، وكذلك كلّ مآسي الحرب وما تضمنته من استهداف مسلّح لهم في قراهم ومدنهم. ويردوّن على ذلك بمدّ جسر الوطنيّة والديمقراطيّة وطرح مشروع أخوة الشعوب والتعايش السلميّ، لذلك يمكن القول أنّ الفيدراليّة انتصارٌ للسلم الاجتماعيّ مقابل الحرب الطائفيّة التي ترزح البلاد تحت وطأتها في عامها السابع. وكلّ ما تخشاه تركيا هو انتقال العدوى إليها، لأنّها خطوةٌ تبدأ بسوريا ولكنّها ستنتهي في تركيا حتماً، ومن شأنها التأثير في الوضع العام لمنطقة الشرق الأوسط بكونها نموذج الحلّ لأزمة تعاني دول المنطقة من أمثالها.

كرد إيران...
تطلعات للحرية في ظل ولاية الفقيه

لا توجد قرائن قطعيّة تدل على عدد السكان الكرد في روجهلات أو إيران، وهذه مسألة مهمة بعدما أضحت الأرقام سلاحاً سياسيّاً في مجمل قضايا الشرق الأوسط التي تزخر بتنوعٍ قوميّ ودينيّ مذهبيّ.

وبالنظر إلى أنّ كلّ دول المنطقة تتبنى نموذج الدولة القوميّة القائمة على تقديس ثقافة ولغة وتاريخ محدد على أساس الغلبة أو السلطة، فإنّ المكونات التي يُشار إليها بالأقليات (على أساس العدد) تعيش حالة إقصاء وتهميش، ويأتي الكرد على رأس هذه المكوّنات.

يعتبر الكرد ثالث أكبر قوميّة من حيث الكتلة العدديّة في إيران بعد الفرس والأذريين، ويتركز وجودهم في جبال زاغروس على امتداد الحدود مع تركيا والعراق، وبذلك فهم يجاورون إخوتهم الكرد في هذين البلدين، ويتوزعون على عدة محافظات أكبرها كرمنشاه بتعداد ٣ ملايين، إيلام، سنندج، أذربيجان الغربيّة «أورميا»، كردستان، لورستان. وتُقدّر بعض المصادر غير الكرديّة نسبتهم بحوالي ٧-٩٪ من إجمالي السكان الذين يتجاوزعددهم ٧٥ مليون نسمة، ولكن المصادر الكرديّة تقدر نسبتهم بـ ١١٪. وبذلك يناهز تعدادهم ٨ ملايين.

تاريخيّاً لم تعترف إيران بخصوصيّة العرق الكرديّ، وهو ما يتطلع إليه كرد إيران كما هو حالهم في عموم المنطقة، وقد سجّل كرد إيران سابقة تاريخيّة محدودة في إقامة حكم مستقل، بإعلان جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦والتي دامت أقل من سنة، ولكنها محطة تاريخيّة مهمة لتُلهم الشعور الكرديّ عامة- والإيرانيّ منه خاصة- بالاستقلال.

من التاريخ

الوجود الكرديّ موغلٌ في القدم في إيران ويعود لقرون طويلة قبل الميلاد، فقد ظهرت مملكة لولو (اللولوبيين)

الكردّية في الألف الثالث قبل الميلاد، فعلى أرضها قامت مملكة ماد (الميديين) الكردية ٧١٤ ق م -٥٥٠ ق م. وورد في مخطوطة قديمة من كتاب «أعمال أردشير بن بابك بن ساسان» أنَّ صراعاً اندلع بين مؤسس الدولة الساسانيّة أردشير الأول وملك كرديّ يُدعى «ماديغ»، وكان ذلك بداية القرن الثالث، والمفارقة أنَّ موسوعة اللغة الفارسيّة «لغت نامه» تشير إلى أنَّ والدة أردشير الأول كانت كرديّة. وفي الحقبة ما بين القرنين ١٠-١٢ كانت هناك إمارتان كرديتان تهيمنان على المنطقة الكرديّة في إيران، هما الحسنوية البرزكانية (٩٥٩-١٠١٥) والعنازيّة (٩٩٠-١١١٧)، وفي القرن ١٤ وصلت إمارة أردلان (١١٦٩-١٨٦٧) أوج قوتها إلى أن أنهى الملك القاجاري ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) نفوذ الأردلانيين عام ١٨٦٧. والدولة الزندية (١٧٥٠م-١٧٩٤م) التي أسسها كريم خان زند واتخذ من مدينة شيراز عاصمة لدولته التي ضمّت مناطق واسعة من كردستان وفارس وأذربيجان والبصرة. وأولى محاولات الانفصال للأكراد بدأت في عام ١٨٧٨، حين حاول الشيخ عبيد الله النقشبنديّ تأسيس دولة كردستان فحررت قواته مدناً في محافظة أذربيجان الغربيّة لكن الدولة القاجاريّة قمعَتها وأخذت المدن منها.

حاول الصفويون أثناء فترة حكمهم إخضاع القبائل والإمارات الكرديّة لنفوذهم، وأدّت هذه المحاولات إلى صراعات دمويّة انتهت بالقضاء على الكرد، فعوقبوا خلال حكم تاهماسب الأول (١٥١٤-١٥٧٦) بتدمير معظم قراهم وتهجيرهم إلى جبال البرز وخراسان.

ثورات القرن العشرين

مع بداية القرن العشرين وقعت ملحمة دمدم ما بين عامي ١٩٠٩-١٩١٠ وهي من أهم المعارك التاريخيّة الموثّقة. وخاضها الكرد في المنطقة القريبة من بحيرة أورميا بقيادة الأمير خان بن جهزيرين (ذو الكف الذهبيّ)، فيما قاد القوات الإيرانيّة حاتم بيك.

في عام ١٩٢٠ قاد إسماعيل آغا شكاكي (سمكو) انتفاضة ضد الحكومة الإيرانيّة طلباً للاستقلال بكردستان على رأس ٤٠ ألفاً من أبناء عشيرته الشكاك القوية، وتواصل مع الشيخ محمود الحفيد في السليمانيّة عام ١٩٢٣، وفي عام ١٩٢٥ أصبح رضا خان شاهاً على إيران، فطبّق سياسة التحكم بجميع الأقليات وصهرها، فجهز حملة عسكريّة اجتاحت مناطق سيطرته في أورميا واضطرته للجوء إلى العراق والإقامة في شمالي رواندوز. وظل سيمكو حتى عام ١٩٣٠ يخوض الصراع المسلّح ضد القوات الإيرانيّة والتركيّة والعراقيّة وفي أيلول عام ١٩٣٠ استدرجته الحكومة الإيرانيّة للتفاوض إلى مدينة شنو حيث اغتيل غدراً.

وفي خريف عام ١٩٣١ اندلعت الانتفاضة التالية في إيران؛ في الجنوب اندلعت انتفاضة بقيادة جعفر سلطان هورمان، من منطقة همدان. وتمّ إخمادها بقسوةٍ وأعلن بعدها ممثل كردستان في البرلمان الإيرانيّ أن ليس ثمّة مشكلة كرديّة في إيران. وزعم أنّ الكرد يعتبرون أنفسَهم إيرانيين، ويفكرون بإيران فقط. واتُخذت سياسة حرمت الكرد من استخدام لغتهم، ومُنعوا ارتداءَ أزيائهم القوميّة. وأُلقي بمخالفي هذه القواعد في السجون، وأُبعد آخرون خارج البلاد.

عاش الكرد حياة مريرة في ظل حكم الشاه محمد رضا بهلوي، وشاركوا معظم الشعب الإيرانيّ الحماسة للانقلاب على حكم الشاه الذي تجاهل كل تطلعاتهم للحريّة وتخفيف الضغوط عنهم

الانتفاضة الكرديّة الثالثة قادها الشيخ حمه رشيد خان عام ١٩٤١، كانت قبليّة محضة استغلت فراغ السلطة. واتبعت أسلوب الإغارة، فاستولى على مهاباد وإقليم سقز - بانه. وظل مستقلاً حتى طرده الجيش الإيرانيّ، فلجأ إلى العراق عام ١٩٤٢، وعندما عاد إلى إيران عام ١٩٤٥ على رأس قوة قوامها ٢٠٠ فارس تحاشى الاصطدام المسلح مع الجيش الإيرانيّ.

جمهورية مهاباد محطة مهمة في تاريخ كرد إيران

في عام ١٩٤١ دخلت قوات الحلفاء إيران، ومعها القوات السوفيتيّة، وتمركّزت شمال البلاد، وأُطيح بالشاه رضا، ونُصِب ابنه محمد رضا بدلاً عنه. وفي كانون الثاني ١٩٤٥، أعلنت أذربيجان الإيرانيّة حكومةً

يساريّةً مستقلة مدعومة من السوفييت، بقيادة الحزب الديمقراطيّ الأذربيجانيّ، وترأسها جعفر بيشواري. وفي ١٥/٨/ ١٩٤٥، تأسّس الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ الإيراني PKDI في مهاباد، بزعامة قاضي محمد علي قاسم. الذي تواصل مع الزعيم الكردي الشيخ عزالدين الحسينيّ. وفي ٢٢/١/ ١٩٤٦ قام بالإعلان عن قيام جمهورية كرديّة شعبيّة مستقلة عاصمتها مهاباد، وأُنتخب قاضي محمد رئيساً للجمهورية، فبادر إلى مشاورة لتشكيل الحكومة، وفي ٢٣ نيسان ١٩٤٦، عقدت معاهدة بين الحكومة الديمقراطيّة (اليساريّة) الأذربيجانيّة وبين الحكومة الوطنيّة الكرديّة، تأكيداً للصداقة والوحدة بينهما. واستمرّت الجمهورية حوالي ١٠ أشهر. فيما مارست الولايات المتحدة الأمريكيّة ضغطاً على الاتحاد السوفييتيّ لوقف الدعم للكرد وسحب قواته، ومع استجابة السوفييت، زحف الجيش الإيرانيّ بدعم بريطانيّ لاستعادة أذربيجان، واحتلال مهاباد، والقضاء على الجمهورية الفتية، وتمّ إعدام الشهيد قاضي محمد وثلاثة من مساعديه في ٣١/٣/ ١٩٤٧ في ساحة چرچرا بمدينة مهاباد. وخلال العمر القصير للجمهورية تأسست منظمات حكوميّة ومدنيّة وصدرت العديد من الصحف والمجلات باللغة الكرديّة، واتخذت الجمهوريّة علماً خاصاً ونشيداً وطنيّاً.

في منتصف عام ١٩٦٧ ثار عدد من العشائر الكرديّة في غرب إيران واستفادت من دعم الحزب الديمقراطيّ الإيرانيّ واستمرت نحو عام، حيث أخمدت القوات المسلحة الإيرانيّة الثورة ولتثبت الوضع القائم في مهاباد (محافظة أورميا).

سقوط حكم الشاه والانقلاب على الكرد

عاش الكرد حياة مريرة في ظل حكم الشاه محمد رضا بهلوي، وشاركوا معظم الشعب الإيرانيّ الحماسة للانقلاب على حكم الشاه الذي تجاهل كلّ تطلعاتهم للحريّة وتخفيف الضغوط عنهم، وحقيقة الثورة أنّها انطلقت من الجامعات وبريادة الشباب، ولكن سرعان ما قامت المؤسسة الدينيّة بالوصاية على الثورة ومصادرتها، وفي شباط أُعلن عن انتصار الثورة الشعبيّة الإسلاميّة بعودة «آية الله الخميني» إلى البلاد في شباط ١٩٧٩، وتوقّع الكرد تحسين أوضاعهم العامة وتحصيل الحكم الذاتيّ، وهو أمرٌ رفضته السلطات الإيرانيّة بالمطلق، واعتبرت أنّ الطابع الدينيّ للدولة كفيلٌ بتحقيق ما تصبو إليه القوميّات الأخرى. في ٣ /٣/ ١٩٧٩ عقد الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ (حدكا) مؤتمراً جماهيريّاً حاشداً في مهاباد، معلناً استئناف العمل السياسيّ، وحاول الحوار مع السلطة الجديدة لتحصيل حقوق الكرد.

اجتاحت موجة الحراك الشعبيّ الوطنيّ شرق كردستان بعد سقوط حكم الشاه، ووقعت سلسلة من الثورات المضادة للثورة في مختلف أنحاء البلاد (خوزستان، بلوشستان)، لتبشر بثورة شاملة. وفي آذار عام ١٩٧٩، بادر الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ

الإيرانيّ بصياغة خطة من ثماني نقاط للاستقلال الكرديّ وأعلنها على الملأ. واندلعت الثورة في منتصف آذار عام ١٩٧٩، وسيطر الكرد المحتجون على مراكز الشرطة ومقرات قيادة الجيش وأجزاء من ثكنات الجيش في سنندج، وفشلت قوات الجيش في تفريقهم. ونقلت وكالات أنباء غربيّة أنَّ الثورة بدأت وتغلب رجال القبائل الكرديّة على الجنود الإيرانيّين في مدينة باوه. ثم انتشر الاضطراب إلى مناطق أخرى يسيطر عليها الكرد بعد استيلاء الثوار على المدن وحاميات الجيش في مدن ديوان داره وسقز ومهاباد. واختبأ العديد من القيادات الكرديّة بعد أن أمر آية الله الخميني بإلقاء القبض عليهم، وصرحت تقارير صحيفة إيرانية في هذه المرحلة أن عدد القتلى بلغ حوالي ٦٠٠ قتيل.

وفي ٣/٢٨/ ١٩٧٩ توجّه وفدٌ كرديٌّ إلى (قم) برئاسة الدكتور عبد الرحمن قاسملو (عضو مجلس الخبراء الذي شكلته الثورة الإسلامية، نائباً عن كردستان)، لعرض المطالب الكرديّة المتواضعة على آية الله الخميني، ولكن الوفد فُوجئ برفضه الاعترافَ بالحكم الذاتيّ للأكراد، في نطاق الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة، وأكّدتِ السلطة أن الطابع الدينيّ للجمهورية الإسلاميّة كفيل بتحقيق ما تصبو إليه القوميّات. فالخمينيّ كان يسعى إلى إضعاف حركات اليسار الإيرانيّ من خلال سحق القوى الكرديّة، فقد كانت هذه القوى -كما الحال في العراق وتركيا وسوريا- ملجأ تقليديّاً لكلّ فروع الحركات اليساريّة والماركسيّة.

ما حدث بعد الثورة يعيد للأذهان الانقلاب الأتاتوركيّ على كرد باكور لجهة التنكر للحقوق عام ١٩٢٣، مع فارق بسيط هو شعار العلمانيّة الكماليّة، والدينيّة المذهبيّة الخمينيّة، وكان الانقلاب سريعاً وصار يُنظر للكرد نظرة تخوين، وأنّهم سبب زعزعة استقرار «الجمهوريّة الإسلاميّة» حديثة العهد، فيما امتنع الكرد السُّنة عن التصويت لقيام النظام الإسلاميّ في نيسان عام ١٩٧٩ في الاستفتاء الذي أخذ شكل الأمر الواقع وأُغلق الباب أمام فرصة الحكم الذاتيّ. وتعمّقت الأزمة بعد الحرمان المتعمد للكرد ممثلين بالدكتور عبد الرحمن قاسلمو من المشاركة في اجتماع مجلس الخبراء عام ١٩٧٩، والذي كُلف بمهمة صياغة الدستور، وكان السبب مذهبيّاً في أحد جوانبه. أدّى رفض الخمينيّ منحَ الكرد نوعاً من الاستقلال إلى تدهور الوضع في كردستان، وكان ردّ فعل الكرد المباشر أن طردوا القوات الإيرانيّة من مدنٍ كرديّةٍ، وفي نيسان عام ١٩٧٩اندلعتِ الاشتباكاتُ بين قوات الحرس الثوريّ وقوات البشمركه الكرديّة الإيرانيّة في المقام الأول الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيرانيّ (KDPI) وكومله اليسارية (منظمة ثوريّة من كادحي كردستان). وقبل نهابة نيسان اندلع قتال طائفيّ أيضاً بين الفصائل الكرديّة والآذرية في المنطقة، ما أسفر عن سقوط مئات الضحايا بمدينة نقده، التي يقطنها الكرد والآذريون. وقام الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ بتعبئة الجماهير، بينما بدأت حملة عسكريّة حكوميّة بعد فتوى للخميني يوم ١٧ آب ١٩٧٩ دعا فيها إلى «الجهاد ضدّ الكفرة في كردستان» استمرّت الحملة العسكريّة ثلاثة أسابيع بهدف سحق الكرد في معاقلهم سقز ومهاباد بشكلٍ أساسيّ. واشتدت المصادمات وتصاعدت فصرّح الخمينيّ: «إنّ ما نواجهه ليس قضية كرديّة إنّما قضية شيوعيّة».

في ٢٠ آب عام ١٩٧٩، بدأ الجيش الإيرانيّ حصار مهاباد. وقبل الـ ٣٠ من آب، ذّكر أنهم تمكنوا من تطويق المدينة بالكامل وانتهت ثلاثة أيام من المفاوضات إلى الفشل، ودخلت القوات الإيرانيّة المدينة يوم ٣ من أيلول تدعمها مقاتلات F-٤ وأكثر من ١٠٠ دبابة. وبغطاء مدفعيّ، تمكنوا من السيطرة على المدينة بعد عدّة ساعات من القتال. كان الانكسار العسكري في مهاباد خسارة كبرى للثوار، وبعد ذلك واصلت القوات الإيرانيّة الزحف إلى المدينة الأصغر وهي بانه. وخلال الحصار قتلت أكثر من ٥٠٠ شخص.

كان الانكسار العسكريّ للثوار نتيجة القوة الفائقة للهجوم الإيرانيّ، واستخدام المدفعية الثقيلة والدبابات والغطاء الجويّ، ولكن المقاومة كانت قوية. ورغم الخسائر الفادحة، هرب الجزء الأكبر من البشمركه الكرديّة من الاعتقال وتراجعوا إلى الجبال. استأنف

الكرد هجومهم بعد ستة أسابيع، عائدين إلى مهاباد ومقاتلين بفعالية القوات الإيرانيّة المدرعة بقنابل المولوتوف والقذائف الصاروخية. وفي نهاية تشرين الثاني هاجموا أيضاً سنندج وسقز وغيرها من المدن والبلدات الكرديّة. واستمرت المبادرة الكرديّة الفعالة في حين كانت الحكومة الإيرانيّة منصرفة عنها بأحداث أخرى في الدولة، مثل أزمة رهائن السفارة الأمريكيّة في طهران.

فتوى الخمينيّ وتكفير الكرد

وفي خطاب ألقاه الخميني في ١٧ كانون الأول عام ١٩٧٩، نادى فيه بمفهوم تعارض الأقليات العرقيّة مع المذاهب الإسلاميّة. واتّهم أيضاً أولئك الذين لا يرغبون في اتحاد الدول الإسلامية بخلق قضية القوميّة بين الأقليات. وقد تمّ تبادل وجهات نظره من قبل الكثيرين في القيادة الدينيّة ففتحت السلطة الإيرانيّة جبهاتِ حربٍ داخليّة ضدّ الكرد.

في هذه الأثناء تولّى أبو الحسن بني صدر الرئاسة الإيرانيّة الجديدة. في أواخر كانون الثاني عام ١٩٨٠، ولم تنجح وحدات الحرس الثوري والكرد المناصرون للحكومة في قمع الثوار في المنطقة، ما أدى إلى استمرار الأزمة حتى الربيع. استعادت قوات الحكومة معظم المدن الكرديّة من خلال حملة عسكريّة ضخمة، وإرسال الفرق العسكريّة المنظمة إلى المدن الكرديّة بما في ذلك سنندج وباوه ومريوان. ودمّرت قرى ومدن بأكملها لإجبار الكرد على الخضوع. وحكم آية الله خلخالي على الآلاف بالإعدام بعد محاكمات موجزة. وبحلول شهر أيار عام ١٩٨٠، كان الثوار الكرد لا يزالون يسيطرون على جزء كبير من طرق المنطقة وعلى المناطق الريفيّة وحرروا مرّة أخرى عاصمتهم مهاباد، واستمرّت سيطرتهم عليها مع توقف القتال في الصيف، وتعرضت مدينة سنندج للقصف الجوي بطائرات الفانتوم، في أيار عام ١٩٨٠، فأُلحقت بالأهالي والمدينة خسائرُ كبير في حين زادت التوترات الإيرانيّة العراقيّة. وبعد سقوط المدن والمعاقل الكرديّة في سقز ومهاباد وسنندج وسردشت في يد القوات الإيرانيّة انتقل المقاتلون الكرد إلى الجبال لتبدأ مرحلة حرب طويلة الأمد. حيث كانت الطائرات العموديّة تغير على معاقل الكرد والقرى التي يأوي إليها البشمركه. وشنَّتِ القواتُ الإيرانيّة هجوماً واسعاً في ١٧ آب عام ١٩٨٠، في منتصف شهر آب، سار الحرس الثوريّ إلى باوه التي كان يسيطر عليها ثوار القبائل دون استعدادات كافية فوقع في كمين كبير. ودفعت هذه الهزيمة الخميني للاقتراب من رؤساء الجيش والحكومة. ولم تحتمل القيادة الإيرانيّة الإسلاميّة الجديدة المطالب الكرديّة واختارت الأسلوب العسكري لسحق الاضطرابات. وأعلن الخميني فتوى الجهاد (الحرب المقدّسة) ضدّ الكرد، واعتبر بعض الشخصيات القوميّة الكرديّة الرئيسية «أعداء للدولة»، وشن هجوماً على القرى والمدن الكرديّة بدأ من باوه في محافظة كرمنشاه، بذريعةِ ضرب النشاطات اليساريّة وصرّح مهدي بارزكان، أول رئيس وزراء إيرانيّ بعد الانقلاب على الشاه، قائلاً: «إنّ التعبئة العسكريّة ضد الكرد قد أمر بها الخمينيّ بصفته قائداً أعلى للقوات المسلّحة الإيرانيّة، وكانت مبنية على معلومات مغلوطة». في أواخر شهر آب عام ١٩٨٠، فشل الجيش الإيرانيّ في استعادة مهاباد، التي سيطر عليها الكرد بالفعل لمدة ١٠ أشهر. واستمروا في الاحتفاظ بها لمدة خمسة أشهر أخرى، كما أصبحت مقاطعة كردستان مسرحاً للحرب العراقيّة الإيرانيّة. وعلى الرغم من أمر الرئيس بني صدر بوقف إطلاق النار على الكرد، في أعقاب الغزو العراقيّ، إلا أنّ الباسدران تجاهل ذلك واستمر في حملات مكافحة الانتفاضة.

الحرب العراقيّة الإيرانيّة والهدنة مع الكرد

في ٢٢ أيلول عام ١٩٨٠ شنّ العراق حرباً على جبهة واسعة ضد إيران وتلقى صدام حسين فيها دعماً عربيّاً وغربيّاً ، لكن الحكومة الإيرانيّة لم تنشغل عن الكرد فلم تألُ جهداً في قمع ثورة الكرد التي استمرّت وتزامنت معها انتفاضات الأقليات العربية والبلوشية والتركمانية، فبدأت القيادة الإيرانيّة بالتعامل مع الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ العراقي بزعامة

مسعود البارزانيّ المقيم في طهران، واتفقت معه على العمل سويّاً ضد أكراد إيران وضد نظام صدام وتصفية العناصر اليساريّة من حزبه، وألا يتدخل في شؤون كردستان إيران، وبالمقابل يحصل البارزانيّ على المال والسلاح والتسهيلات ويمكّن من تجميع قواته في زيوه وتُدفع لهم الرواتب.

لم يبتعد الكرد في إيران عن خطهم الوطنيّ، فقد ساهموا مع الشعب الإيرانيّ في الإطاحة بنظام الشاه بهلوي، ووجدوا أنّ حرب صدام تستهدف الوطنيّة فعرض الدكتور عبد الرحمن قاسملو على الحكومة الإيرانيّة الانضمام إلى جانب القوات الحكوميّة الإيرانيّة في الحرب، مقابل ضمان حقوق الكرد. ولكنّ السلطة الإيرانيّة لم تبدِ حماساً لهذا العرض. ونفذت عدداً من الإعدامات بحق الكرد في قرية باوه بقضاء نقده.

وعندما فرضت الضرورة على الحكومة الإيرانيّة التفرغ للحرب مع العراق، والتوصل إلى هدنة مؤقتة مع الكرد، أصدر الخمينيّ نداءً في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٨٠، دعا فيه إلى التفاهم وحلّ المسألة الكرديّة سلميّاً. واستجاب الحزب الديمقراطيّ الكردستاني في إيران PDKI لهذا النداء ببيان عنوانه «لبيك»، وتوقف القتال نتيجة لذلك. وتبع نداء الخمينيّ عقدُ سلسلةٍ من المباحثات بين قيادة الثورة الكرديّة وممثلين عن الحكومة الإيرانيّة، ولكنها لم تفضِ إلى نتائج إيجابيّة. واستمرت مجموعات من مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيرانيّ في القتال بمستوى منخفض حتى عام ١٩٨٣، كما تم تحويل القوات الإيرانيّة إلى الجبهة العراقيّة، مع تصاعد وتيرة الحرب العراقية الإيرانيّة.

مجدداً تلقى الكرد ممثلين بالحزب الديمقراطيّ الكردستاني في إيران الدعمَ من الاتّحاد السوفيتيّ ولكنه كان محدوداً، على خلفية موقف الحكومة الإيرانيّة المعارض للتدخل العسكريّ السوفييتيّ في أفغانستان، والمناهضة لحكومة أفغانستان الشيوعية.

ومع نهاية عام ١٩٨٠، أطاحت القوات النظاميّة الإيرانيّة والحرس الثوريّ بالثوار الكرد في معاقلهم، وقُتل نحو ١٠ آلاف كرديّ أثناء الانتفاضة، من بينهم ١٢٠٠ سجين سياسيّ، تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم في المراحل الأخيرة من الثورة، فيما استمرت مجموعات المقاتلين بتنفيذ هجمات متفرقة. وإذ لم تكن وحدات الباسدران فعّالة في مواجهة الكرد، فتمّ إسناد المهمة للوحدات المدعومة من الحرس الثوريّ في القتال مع العراقيين وبعض الكرد في أواخر كانون الأول.

رفض مطالب الكرد وسياسة الاغتيال

في ربيع عام ١٩٨١، التقى وفدُ الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ الإيرانيّ برئاسة غني بلوريان برئيس الجمهوريّة الإيرانيّة أبو الحسن بني صدر، وقدّم له مطالب محددة في ست نقاط أساسيّة، والذي عرضها على مجلس الثورة الإيرانيّة ولكنها قوبلت بالرفض.

أدّى موقف السلطة الثوريّة الإيرانيّة الرافض للحقوق الكرديّة إلى توتر الوضع في كردستان، فقاطع الكرد الاستفتاء الذي جرى على الجمهوريّة الإسلاميّة. فأمر الخميني، في تشرين الأول عام ١٩٨١ بسحق «التمرد الكرديّ» وسقطت مدينة بوكان الإستراتيجيّة، ليعود المقاتلون الكرد إلى الجبال من جديد.

في أواخر عام ١٩٨٢، وأوائل عام ١٩٨٣، استولت قوات الحكومة الإيرانيّة على طريق بيران شهر -سردشت، وقطعت طريق الإمدادات الكرديّة من العراق والتي كانت الشريان الحيويّ لتموين قوات الحزب الديموقراطيّ الكردستانيّ الإيرانيّ. وأصدر بسبب ذلك الدكتور عبد الرحمن قاسملو بياناً من إذاعة بغداد، في نيسان عام ١٩٨٣، ناشد فيه العالم لنصرة الشعب الكرديّ ضدَّ الحكومة الإيرانيّة.

كثّفت طهران المواجهة ضد الكرد مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانيّة، حيث كانت إيران تواجه الدعم العراقيّ للانتفاضة الكرديّة في إيران مع شنّ حملتها الخاصة لتشجيع انتفاضات جماعات مختلفة داخل العراق. وكان من المفترض في البداية أن الكرد العراقيين وإخوانهم الإيرانيّين سيتعاونون لاستغلال نقاط الضعف في كلا الجانبين. ولا عجب أن لم تكن بغداد ولا طهران على استعداد لقبول هذه النتيجة. وبدلاً من ذلك، أصر كلا الجانبين على تنظيم وحدات عسكرية كرديّة موالية لهما خاصة لزجّها في الحرب. وانقسم الحزب الديمقراطيّ الكردستاني العراقيّ والكرد

الإيرانيّون، لتبدأ سلسلة من الصراعات الداخليّة.

في كثير من مراحل الحرب العراقيّة الإيرانيّة تحوّلت المناطق الكرديّة على الحدود إلى جبهات، فتعرضت القرى والمدن الكرديّة للخراب والتدمير على يد قوات دولتين اختلفتا في كلّ تفاصيل السياسة ولكنهما اتفقتا في عداء الكرد، وقصفت قرى مثل حاجي عمران ومهران وشلير بقضاء بنجوين. ومُسحت قرية مريوان وقصر شيرين من على الأرض. وشنّت غارات على حلبجة وسيد صادق في شهر زور.

تعتبر السلطات الإيرانيّة الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ خارجاً عن القانون، وتصف أعماله ونشاطاته بالإرهاب، وبأنها لا تخدم المصلحة الوطنيّة، ولذلك تقوم المؤسسات الأمنيّة والاستخباريّة بملاحقة عناصره وتعقب نشاطاته، والحكومةالإيرانية منفتحةً على أطرافٍ كرديّة في هذا الصدد، كما تواصل القوات المسلّحة الإيرانيّة استهداف معاقل الحزب كما حدث في عمليات عامي ١٩٩٤، ١٩٩٦. كما لم يسلم قادة الحزب في الخارج إذ طالتهم يد الاستخبارات الإيرانيّة، فتمَّ اغتيال الدكتور عبد الرحمن قاسلمو، رئيس الحزب، واثنين من رفاقه في فيينا عام ١٩٨٩، وباغتيال الشهيد قاسملو عاد النزاع المسلّح. وفي عام ١٩٩٢ اغتيل صادق شرفكندي رئيس الحزب مع أربعة من القيادة الكرديّة، بمدينة برلين الألمانيّة.

رغم أنّ معظم النشاط العسكريّ والسياسيّ في إيران قد تمّ إخماده بالقوة بعد ثورة ١٩٧٩-١٩٨١، إلا أنّ جذوته لم تنطفئ، واستمرّ الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ الإيرانيّ في نشاطه المعارض طيلة فترة الثمانينيات. وفي عام ١٩٨٩ جدّد الحزب عملياته العسكريّة وأبرزها حادث عام ١٩٩٠ الذي قتل فيه نحو ٣٠٠ جندي إيرانيّ. ومنذ عام ١٩٩٦ وبعد حملة سياسيّة وعسكريّة فعّالة، تحوّل الصراع بين الحزب الديمقراطيّ والنظام الإيرانيّ إلى معارضة سياسيّة في الخارج. واعتباراً من نيسان عام ٢٠٠٤ تجدّدت انتفاضة كردستان الإيرانيّة بقيادة حزب الحياة الحرّة الكردستانيّ (PJAK) الذي عاود النضال المسلّح رغم محاولات إيران التعتيم على كلِّ أخباره، ويتمركز في المنطقة الحدوديّة مع إقليم كردستان-العراق بعد العدوان الإيرانيّ على قواعد الحزب عام ٢٠١١، واشتبك مع الحرس الثوريّ الإيرانيّ «الباسدران» ، وتنظر وسائل الحكومة والإعلام الإيرانيّة إليه بوصفه حركة انفصاليّة وتروّج لذلك لتبرير ممارسات العنف والعمل المسلّح، وتتجاهل حقيقة أنَّ هذا الحزب يسعى لتوفير مزيد من حقوق الإنسان للأكراد في إيران، ولولا انسداد الأفنية السلميّة وسياسة الرفض والإلغاء والحوار لما لجأ لحمل السلاح.

عموميّة النص الدستوريّ لغاية سياسيّة

الواقع أنّ الكرد في إيران يتعرضون لاضطهادٍ منظّم من قبل السلطات الإيرانيّة، والسياسة هي ذاتها لم تتغير، سواء كان شخص الرئيس راديكاليّاً محسوباً على مرشد الثورة أو منتمياً للتيار الإصلاحي المنفتح، ولا فرق يُذكر بين أحمدي نجّاد وروحانيّ، فتعليم اللغة الكرديّة ما زال محظوراً في المدارس، ولم ترفع القيود عن الأدب الكرديّ، وما يصدر من منشورات كرديّة يتمّ بإشراف المخابرات، وذلك على الرغم من أنّ البند ١٥ من الفصل الثاني ينصّ على حقّ الأقليات في استعمال لغاتها في المجالات التعليميّة والثقافيّة.

وعلى الرغم من أنّ المادة ١٩ من الفصل الثالث من الدستور الإيرانيّ تنصّ على عدم التمييز بين المواطنين الإيرانيّين على أساس عرقيّ، إلا أنّ المواطنين الكرد يعانون تمييزاً ضدّهم في فرص العمل والقبول في الجامعات، وأن من يشغل المناصب العليا في المناطق الكرديّة هم من غير الكرد، وأنّ مناطقهم هي الأقل حظاً من حيث التنمية والتأهيل والأعلى من حيث البطالة، وأنّ الكرديّ مهمّش بشكلٍ كبيرٍ ولا يسمح له بالتعبير السياسيّ الحرّ عن نفسه، حيث تقوم السلطات بحظر تشكيل الأحزاب الكرديّة، وقد أيّدت مطالب الكرد هذه وأكّدتها منظمات حقوقيّة معروفة. وبذلك فإنّ النص الدستوريّ جاء على نحو فضفاضٍ يمكن التلاعب بمضمونه وفق مقتضيات السياسة، وأُفرغ من محتواه، ليكون لصالح قوميّة على حساب آخرين.

ومن جهة أخرى فإنّ نحو ٦٠٪ من الكرد في إيران

هم من السنة أتباع المذهب الشافعيّ، ويتمّ التعاطي معهم على أساس المذهب لتضيع الخصوصيّة القوميّة، كما أنّ دستور الدولة يتخذ المذهب الشيعيّ مذهباً رسميّاً له، ووظيفة السلطة هي حماية المذهب ونشره، ما يعني حرمان بقية الأديان والطوائف ومن بينهم الكرد من حقوقهم السياسيّة، ضمن التوصيف المذهبيّ إضافة إلى العرقيّ. ولعل الكثيرين انطلت عليهم أبعاد هذه السياسة، فتماهوا في سياسة الدولة، لأنّها تنطوي على تذويب قضايا المكونات العرقيّة الأخرى في الإطار الدينيّ، وبالتالي محو خصوصيتها الثقافيّة والتاريخيّة، وتُواجه كل المطالب بتهم الانفصاليّة والتكفير والانتماء لجماعاتٍ سلفيّة. ولهذا نجد أنّ قضية الكرد الإيرانيّين كانت أقل حضوراً من قضية نظرائهم في العراق وتركيا، وبهذا تختلط مطالب الكرد مع القوميّات الأخرى التي غلب عليها الانتماء المذهبيّ السنيّ مثل العرب والبلوش والتركمان، والذين يشكون جميعاً من انعدام الفرص أمامهم، فضلاً عن ذلك هناك بعض الجهود بين هذه القوميّات لإيجاد صيغة من التعاون ولكنها أقل من أن تُحدث تغييراً في الواقع العام.

الإعدامات سياسة لتصفية المعارضة

وقعت العديد من حوادث الإعدام لنشطاء من الكرد في إيران بينهم الداعية شهرام أحمديّ الذي اعتقل في عام ٢٠٠٩ واتهم بالانتماء لجماعات تكفيريّة وارتكاب أعمال إرهابيّة ، وحُكم عليه بالإعدام بسبب نشاطه الدعويّ في المساجد السنيّة الكرديّة، ثم أُلغي ولكن أُعيد الحكم نفسه في محكمة صوريّة لم تستغرق دقائق وتمّ تنفيذ الحكم بحقه مع ٢٨ آخرين من الكرد في ٣ آب عام ٢٠١٥, وآخر عبارة قالها شهرام «أنا لم أرفع السلاح بل كنت أمارس الدعوة»، وقال والده: «لقد أعدمتم ولدي بهرام اتركوا لنا شهرام» هاتان العبارتان تكشفان حقيقة عميقة عن الأزمة والمعاناة.

ملف إعدام الأقليات في إيران يتجاوز السلطة القضائيّة، بل هو سياسة تتبعها الحكومة الإيرانيّة لإضعاف المعارضة، وبالتالي فهذه الحادثة ليست منفردة، فالإعدام الجماعيّ أضحى صفة ملازمة للسلطة الإيرانيّة، وقد شهد عام ٢٠١٥ تنفيذ الإعدام بحق ٦ نشطاء من الكرد الإيرانيّين، وهم كل من حامد أحمدي وكمال ملائيّ وجمشيد دهقاني وجهانغير دهقاني وصديق محمدي وهادي حسيني، بتهم لا تختلف كثيرًا عن تهم الداعية شهرام أحمدي ومن أعدموا معه.

وجاء في تقرير المركز العربي الأوروبيّ لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ أنّ: «الحكومة الإيرانيّة اعترفت رسميّاً بتنفيذها ٢٤٦ حكماً بالإعدام خلال عام ٢٠١٥، فيما أشارت تقارير إلى صدور ٤٤٨ حكماً بالإعدام في هذه الفترة الزمنية»، وأضاف تقرير المركز بأنّ المعطيات الرسميّة تؤكد أنّ إيران أعدمت ٢٨٩ شخصاً في ٢٠١٤، ولكن «تقارير موثوقة أشارت إلى أنّ الرقم الحقيقيّ هو ٧٤٣ شخصاً على الأقل».

تؤكّد الحوادث التي اندلعت بعد ١٥ أيار عام ٢٠١٥ أنّ الحل الأمنيّ هو الخيار الأوحد في مواجهة الكرد. ووقعت الحوادث إثر مقتل امرأة كرديّة تدعى

فاريناز خسرواني في الخامسة والعشرين من العمر، سقطت من الطابق الرابع في فندق في مدينة مهاباد أثناء محاولتها الهرب من محاولة اعتداء ضابط إيرانيّ عليها – وعمّت موجات الاحتجاجات المدينة واندلعت اشتباكات واسعة في مدينتي «مهاباد» و«بوكان» وعموم كردستان إيران احتجاجاً على الحكومة بين الشباب الأحرار وأهالي المدينة من جهة وبين عناصر وزارة المخابرات ورجال الأمن «الباسيج» من جهة أخرى. الذين اقتحموا منازل المواطنين واعتقلوا ٢٠٠ شخص من الأهالي جراء الاشتباكات. ولقيت أصداء داعمة من الكرد في تركيا وسوريا وكردستان العراق الذين نظموا احتجاجات مماثلة، فتمّ إرسال تعزيزات أمنيّة إلى مدن إيرانيّة كرديّة أخرى مثل بوكان، مريوان، سقز وسنندج لمنع خروج هذه الاحتجاجات عن السيطرة.

التوظيف السياسيّ للدين

ثمّة قضية يجدر التوقف عندها إذ أنّها تنطوي على مفارقة صارخة، فإيران تعتمد المذهب الإماميّ الشيعيّ مذهباً رئيسيّاً في البلاد، وتأطير ذلك قانونيّاً أدّى إلى تبنّي «ولاية الفقيه» وتمّ استحداث منصب مرشد الثورة ليكون أعلى سلطة في الدولة ومرجعيّة تتجاوز القانون.

من المهم جداً التفريق بين إيران الدولة والكيان السياسيّ الذي يعمل على أجندة سياسيّة خاصة بالمنطقة، وينكر على المكونات الإيرانيّة خصوصياتها القوميّة والثقافيّة، ولكن التسليم المطلق لولاية الفقيه يفترض أنّه استحصل العصمة من الخطأ والزلل واتصف بالعدل، ولا يمكن لأيّ جهة شرعيّة أن تقطع بعصمته أيّاً كانت، ويذكر التاريخ أنّ الإمام علي الرضا وهو الإمام الثامن رفض الخلافة وقبل كرهاً ولاية العهد شريطة ألا يكون شريكاً في الحكم فلا يعيّن ولا يقيل، أيّ أنّه نأى بنفسه عن السياسة، وهو الإمام المعصوم وفق عقيدة الإماميّة، والإمام علي أوصى محمد بن أبي بكر عندما ولاه إمارة مصر بالقول: «الناس إما أخٌ لك بالدين أو نظيرك بالخلق»، فالإمام لم يحكم بتكفير أحدٍ من أهل مصر بما فيهم الأقباط، فكانت توصيته صريحة بعدم التمييز بين المواطنين وفق معتقداتهم.

وفي الإطار العقائديّ يركّز الخطاب الدينيّ على سرد قصصيّ لأئمة أهل البيت، ومنها واقعة كربلاء «الطف» والترويج لمظلوميّة الإمام الحسين، في حين أنّ المهاتما غاندي الهندوسيّ قال: «تعلمت الثورة من الحسين» فقاد ثورة الهند ضد المحتل البريطانيّ وانتصر وحرّر البلاد، فيما الشعوب الإسلاميّة لم تستطع أن تتحرر من تبعيتها للخارج ولا استبداد حكامها. هي مفارقة في غاية الغرابة.

وبذلك لا تختلف السياسة الإيرانيّة بحقّ الكرد عن السياسة التركيّة في توظيف الخطاب الدينيّ سياسيّاً، ليكون الدين الخط الموازي للقوميّة، وأحد دعائم الدولة القوميّة القائمة على أحاديّة اللون.

تشهد منطقة الشرق الأوسط اليوم مخاض تغيرات بدأت منذ عدة سنوات، وبالتوازي معها فإنّ جغرافية كردستان هي ميدان حراك سياسيّ مميز، وصحوة باتجاه المطالبة بمزيد من الحرية والإدارة الذاتيّة، فالكرد في سوريا والعراق وتركيا يمرّون بتغييرات كبيرة، كما أن طبيعة وشكل السياسات الكردية في تلك الدول المذكورة تغيرت بشكل دراماتيكي في غضون أشهر قليلة. ولذلك فمن المستغرب جداً أن كردستان إيران تقف ساكنة وسط كلّ هذه المعمعة وتسونامي المتغيرات التي تعصف ببلدان المنطقة حتى على الضفة الأخرى للخليج في البحرين والسعودية، وبذلك فإنّ الحلقة تبقى ناقصة مع صمت كرد إيران في ظل حكومة الباسيج والباسدران. لكن هذا لا يمثل الحقيقة، بل هو بسبب التعتيم الإعلاميّ، فتوالي تنفيذ أحكام الإعدام ينبئ بأنّ هذا الصمت لا يعكس واقع الحال، وسيكون إرهاصات لمرحلة تختلف عن الحاضر.

اللغة الكردية

« عبدالله شكاكي

اللغة إبداع إنساني يميز الإنسان عن باقي الموجودات، فعند التقاء البشر لإنجاز عمل ما يتواصلون مع بعضهم عن طريق إشارات أو رموز أو أصوات معينة، ومع الاتفاق على الرموز نشأت اللغات والمجتمعات، وحسب تعريف هنري سويت فاللغة هي: «التعبير عن الأفكار عن طريق استعمال أصوات الكلام التي تتجمع ضمن كلمات، والكلمات تشكل جملاً، وهذه الأفكار تعبر عن بنية ذهنية محددة»، وقال آخرون: «إن اللغة هي طريقة تنظيم الأصوات الاعتباطية لتسهيل فهمها من قبل أفراد المجتمع» ، وعليه يمكن بواسطة اللغة سبر أغوار الإنسان للتعرف على جوهره وطريقة تفكيره، وتعتبر اللغة المكون الأساسي لثقافة المجتمعات.

واللغة مثلها مثل أي كائن حي إذا لم تتم رعايتها والمحافظة عليها وتأمين متطلبات الحياة لها فإنها تضمحل رويداً رويداً ثم تنقرض وتزول، حيث تفيد أبحاث عالم لغوي هولندي بأنه توجد ستة آلاف لغة في أنحاء العالم، وبسبب التقدم التكنولوجي في الأربعمائة سنة الأخيرة تعرضت ألف لغة للذوبان، وفي المئة سنة القادمة ستبقى فقط أربعمائة لغة إذا لم يتم تحصين اللغات وحمايتها، وكما ينحدر من الكائن الحي (الأب- الأم) الأولاد والأحفاد فإن اللغة أيضاً ينحدر منها عددٌ لا حصر له من اللهجات مثل لهجة الأسرة والعشيرة أو الحي ولهجة المدينة والريف والبدو، ولهجة السهول والوديان والجبال والمناطق الحارة والباردة والمعتدلة، وكذلك للغة أقارب مثل الإنسان مثل اللغات التي تمتلك قواعد نحوية- صرفية أو مفردات متشابهة كالمجموعات الهندو أوروبية والسامية.

لغات الشرق الأدنى القديم:

هي مجموعة اللغات التي نطقت بها شعوب ميزوبوتاميا وكردستان وأهمها:

١- السومرية: التي تحدثت بها شعوب جنوب ميزوبوتاميا وخلقت تراثاً غنياً من النصوص المدونة بالخط المسماري، واستمرت حتى مطلع العصر الميلادي ثم انقرضت بعدها، وبقي عدد من مفرداتها في اللغة الكردية حتى اليوم.

٢- المهرانية: لغة الشعوب الزاغروسية من اللولوبيين والكوتيين، تركت وراءها بعض الأسماء الجغرافية وأسماء الأشخاص وألقاب الملوك وبعض المفردات، لكنها بقيت شفهية حتى النصف الأخير من الألف الأول قبل الميلاد وتلاشت مع ذوبان ناطقيها ضمن المجتمع الميدي ومازالت بعض مفرداتها باقية في الكردية إلى اليوم.

٣- الخورية: لغة الشعوب السوبارية (كردستان)، خلفت وراءها تراثاً هائلاً من النصوص الدينية والأدبية خصوصاً بعد اندماجها مع الميتانية الآرية في الألف الثاني قبل الميلاد، اكتشفت آثارها الكتابية في كركوك وأوغاريت وخاتوشا وتل العمارنة, وقد استوعبت المفردات السومرية من خلال اللغات الزاغروسية، وكانت المقدمة الأولى لظهور اللغات الهندو الآرية كالفارسية والكردية.

وإضافة إلى اللغات القديمة الثلاث أعلاه هناك مجموعتان لغويتان أساسيتان هما:

١- المجموعة السامية: وتقسم إلى قسمين شمالي وجنوبي

أ- القسم الشمالي بدوره يقسم إلى فرعين:

شرقي: ويضم الأكادية التي شملت الآشورية والبابلية (الكلدانية).

غربي: ويضم الفينيقية, العبرية, الآرامية والأوغاريتية.

ب- القسم الجنوبي: ويضم اللغات العربية والنبطية والحميرية والسبئية وبعض لغات أهل

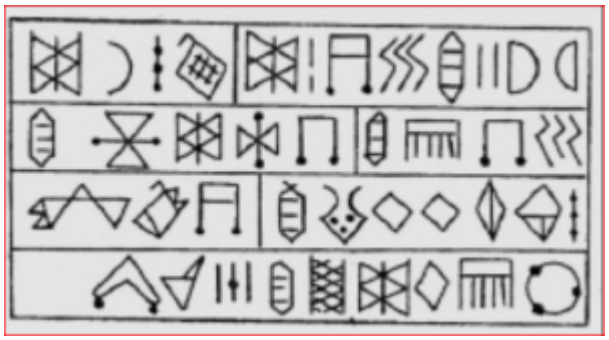

الحبشة.

٢-اللغات الهندو أوروبية:

وتدعى أيضاً الهندو- جرمانية، وهي أسرة لغوية شهيرة نطقت بها أمم قديمة كالطبقة الأرستقراطية الكاشية والميتانية والشعوب الإيرانية واليونان والرومان وأمم معاصرة مثل الكرد والفرس والأرمن وغيرهم..... وكانت عبارة عن لهجات منحدرة من اللغة الأم, تكلمت بها مجموعات من البدو الرُّحَّل كانوا يتجولون في جنوب روسيا ومنها انتشروا في البلاد الواقعة بين كردستان والهند وأوروبا, وانقسمت إلى شعبتين غربية وشرقية.

آ) الشعبة الغربية:

تحركت حول البحر الأسود من الشمال وعمّت القارة الأوربية والبلقان وعَبَر فرعٌ منها مضيق البوسفور إلى آسيا الصغرى وشكّلت شعوبها اللغات التالية:

١- الأناضولية التي خرجت منها الحثية ومجموعة لهجات خلفت مجموعها اللغة الليدية.

٢- اليونانية.

٣- اللاتينية وتفرعت منها الإيطالية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية.

٤- الجرمانية وتفرعت منها الألمانية والهولندية والدانماركية والإنكليزية.

٥- السلتية وتفرعت منها الإيرلندية والويلزية.

٦- البلطيقية وتفرعت منها اللاتفية واللتوانية.
٧- السلافية وتفرعت منها الروسية والسلوفاكية التشيكية والبولونية والأوكرانية والكرواتية والبلغارية والصربية.
٨- الأرمنية.
٩- الألبانية.

ب) الشعبة الشرقية:

أقدم فروعها هي الهندو آرية التي انتشرت في كردستان وجوارها حيث مرت بثلاث مراحل تاريخية:

١- المرحلة القديمة: تعود إلى النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد وتضم اللغة الميتانية، ولغة الطبقة الحاكمة الكاشية.

٢- المرحلة الوسطى: تعود إلى بداية الألف الأول قبل الميلاد وتضم اللغات: الآفستائية والسنسكريتية والميدية والهخامنشية والسكيتية والفهلوية (الساسانية والفرثية)، ومن آثار الآفستائية كتاب آفيستا المقدس وكتابات بهستون وبرسبوليس (اصطخر)، ومن اللغة السنسكريتية (لغة الهندوس القديمة) تُرك كتاب الفيدات وهي الأناشيد الدينية القديمة.

٣- المرحلة الحديثة: عن الميدية والفهلوية تمخضت الكردية, وكذلك الفارسية والطاليشية والبلوشية والبشتونية (الأفغانية) والطاجيكية والأوستية. وخلفت السنسكريتية في جنوب الهند اللغة الهندية (الهندية الرسمية) والأوردية (الباكستانية الرسمية) والسنهالية (السيريلانكية الرسمية)، إضافة إلى الكوجاراتية (إقليم في الهند تقيم فيه طائفة زرادشتية) والمارتية والكونكانية... وفي شرق الهند اللغة البنجابية والبهارية والهندية والسندية والداردیكية.

قسّم بعض اللغويين المجموعات الهندو أوروبية على أساس الفارق بين حرفي S ,K مثل ساتيم وكنتوم بمعنى (١٠٠) ، ففي السنسكريتية تلفظ (ساتام) وفي الآفستية (ساتيم) والهندية الآرية (سات) والسلافية (ستو) وفي الكردية (سات)، وكذلك الفارق بين حرفي S , H مثل deh في الكردية تصبح dasفي الأرمنية بمعنى عشرة، زرانيا (آفستية) تصبح هرانيا (سنسكريتية) وفي الكردية (زير) بمعنى الذهب، ماسي (كردية) تصبح ماهي (فارسية) بمعنى السمك.

تشكلت الجذور الأساسية للغة الكردية من لغة وثقافة المجتمع الذي تشكل على منحدرات جبال زاغروس- طوروس وتشرف بقيادة أول ثورة في التاريخ هي الثورة لنيوليتية التي حدثت في الألف لتاسع قبل الميلاد، ثم تطورت ضمن لغات أقوام سوبارتو (الخوريين) والأقوام الزاغروسية (كوتيين ، لولوبيين) والسومرية والكاشية والميتانية والخلدية، خصوصاً بعد أن أنشأت تلك الأقوام كيانات سياسية مستقلة لأن الكيان السياسي يساعد على تطوير وتكامل اللغة، فقد أخذت اللغة الكردية من لغات تلك الأقوام عدداً من المفردات والمصطلحات خصوصاً ما يتعلق بالأساطير والمعتقدات الدينية ونظام الحكم والزراعة واستوعبتها، ودعيت اللغة الكردية بالكورمانجية لدى أبناء الأمة الكردية في العقود الأخيرة من الألف الأول قبل الميلاد، بعد تأسيس تحالف العشائر الكورتية بتأثير اللغة البهلوية (الفيلية) التي طورت أيضاً اللغتين البارثية والساسانية، وبدورها تطورت اللغة الكردية ضمن إطار اللغة الميدية.

الأبطال يولدون مرتين

الاسم الحقيقي: خبات خلو

الاسم الحركي: خبات

اسم الأم: قدرت

اسم الأب: عثمان

تاريخ الميلاد: تربسبي ـ ١٩٦٦

الانضمام: منتصف الثمانينات

تاريخ الشهادة : ١٣ حزيران ـ ١٩٩٠ جودي ـ خلال اشتباك في نافا نير. دفن في قرية بلكا.

نحن نمشي في صفحات المجهول، نبحث عن تحقيق أحلام واقعية جار عليها الزمن. وندور تحت أشعة الشمس، نبحث عن ذاتنا، ونستظل بظلها؛ بينما يقف تاريخنا على قمم جبالنا الشامخة يتأمل حاضرنا وهو يحترق، وقد وجد مسافرين يحملون إلى حيث أحلام جيل فائت وأخر قادم. إنها أحلام شعب استيقظ من ثباته. حملة رايات، مسافرين إلى المجد والشرف، سلسلة لا تنتهي ولن تنتهي.

عندما تداس الإنسانية بأقدام قذرة وحاقدة، لا تعرف الرحمة، وتسعى إلى التفرقة والحرب، وتزور قانون الله والطبيعة، فلا بد من ثورة وبندقية وبالتالي شهداء؛ حملة الرايات الحمراء، يسيرون بالبؤساء والمظلومين إلى المجد والعزة.

في مسيرة شعبنا الكردي، وتاريخه الحافل بالأمجاد والتضحيات، تتالي قوافل

الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم ودمائهم ثمناً لهذه المسيرة، لتحقيق أماني شعبهم في الحرية وتحقيق الذات القومية والإنسانية. لقد سقط الآلاف، بل الملايين على مر العقود السابقة، واستحقوا شرف البطولة والشهادة، ونالوا وسام التاريخ والحياة الأبدية.

اسم على مسمى، متمرد منذ صغره، وثائر في شبابه، ومضحي مع نذير الفجر. واحداً منهم غنى نشيد البداية والنهاية إنه الثائر خبات.

ولد الشهيد خبات عثمان خلو في بلدة تربسبي عام ١٩٦٦، التابعة لقضاء القامشلي، في جنوب غربي كردستان، لعائلة وطنية كادحة، هاجرت من قرية كفرزي التابعة لقضاء مدياد عام ١٩٥٢ بحثاً عن الأمان ولقمة العيش. واستقر بهم الترحال في بلدة تربسبي. وقد كان خبات الابن الأصغر للعائلة المؤلفة من خمسة بنات وثلاث أخوة، إضافة للأب والأم. ترعرع خبات مثل سائر أبناء هذه البلدة على العادات والتقاليد الكردية، وزرع بذور القومية والوطنية في نفسه، كون هذه العائلة كانت لها علاقة وطيدة مع ثورة كردستان الجنوبية في الستينات والسبعينات.

تابع دراسته الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس البلدة، وفي المرحلة الثانوية بدأت تتفتق مواهبه شيئاً فشيء، وتبلور فكره القومي والوطني والإنساني.

تعلم لغة الأجداد كتابةً ونطقاً وقواعد في هذه المرحلة، وتعلم العزف على الموسيقى الكردية، وكذلك بدأ ينظم الشعر. قرأ للعديد من الشعراء الكرد الأوائل أمثال جكرخوين وملا جزيري وأحمد خاني وغيرهم. وضمن هذه الصيرورة تأثر بشكل ملفت للنظر بهؤلاء الشعراء، ووضع نفسه في خانة ملفتة للنظر، ذات صبغة قومية، حيث تنام إحساسه بالظلم الذي يعاني منه بني قومه في كل أرجاء كردستان. وبدأ يساهم في نشاطات ثقافية وفلكلورية، وإحيائها في مناسبات وطنية وقومية.

في مطلع ثمانينات القرن العشرين بدأ اهتمامه بالسياسة، وأصبحت أفكاره وتبلورت شيئاً فشيئاً من قراءاته لتاريخ الشعوب المناضلة، وتاريخ الشعب الكردي وانتفاضاته. وقد كانت للنكسة التي أصابت ثورة جنوب كردستان، أثراً كبيراً في نفوس الشعب الكردي؛ وهو منهم، واختلاطه بالأحزاب السياسية الموجودة في هذه الساحة، دون الانتساب إليهم.

وفي مطلع عام ١٩٨٣ تواجد على هذه الساحة طلائع حزب العمال الكردستاني، بدأ الاختلاط معهم. وقام في تلك الفترة بنشاطات لا يستهان بها في جمع المعونة الإنسانية، وتعريفهم بالمنطقة حتى عام ١٩٨٦. بعد هذه الفترة انضم إلى صفوف الحزب، وبدأت رحلة هذا المناضل في أنشطة الدعاية والتنظيم للحزب.

كان نشيطاً، ماهراً، زكياً. شجاعاً في تصرفاته وسلوكه في كافة المجالات. وبدأ يتغير يوماً بعد يوم حتى جسد كل خصائص الحزب في شخصيته وفكره. تقلد مهام ومسؤوليات عديدة في المنطقة، وكان رمزاً ومؤهلاً لهذه المهام.

قام بزرع نواة الحزب والتنظيم مع رفاقه الآخرين؛ وأغلبهم الآن شهداء. التفت جماهير واسعة حول الحزب من خلال نشاطاتهم وفعالياتهم الوطنية والقومية. نشروا إيديولوجية الحزب وأهدافه في كل نواحي المنطقة؛ وكل حي يشهد له على ذلك.

قال ذات يوم» الآن أتممت مهمتي هنا، أنا مقبل على عملٍ أخر، أجد نفسي مسئولاً وأهلاً بأن أكون أحد كيريلا هذا الوطن في ماردين؛ مسقط رأس أبائي وأجدادي. وكم أنا مشتاق بأن أكون هناك اليوم قبل الغد».

حمل سلاح الحرية وراية كردستان، ولكن القدر كان بانتظاره في صيف عام ١٩٩٠، استشهد في معركة بطولية على ذرى جبال جودي الشماء، ضد المستعمر التركي، في طريقه إلى ماردين. هكذا انتهت ملحمة هذا المناضل الكبير؛ فالأبطال يولدون مرتين. وبدأت أنشودة البداية والنهاية.

من لا يعرفه، ومن ينساه؛ إنه الشمس المهد، وجه صدره للغمامة المظلمة. يلمع نوره ليشق جبهة الظلام والليل الموحش، حامل الصواعق الكاشفة. ملزم حتى النهاية، ليصل إلى الذروة، ليشكل أنوار مستقبل الزمان. كيف لا يحن إلى الأبدية؟ وكيف لا يسعى شوقاً إلى خاتم الزواج؟ وإلى دائرة الدوائر(خاتم الخطبة)؟ حيث يصبح الانتهاء عودة إلى الابتداء. لم يجد يوماً امرأة لتكون أماً لأبنائه؛ إلا المرأة التي أحبها وهي كردستان، لأنه أحبها الحب الأبدي... قال» أحبك أيتها الأبدية».

هب كريح كسيح على نسيج العناكب، طهر مغاور الموت المتعفنة القديمة، وسخر من الموت. نثر الكلمات المتداعية، وجلس مسروراً حيث دفنت آلهة الزمان المنصرفة.

من لا يعرفه، ومن ينساه؟ اسأل نجمة الثريا عنه، ستقول لك» كان يسهر معي حتى الصباح». اسأل الليل عنه سيقول» كان صاحبي». اسأل المطر سيقول» كان مرافقي». اسأل البرد سيقول» كان منافسي». اسأل الجوع سيقول» كان منكري». اسأل الورد ستقول» كان عاشقي». اسأل الطفل سيقول» إنه معلمي». اسأل الجبال ستقول» كان حارثي». اسأل الطمبور عنه سيقول» كان وتري». اسأل الشعر عنه سيقول» كان قافيتي». اسأل التاريخ عنه سيقول» كان كاتبي». اسأل الحدود عنه ستقول» كان الطير الذي يرفرف فوق سمائي». وإذا سألت أمه ستقول» كان اصغر أبنائي وحلمي».

في مسيرة تاريخ شعبنا عظماء ومناضلين كثيرين؛ وعظمة الإنسان ليس فيما وصل إليه، بل فيما كان يحمل من أفكار وأهداف ومعاني للقيم الإنسانية وتغيير في حياة شعوبهم أيضاً. كان الشهيد خبات. رغم صغر سنه النضالي في صفوف الحزب وفعالياته، مفعماً بالحيوية والنشاط الدءوب، دون كلل أو ملل، بحراً هائجاً وعاصفة لا يهدأ له بال؛ ومن لا يشهد على ذلك حتى أعدائه ومناهضيه.

الشهادة عظمة، وكل عظيم جميل. سعى الشهيد خبات إلى الجمال، فكان متعدد المواهب، سريع البديهية، متفتح البصر والبصيرة، متقد الذكاء. يصبر الأغوار طلباً للحقيقة وإثباتاً للهوية في كل مكان حل فيه، دون أن يبالي بما يعترضه من مصاعب، لأنه كان يدرك إن الحياة ما هي إلا الموزون والميزان الوازن. فويل لكل حي يريد أن يعيش دون نضال من أجل هذه الحياة.

عندما كان يجلس في مجالس القرويين ضمن نطاق فعالياته، أحبه الناس في كل مكان حل فيه. يبدأ خطابه السياسي مرشداً واعظاً، كان الحكيم، يلقن سامعيه كلاماً رقيقاً هادئاً، تسر له الأبدان. يزرع الأمل والبهجة في النفوس. زال عن وجوههم الأقنعة والآثار القديمة التي حفرها الماضي القذر.

كان الشهيد خبات مثالاً للنضال بين أبناء عمومته، شامخاً في أخلاقه، نزيهاً في تصرفاته، وأميناً على مسئوليته الحزبية والنضالية. لم يكن يوماً من الأيام مساوماً على قيمه القومية والوطنية، يكره الليبرالية. كم مرة وفي مناسبات عديدة ناشد من حوله قائلا:

- إني أراكم هياكل، عظام متحركة يا من أصابكم العدو بالعقم. أنتم مستغربون في غربة لا قرار لها، لقد أثقل بكم الأحمال، فأزداد ثقلكم ثقلاً وزادت ثقافة العدو من ثقلكم حتى بات أحدكم لا يقدر على المسير خطوة نحو الحرية. وا أسفاه إلى أي ذروة ترتقون، وإلى أية هاوية تتجهون.

أنتم غرباء عن هذه الدنيا، لذلك تستحقون سخرية الأقذار والأوغاد؛ وأن الهواء الفاسد يهب بلا انقطاع حولكم وحول مآدبكم، لأنكم مشبعين من أفكار الأعداء الدنسة وأكاذيبهم وخداعهم.

عليكم أن تبدءوا بالمسير نحو الأمام. أما ترون الفجر ينسحب على جبالنا الشماء، وقد أهتاجه الشوق والحنين، وأنتم تشعرون بظمأ شديد من جر الأقذار

وزمن الأوغاد. هلموا بكل عزيمة لنجلس على جباههم. إنهم جبناء لا كما تصورتم يا أبناء قومي. لنهتف بالعدل ولتظل رايتنا عالية خفاقة، ولنثبت للعالم أجمع أننا بشر؛ ولا مساواة بين البشر...

قالوا» بأن الشعراء كثيراً ما يكذبون»، فهل كان الشهيد خبات منهم؟ لقد قال واثبت:

ـ أنا من الأمس القديم، ولكن فيَّ شيئاً من الغد، وبعض من الآتي البعيد، فقد أتعبه الشعراء الأقدمون وبعض المبتذلون؛ لم تنفذ أفكارهم إلى أغواري.

لكنه كان يحب جكرخين. كان يتخيل أن طريقاً سوياً يؤدي إلى المعرفة، وإن هذا الطريق لا ينكشف إلا لمن يدركون الأمور بالعلم. لا نؤمن إلا بالشعب وحقوقه. والشعراء جميعهم يعتقدون أن الجالسين على منحدر جبل مقفر ينصت إلى السكون يتوصل إلى معرفة ما يحدث بين الأرض والسماء؛ وأن بين الأرض والسماء أمور كثيرة لا يحلم بها إلا الشعراء. والحق إنهم منجذبون نحو العلياء وإلى مسارح النجوم. فقد غنى شاعرنا خبات لمسقط رأسه وحارته ونهره وبساتينه، ومدح العظماء وذم التعساء والأوغاد والأعداء. غنى للقمر والشمس وبارك الأرض والمطر والثلج وناشد النسيم والندى. عشق الورد والجبل ونادى بالحرية والبندقية، وبكى للدم والشهيد. وما زال صوته يسير كسحابة الربيع، تمطر في كل مكان لينبت الزرع من جديد.

ليست الأعالي ما تخيف، بل الأعماق. كان يقول:

ـ الخطر المحدق بالمناضل هو انحداره نحو الأسفل ونظره نحو الذرى. على المناضل دوماً أن يكون يقظاً ودقيقاً في حساباته حتى النهاية، لأن الغلطة الواحدة هي بمثابة أو ربما تكون قاتلة؛ لأنك لست وحدك في الميزان. العدو يتربص بك في كل اتجاه، حينها لا تجد نفسك إلا تحت الأمر الواقع، لأن الزمان لا يعود أدراجه. ذلك ما يثير غضب الإرادة، فهناك صخرة لا طاقة للإرادة فيا، وهذه الصخرة ما هي إلا الآمر الواقع. حذاري ثم حذاري إن يقع المناضل تحت هذه الصخرة.

هكذا تكلم الشهيد خبات، قال الكثير، وفعل الأكثر. فقد كان الشغل الشاغل لأهل منطقته في تلك الأيام. لم يكن كذلك فحسب، بل كان فناناً يسعى للارتقاء دوما، وقد غنى للمجد والنور، للحب والعشق، للوطن والتعساء، لامه وأطفال المستقبل. فقد قال ذات مرة في أحدى أمسيات الشتاء الثقيلة:

ـ كم أحبك يا طنبوري لأنك الوحيدة التي تفهميني. أوتارك تعشق أنامل أصابعي، كما يحب الكيريلا البندقية، مثل حب ممو لزين وفرهاد لشيرين وشفان لبيريفان.

غنى للوطن أنشودة النضال، وللجيل صموده. ومن منا لا يذكر أغنية ماردين(ماردين يا ماردين يا عروسة الوطن...) فقد غنى أنشودته الأبدية في ذرى جبال جودي، واحتضنه الجبل إلى الأبد، لأن الأم الحنونة لفت ابنها بين شعابها ووهادها إلى الأبد، ليبدأ الفجر ببزوغ نور المحبة والحرية. وما زالت الرياح الشرقية تهب منه، لشكل سحابة المطر، وتنزل حباتها على الأرض الغنية، لتنبت كل ربيع زهوراً تزين صدور الفتيات ليبدأ الحب من جديد. قال أنشودته الأبدية:

ـ «من يدفئني... من يحبني بعد... إلا الأيادي الحارة... إلا القلوب المتقدة... أنا المحتضر المحتاج إلى كف أمي ورفاقي، أنا الثائر تأكلني الحمة الخفيفة، وتهب عليَّ رياح الشرق. أودعكم والتحق بالقافلة... يا من تأتون بعدي حافظوا على الوديعة، هذه وصيتي...» خبات.

مقتطفات من حياة ثائر في مسيرة الحرية

نحو فجر جديد

سألنا القرويين ما إذا كان حماة القرى موجودين في القرية ، قالوا لا. قمنا بتعريف التنظيم لهم لبعض الوقت، كما قمنا بتأمين التموين وخرجنا من القرية، بعد خروجنا ابتعدنا عن القرية مسافة خمس عشرة دقيقة، وإذا بوابل من الرصاص يستهدفنا من الوراء، وفي اليوم التالي بدأت قوات العدو بتمشيط المنطقة واستمرت العملية التمشيطية حتى المساء ولم تصل إلى نتيجة، وعندما لم يحدث أي شيء بدأت بالانسحاب، وبذلك فقد علمت الدولة بمجيئنا إلى المنقطة وترددنا على القرى الممتدة على طول الطريق.

تابعنا فعالياتنا في دخول القرى والقيام بالدعاية التنظيمية وتأمين التموين، في كل ليلة نتردد على إحدى القرى ونقوم بنشاطنا على أكمل وجه وبعد ذلك نخرج منها ونرحل، ولهذا قام العدو وبدون توقف بعمليات التمشيط الواحدة تلو الأخرى. وبدون أن نتأخر علمنا بحجم ونوعية التمشيطات.

في الإيالات التي أتينا منها كانت عمليات التمشيط تتم بأعداد كبيرة من الجنود، أحيانا بالآلاف أو بعشرات الآلاف أو بمئات الآلاف، ولكن في المنطقة التي نتواجد فيها الآن يأتي العدو بعدد من الحافلات لا يتجاوز عددها خمس حافلات ليقوم بعملية تمشيطية، ونتيجة خوفهم وذعرهم لم يتجرؤوا على الخروج إلى الجغرافيا. اكتفوا فقط بفحص الطريق العام. وفي تلك الأثناء قمنا بالفعاليات لمدة شهر بين إيالات ملاطيا، أديمان، آل آزغ، ولكن فعالياتنا كانت تتركز على الأغلب في قرى وقصبات ملاطيا واديمان. كلما وسعنا من نطاق فعالياتنا كان العدو أيضاً يوسع من رقعة عملياته التمشيطية ويزيد من تعدادها. أي في كل مرة يقوم بتغيير حجم ونوعية القوات التي تنضم إلى التمشيطات، ومع مرور الوقت بدأنا نواجه المصاعب تجاهها، والسبب يعود إلى حداثة دخولنا المنطقة، وعدم معرفتنا الجيدة بها، نتيجة حداثة تعرفنا إليها.

وعندما واجهنا مثل هذه الظروف أصبحنا مجبرين ولو بشكل بسيط أن نقوم بتحليل الأوضاع مرة ثانية، من ناحية نقوم بالفعاليات ومن ناحية أخرى نقوم بالتحضيرات اللازمة لقضاء فصل الشتاء هناك، لأن الطرق سالكة الآن ونستطيع التحرك في كافة الاتجاهات، لكن مع حلول فصل الشتاء وتساقط الثلوج سوف نواجه مصاعب جدية، ولهذا السبب أصبحنا نتناقش حول الأعمال اللازمة للقيام بها بالإضافة إلى البحث عن البدائل. أحد الآراء التي اتفق الرفاق عليها هو عدم هدر الوقت والرجوع أي الانسحاب من المنطقة والرجوع إليها في السنة

القادمة واستكمال العمل من المكان الذي وصلنا إليه. ولكن رأياً آخر كان يقول بأن نتقدم أكثر باتجاه ملاطيا وهناك نبحث عن الحل. وقد مالت كفة الميزان إلى الرأي الثاني. لأنه كان برفقنا أحد الرفاق من مجموعة كوني باتي والذي قال بأن لعائلته علاقات وطيدة مع رفاق كوني باتي ومن خلال عائلته نستطيع عقد علاقة مع الرفاق في كوني باتي والوصول إليهم بكل سهولة. ولهذا قررنا السير باتجاه كوني باتي وقضاء فصل الشتاء هناك، وفي الربيع سوف نرجع لإتمام العمل من المكان الذي وصلنا إليه. في النهاية توصلنا إلى قرار بعدم التمركز هناك، كنا نستطيع التمركز ولكن إذا حصل أي هجوم من قبل قوات العدو كنا سنتكبد خسائر كبيرة وهذه المخاطر لا حاجة لنا بها، ولتفادي ذلك والعمل بشكل سليم قررنا التراجع عن فكرة التمركز في المنطقة، وكان هذا هو الرأي الصائب. ولكن قام الرفيق هبون باستخدام مبادرته وقال من الأحسن أن نرجع إلى إيالة أمد.

في ذلك الوقت كنا متمركزين على جانب ملاطيا من النهر. عندما ذهبنا إلى أديمان كنا نستطيع الوصول إلى طرف كون كوش، ولم نكن نملك سوى زورق صغير من البلاستيك والذي لم نستطع عبور النهر به، ونتيجة انخفاض مستوى المياه في بعض الأماكن حاولنا مرة ثانية لعلنا نستطيع العبور، ولكن دون جدوى، لأن أمطار الخريف بدأت تتساقط. وكان الزورق الذي عبرنا به إلى الجانب الآخر للمياه يمكث في مكانه، ولكن لم تكن لدينا الإمكانات لكي نستدعي صاحب الزورق، ولهذا وضعنا كميناً لمدة عشرة أيام على النهر لكي نحصل على زورق، ولكننا لم نجد أحداً من المارة أي لم يأتِ أو يذهب أي أحد، حاولنا بإمكاناتنا الموجودة القيام بأي شيء ولكن دون جدوى. حاولنا ربط بعض الأعمدة الخشبية ببعضها لتصبح مثل السلة ولكن هذا العمل أيضاً لم يجدِ نفعاً. كانت هناك قرية في الاتجاه الآخر، ولكننا لم نكن نعلم إلى أية درجة يمكننا أن نثق بهم، ولهذا لم ننادِ أحداً من أهالي تلك القرية. كان هناك شخص مجنون في القرية، وخلال فترة الأيام العشرة التي راقبنا فيها المارة كنا نشاهده دائماً وهو يخرج في الساعة الخامسة ويجلس على صخرة في أطراف القرية ويبدأ بغناء أغنية (يول فير داغلار) وكنا نجلس في الجهة المقابلة ونبدأ بالغناء أيضاً. قبل البدء بالغناء كنا ننادي وبصوت عالٍ أن يؤمن لنا زورقاً، ولكن مع الأسف لم يكن يفهم ما نقوله ولهذا كان يستمر في الغناء.

على الرغم من كافة الجهود والمحاولات لم نستطع عبور المياه، وحسب المعلومات التي أدلى بها لنا هبون ملاطيا اتخذنا القرار بالتحرك باتجاه الداخل، ولم يكن لدينا خيار آخر سوى التحرك حسب معلومات هبون ملاطيا. نحن نثق ونؤمن بكل ما يقوله أحد من رفاقنا، ولكن هبون ملاطيا جديد وأقواله مليئة بالتناقضات، لهذا كنا نتقرب بحذر ونتخذ تدابيرنا، لم يكن هناك ما يمنعنا من التفكير في هربه عندما يصل إلى العائلة. وبالفعل تحقق ما كنا نخشاه ولاذ بالفرار باتجاه المكان الذي تسكن فيه عائلته، شكوكنا كانت في مكانها، بعد ذلك كان هدفنا الوصول إلى رفاق منطقة (نورهق)، ولهذا بدأنا بالسير على طريق(puturge) باتجاه ملاطيا.

كنا نحاول عن طريق الخارطة التي كانت بحوزتنا والتي تعود إلى عام ١٩٥٠ التعرف على جغرافية المنطقة وبعض الأماكن التي نمر بها ونحدد الطرق، وهكذا تابعنا سيرنا عن طريق قراءة اللافتات الموجودة على الطريق. حاولنا قطع مسافة خمسين كيلو متراً من طريق((puturga باتجاه ملاطيا في ليلة واحدة، وفي الليلة الأولى قطعنا مسافة معينة، ولكن نتيجة التعب والإرهاق الذي أصاب الرفيق دلوفان، وثقل حمله انقطع عن المجموعة.

في الحقيقة كان الدرب طويلاً جداً، ومن جانب آخر نحن لم نتعود على السير على الطرق المعبدة للسيارات، لهذا كان السير يتعبنا، لأننا كنا قد تعودنا السير في شعاب وأخاديد الجبال وطرق المشاة. وطريق السيارات كان مملاً ويشعرنا بالنعاس. لم نلاحظ انقطاع الرفيق دلوفان عن المجموعة إلا بعد مرور ساعة كاملة، لهذا وبعدما لاحظنا انقطاعه عن مجموعتنا توقفنا مباشرة وبدأنا الانتظار، وقمنا بالتحريات في المنطقة لعلنا نجد مكاناً نبقى وننتظر فيه قدوم الرفيق المنقطع عن المجموعة. اكتشفنا بأنه لا يوجد أي مكان للبقاء فيه، لأن المنطقة كانت عبارة عن أراضٍ سهلية، ولم يكن هناك أي تلة صغيرة أو غابة أو وادٍ قريباً منا، لكننا مع ذلك كنا مجبرين على انتظار رفيقنا وبدون أن نأخذه معنا لن نذهب إلى أي مكان آخر، جلسنا أسفل الطريق وكان أحد الرفاق يقوم بالحراسة منتظرين قدوم الرفيق دلوفان، ومع حلول الصباح وصل الرفيق دلوفان إلينا، لم يكن بإمكاننا في تلك الأثناء الذهاب إلى أي مكان آخر. وعندما

تفحصنا المنطقة وقعت أنظارنا على أحد الجسور، بعدما قام الرفيق هبون أركاني برفقة رفيقين آخرين بتفحص الجسر قاموا بمناداتنا، وعند ذهابنا إليهم قال الرفيق هبون أركاني سنبيت هنا. كان الانهيار الطيني قد سد أحد منافذ الجسر، دخلنا تحت الجسر من المنفذ المفتوح، ولم نستطع حتى إخراج رأسنا من تحت الجسر، لأن طريق ملاطيا و (puturge) يمر من فوق الجسر وكان الطريق سالكاً بكثافة خلال اليوم كاملاً.

ومع حلول المساء لاحظنا قلة حركة السيارات وبعدها توقفت بشكل كامل، وساد الهدوء على الطريق، بعدها قمنا بمتابعة المسير، في تلك الليلة وصلنا إلى مشارف ملاطيا، عرفنا أنه مدخل ملاطيا ولكننا كنا نجهل المكان، قبل حلول الفجر وصلنا إلى حديقة جميلة، وجدنا في داخل الحديقة صخرة كبيرة قمنا بالاختفاء تحتها.

استيقظنا في الصباح على سماع ضجة كبيرة، اندهشنا جميعاً، أول أمر خطر على بالنا هو قيام العدو بعملية تمشيطية واسعة النطاق، ولكننا قلنا في أنفسنا بأن العدو لا يصدر مثل هذه الضجة. ولمعرفة الأمر قام الرفيق هبون أركاني بإخراج رأسه قليلاً من تحت الصخرة وتفقد المحيط، وفجأة سحب رأسه وأراد أن يضحك بصوت عالٍ، ولكيلا يصدر قهقهة عالية كان يضغط بكلتا يديه على فمه ويضحك. وازرقّ وجهه من كثرة الضحك، كنا ننتظر منه أن يقول شيئاً ولكنه لم يكن يتمالك نفسه من كثرة الضحك، وفي تلك الأثناء كانت الضجة تزداد أكثر، وبعد عدة دقائق ساد الجو نوع من الهدوء وعندها قال بأننا الآن في حديقة جامعة انينو في ملاطيا. وأصابته نوبة الضحك ثانية.

ولكن في هذه المرة نوبة الضحك لم تصبه وحده بل أصابتنا جميعاً. وبعدما ساد الهدوء مرة ثانية تحدث الرفيق هبون قائلاً: من الآن فصاعداً يجب ألا يقول أحد منكم بأنني لم أذهب إلى الجامعة، ولم أدرس فيها. كنا ضمن صفوف الكريلا وقد أتينا لندرس في الجامعة، هكذا أصبحنا جميعاً جامعيين. بهذه الكلمات عمّ الضحك الأجواء مرة أخرى. وقتها قضينا اليوم كاملاً ونحن نعلق على بعضنا البعض بموضوع الجامعة، البعض كان يقول: يا رفيق متى سيبدأ الدرس؟ هل نحضر الدرس أم لا؟

والبعض الآخر كان يقول: لن نحضر الدرس. وأرادوا من الآخرين أن يذهبوا إلى الامتحان بدلاً عنهم، هكذا كنا نمزح طوال اليوم. بالنسبة لنا أي الرفاق الذين لم يدرسوا في الجامعات لم نكن نعرف المزاح في موضوع الجامعة، أما الرفيق هبون ورفيقان آخران فكانوا قد درسوا في الجامعة وبالتالي كانوا يعلموننا تلك النواحي الفكاهية من الموضوع، ومع حلول وقت الغداء قال الرفيق هبون هل نتناول الغداء هنا أم في الكافتيريا؟ أراد بذلك القول بأننا جائعين. استمر المزاح حتى المساء وقمنا بالاختباء وانتظرنا في مكاننا كثيراً ريثما يهدأ المحيط، ومع حلول المساء بدأنا بالتحرك مرة ثانية.

بنيت مدينة ملاطيا على امتداد مساحة جغرافية واسعة، ولهذا سرنا ثلاث ليالٍ حتى خرجنا منها بصعوبة. بشكل عام اتخذنا سلسلة الجبال أساساً للسير، لأننا أردنا أن نصل من خلال طرف حكيم خانhakim han، دوغان شهرdoğan şehir وكورجك kürecık. إلى نورهق nurhak ومن ناحية أخرى لأن المكان الأساسي للكريلا هو الجبل لهذا تكون الجبال بالنسبة لنا أساساً في وجهتنا وبالقرب من حوافه نحس بالأمان. بعد اجتياز ملاطيا مكثنا ثلاثة أيامٍ في مكان اسمه يشيل يورت yeşil yurt. كان تابعاً في السابق لإحدى نواحي ملاطيا ولكن بعد ذلك تم ربطه بالمركز. ولكننا لم نكن نعلم بذلك، لهذا استخدمنا المكان لثلاثة أيام . كان المكان مكتظاً ببساتين المشمش، حيث تملك كل عائلة بستاناً من المشمش وتتخذه مورداً أساسياً لتأمين لقمة العيش.

قمنا بتأمين كافة احتياجاتنا من الحانوت الموجود في القرية، ولم يشك أي أحد في أمرنا لأننا ارتدينا الثياب الخاصة بقرى منطقة اديمان. بعد بقائنا ثلاثة أيام في ملاطيا بدأنا بالسير صوب قضاء دوغان شهير doğan şehir. صعدنا إلى مكان عالٍ وأصبحنا نستكشف سهول حاكم خان واقجا داغ akçadağ

عندما كنا ننظر من المكان المرتفع إلى السهل كنا نشاهد جغرافيا مكتظة بالغابات، وبعد النزول إلى الغابات التي تراءت لنا، وجدنا بأن تلك الغابات لم تكن إلا عبارة عن بساتين للمشمش، وهكذا خابت آمالنا في الاحتماء والاختفاء في الغابات، وقد لاقينا صعوبة كبيرة لعدم إيجاد مكان للبقاء فيه، لم يكن هناك لا جبال ولا منحدرات ولا غابات تقوم بحمايتنا، ولهذا قمنا باستخدام منافذ الجسور مأمناً لنا.

المكان الذي كنا نريد الوصول إليه كان محيط كورجك kürecik سمعنا بأنه كان قد استعمل من قبل الرفاق في كوني باتي سابقاً، وقد قضوا فصل الشتاء فيه، وعلمنا بأمر التخريبات الكثيرة التي قد حدثت في زمن التصفوي ترزي جمال، ولهذا السبب كنا نتساءل: إلى أي درجة سيتم تقبلنا من قبل الأهالي؟ هذا ما لم نكن نعلمه لم يبقَ لدينا خيار آخر سوى الذهاب إلى هناك. دخلنا المنطقة وقمنا بعقد علاقات مع عائلة كان الرفاق يتعاملون معها، في البداية طلبنا منهم تأمين الاحتياجات اللازمة، وأولها الألبسة الشتوية لأن فصل الشتاء كان قد بدأ والمرتفعات كلها كانت مغطاة بالثلوج وكان مسارنا التوجه إلى تلك المرتفعات.

شارف شهر تشرين الثاني على الانتهاء، ومرت أربعة أشهر وكنا ما نزال على الطريق وبالكاد وصلنا إلى هناك. بعد تأمين الاحتياجات فكرنا بالذهاب، ولكن هبون لاذ بالفرار في تاريخ ٢٧-١١ هرب الرجل في تاريخ يصادف تاريخ تأسيس الحزب، اختار هذا اليوم لكي يذهب إلى الخيانة. بعد فراره ذهب المخطط الذي وضعناه لعقد العلاقة مع الرفاق في نورهق أدراج الرياح، لأننا كنا سنذهب إلى هناك من خلال المعلومات التي سنحصل عليها من قبل عائلته، أردنا الذهاب إلى العائلة لنقنعهم قبل أن يسلم هبون نفسه للعدو، وبدلاً من الذهاب مباشرة إلى عائلته ذهبنا إلى بيت خاله في القرية نفسها ولكن بعد فوات الأوان لأن هبون كان قد سلم نفسه للعدو وأعطاهم كافة المعلومات عنا. العدو بدوره توقع مجيئنا إلى القرية لهذا نصب كميناً حول القرية وبدأ ينتظر مجيئنا. لم تمضِ عشر دقائق على دخولنا إلى بيت خاله حتى بدأ العدو في محاصرتنا. كانت ليلة مظلمة وداكنة من ليالي الخريف الطويلة، اشتبكنا مع العدو حتى نخرج من البيت وبعد فترة قصيرة من الاشتباك نجحنا في الخروج من البيت دون تكبد أية خسائر ولم يصب أحد منا بأذى، ولكننا انقسمنا إلى أربع مجموعات ونجحنا بصعوبة في الخلاص وقمنا بالبحث عن المجموعات التي انقطعت عنا، وخلال ثلاثة أيام استطعنا أن نلم شملنا مرة ثانية.

كنا نأمل في الاعتماد على عائلة هبون الهارب من أجل التمركز هناك في الشتاء، وأملنا الثاني كان عقد علاقة من خلال عائلته مع رفاق نورهق ولكن مع خيانة هبون لم يبقَ أي شيء في الوسط. لهذا ابتعدنا عن المنطقة ووضعنا نصب أعيننا هدف الذهاب إلى نورهق من جديد. بدأنا بالتحريات في المنطقة التي ذهبنا إليها وسألنا عن وجود رفاق هناك قال القرويون بأن الرفاق جاؤوا عند موسم الحصاد وظلوا فترة من الزمن ثم رجعوا إلى جبل نورهق. بدأت الثلوج تتساقط وعرفنا بأنه لا يمكننا إيجاد الرفاق في هذه الفترة لهذا كنا نحتاج إلى تحليل الموقف من جديد، لأن إمكانية الوصول إلى نورهق أصبحت معدومة. بدأنا في الليلة نفسها بالبحث عن مكان للبقاء فيه، وجدنا في محيط القرية نفقاً عند السكة الحديدية للقطار لم يكن يستعمل، النفق الذي وجدناه كان طوله حوالي ستين متراً وعرضه سبعة أمتار، الجانب الجيد فيه كان قديماً ولا يتم استعماله، بقينا هناك عدة أيام وبعد الاستراحة لفترة توصلنا إلى قناعة بأنه لا يوجد حل آخر سوى البحث عن طريق للرجوع إلى آمد. ولهذا السبب اتخذنا قرار الرجوع وفكرنا بعد استراحة يومين بالبدء في التحرك، ولكن العدو لم يكن يهدأ وكان في حركة دائمة ويبحث عنا وقبل أن نتحرك تم الهجوم على النفق من قبل العدو وقد لاحظ الرفيق الذي كان يتولى الحراسة مجيء العدو لهذا قمنا بترك النفق قبل أن يصل العدو. بعد تركنا للمكان بفترة قصيرة دخله العدو وقام بإتلاف كل شيء وقعت عليه أيديهم. بسبب خروجنا بسرعة وقع التموين بيد العدو، بدأنا بالسير والابتعاد عن المكان، ابتعدنا قليلاً وبعدها بحثنا عن مكان للمكوث فيه، وسبب بقائنا هناك كان محاولة الحصول على بعض المعلومات حول الطريق الذي سنسلكه لاحقاً، وتأمين بعض التموين، لأننا لم نكن نعرف إلى أين نحن ذاهبون؟ ومن أين سنذهب؟ فالتحرك والذهاب بشكل عفوي يجلب معه التصفية الجسدية أيضاً، وبالإضافة إلى ذلك لا يمكننا الذهاب بدون تموين، لأن أمامنا طريقاً طويلاً علينا عبوره، وماذا سنواجه في المستقبل هذا غير معلوم أيضاً؟

الشهيد بروسك شية

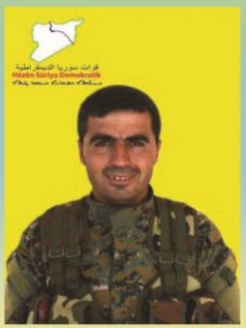

الشهيد بروسك دلخاز

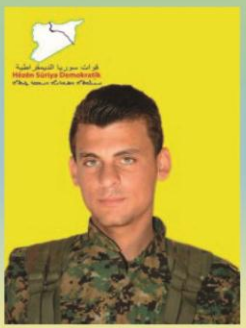

الشهيد آرتيش آزاد

الشهيد آمد بريتان

الشهيد زردشت كورزيلة

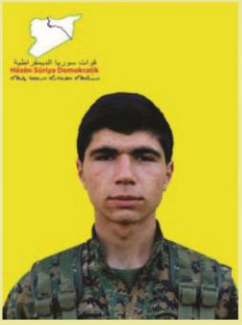

الشهيد دنيز فرات

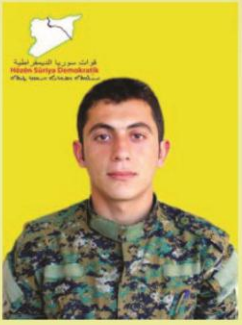

الشهيد جودي شيراوي

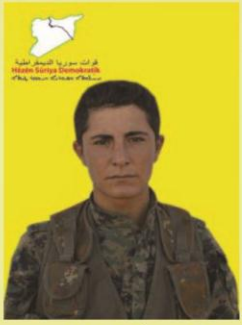

الشهيد جكدار شيراوي

الشهيد شفان جيا

الشهيد شرناس

الشهيد سيبان جيا

الشهيد سردار زاغروس

الشهيد تولهلدان نازا

الشهيد مليتان عفرين

الشهيدة كردستان رنكين

الشهيدة شيلان ديرسم

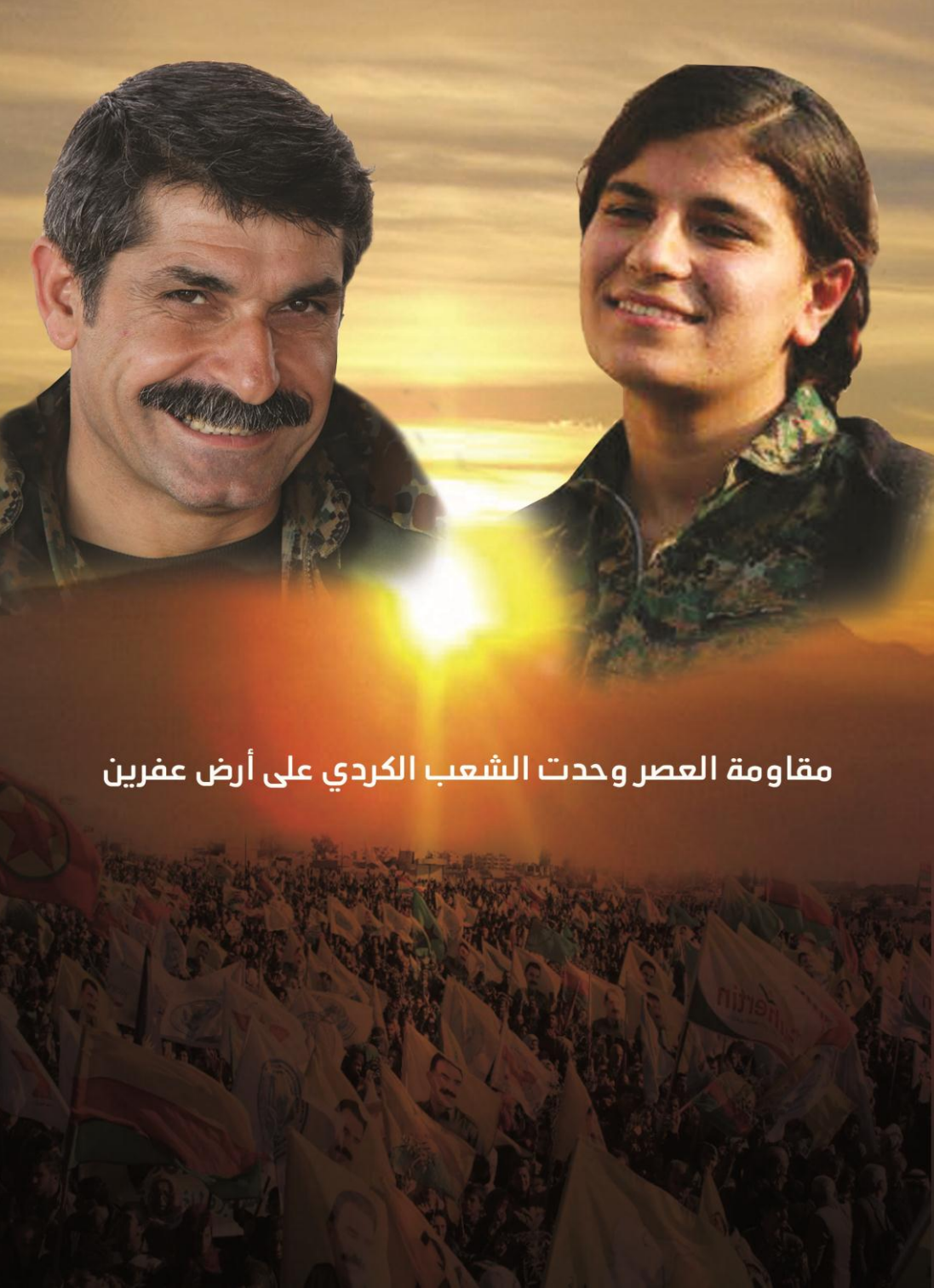
مقاومة العصر وحدت الشعب الكردي على أرض عفرين